مؤتمر غرف التجارة والصناعة
والزراعة للبلاد العربية

الدورة الثانية

تجليد كتب
صالح الدقر

[redacted]

مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة
للبلاد العربية .
محاضر جلسات الدورة الثانية .

[redacted]

382.0956
M992m2A

القسم الاول

اسمـــاء حضرات مندوبي غرف التجـــارة والصناعـة
والزراعة العربية والمندوبين المراقبين للجامعة العربية
والحكومات العربيـة الى المؤتمر

حضرات السادة مندوبي غرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية الى مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية

عقدت الدورة الثانية لمؤتمر غرف التجارة في بيروت بقاعة الاونيسكو ابتداء من صباح يوم الاثنين ١٨ ربيع اول سنة ١٣٧١ الموافق ١٧ كانون اول (ديسمبر) سنة ١٩٥١ حتى ظهر يوم الخميس ٢١ ربيع اول سنة ١٣٧١ الموافق ٢٠ كانون اول (ديسمبر) سنة ١٩٥١ ، برعاية حضرة صاحب الفخامة الشيخ بشاره خليل الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية ورئاسة حضرة صاحب المعالي الاستاذ فيليب تقلا وزير الاقتصاد الوطني اللبناني ، وقد حضره حضرات السادة المندوبين المراقبين عن الجامعة العربية والحكومات العربية :

صاحب السعادة محمد علي نمازي باشا	مندوبين مراقبين عن جامعة الدول العربية
حضرة السيد عارف ظاهر	
حضرة الاستاذ جمال طوقان	مندوباً مراقباً عن المملكة الاردنية الهاشمية
حضرة الاستاذ عاطف النواوي	مندوباً مراقباً عن المملكة المصرية
حضرة الاستاذ سعيد فواز	مندوباً مراقباً عن الجمهورية اللبنانية

وحضرات مندوبي الغرف التجارية في المملكة الاردنية الهاشمية ، السادة :

محمد علي بدير	مندوب الغرفة التجارية في عمان
جودت شعشاعه	» »
عبد الرحمن ابو حسان	» »
علي الدجاني	» »
سامي السلطي	مندوب الغرفة التجارية في القدس
محمد نايف ابو عبيد	مندوب غرفة تجارة اربد
مفلح حسن غرايبه	» »
الحاج محمد الموسى	» »
عبد الرحيم يبرص	» »
عبد المعطي الحرباوي	مندوب غرفة تجارة الخليل
الحاج احمد محمود العويوي	» »
كاظم ابراهيم حسونه	» »
يوسف العودات	مندوب غرفة تجارة الكرك
صليبا فرح الصناع	» »

سعيد ابو زياد	مندوب غرفة تجارة رام الله
زكي السفاريني	مندوب غرفة تجارة طولكرم

وحضرات مندوبي اتحاد الغرف التجارية في المملكة العربية السعودية السادة :

صبحي سليم الاعمى	ويمثل ايضاً الحكومة السعودية بصفة مندوب مراقب عنها
سامي كتبي	
محمد بوقري	
محمود عطار	

وحضرات مندوبي غرف التجارة والصناعة والزراعة في الجمهورية السورية السادة :

محمد سعيد هنيدي	مندوب غرفة تجارة حلب
محمد سعيد الزعيم	» »
ميشال جنبرت	» »
صبري الشوربجي	» »
مصطفى سالم	» »
انيس نصر	» »
سامي صايم الدهر	مندوب غرفة صناعة حلب
زكي حميد باشا	مندوب غرفة زراعة حلب
ادفين خوري	» »
الفريد خوري	» »
فؤاد عابدين	» »
عبد الحسيب رسلان	مندوب غرفة تجارة وصناعة حمص
احسان الرفاعي الجندلي	» »
محمد سعيد عوف	» »
عبد الكريم عباس	» »
خالد البارودي	مندوب غرفة تجارة وصناعة حماه
وحيد الاسود	» »
مصطفى فخري	» »
يونان هدايه	مندوب غرفة تجارة القامشلي
الدكتور توفيق هنيدي	مندوب غرفة تجارة وزراعة دير الزور
سعيد يونس	مندوب غرفة تجارة وصناعة درعا
اديب الخولى	» »

وحضرات مندوبي غرف التجارة والزراعة في العراق السادة:

محمد جعفر الشبيبي	مندوب غرفة تجارة بغداد
رجب علي الصفار	» »
صادق الخليلي	» »
عبد الامير الازري	» »
حسن السهيل	مندوب غرفة زراعة بغداد
خالد الجوربجي	» »
الحاج مصطفى خان	مندوب غرفة زراعة كربلاء
يوسف الوهاب	» »
مصطفى شامل الخضيري	مندوب غرفة تجارة العمارة

AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
OF BEIRUT

وحضرات مندوبي الجمعية الزراعية الملكية واتحاد الصناعات والغرف التجارية والهيئات بالمملكة المصرية :

سعادة فؤاد اباظه باشا	مندوب الجمعية الزراعية الملكية
سامي توتونجي	مندوب غرفة تجارة القاهرة واتحاد الصناعات المصري
محمد حلمي غندور	مندوب غرفة تجارة القاهرة
سعادة حسين فهمي بك	مندوب غرفة تجارة الاسكندرية
علي شكري خميس	» »
محمد عبد الغني المهيلمي	» »
محمود نجاتي	» »
الحاج محمود عبد الكريم	مندوب غرفة تجارة البحيرة
الحاج محمود ربيع	» »
عبده حسن زعزع	مندوب غرفة تجارة القليوبية
حافظ محمد مصطفى آغا	» »
كامل محمد زعزع	» »
طه محمد زعزع	» »
يوسف احمد زعزع	» »
صادق سلامه	مندوب غرفة تجارة المنيا
احمد عبد الجواد عويضه	» »
الحاج حسن رضوان	» »
محمد ابو الليل	» »

الحاج قطب عبوده	مندوب غرفة تجارة المنيا
مصطفى عبد الفتاح	مندوب غرفة تجارة القنال
ابراهيم عاشور	» »
عبد المقصود عطيه الزاوي	مندوب غرفة تجارة مديريتي الغربية والفؤاديه
عرفه خطاب	مندوب غرفة تجارة بني سويف
السيد النحاس	مندوب الاتحاد العربي بالاسكندرية

وحضرات مندوبي غرف التجارة والصناعة في لبنان السادة :

عبد الرحمن سحمراني	مندوب غرفة تجارة وصناعة بيروت
الياس طرابلسى	» »
كمال جبر	» »
نجيب المنلا	مندوب غرفة تجارة وصناعة طرابلس
عبد الحميد عويضه	» »
الشيخ مرسيل اسطفان	» »
روحي علم الدين	» »
فوزي فتال	» »
سالم دبليز	» »
الفرد سكاف	مندوب غرفة تجارة وصناعة زحله
نخله الشدياق	» »
وديع جريصاتي	» »
ميخائيل الحاج شاهين	» »
وجيه ابو ظهر	مندوب غرفة تجارة وصناعة صيدا
علي الزعتري	» »
محمود السنيوره	» »
محمد مرجان	» »

ووصلت برقية من سعادة السيد محمد العمري وكيل وزارة الخارجية اليمنية ينبيء بان وفد اليمن المؤلف من السيد محمد الجبلي من تجار الحديدة وعبد الرحمن عبد ربه البيضاني مندوبا عن الحكومة سيحضر الى المؤتمر . وقد وصل وصل الاستاذ عبد الرحمن عبد ربه البيضاني المندوب المراقب للحكومة اليمنية بعد انتهاء اعمال المؤتمر بسبب الظروف القاهرة التي أخرت حضوره .

القسم الثاني

الجلسة الافتتاحية

الجلسة الافتتاحية

افتتح المؤتمر في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاثنين ١٧ كانون اول سنة ١٩٥١ في جلسة علنية بالقاعة الكبرى بالاونيسكو ، وقد حضر الجلسة دولة الاستاذ عبدالله اليافي رئيس مجلس الوزراء اللبناني ممثلا عن فخامة رئيس الجمهورية ، ومعالي الاستاذ فيليب تقلا وزير الاقتصاد الوطني اللبناني ورئيس المؤتمر ، وحضرات المندوبين المراقبين للجامعة العربية وحكومات المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة المصرية والجمهورية اللبنانية ، وجمهور غفير من المستمعين .

والقيت في هذه الجلسة الافتتاحية الكلمات الآتية :

كلمة دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني عبدالله بك اليافي

باسم فخامة رئيس الجمهورية الذي كلفني ان افتتح هذه الدورة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة وباسم لبنان حكومة وشعباً ارحب بكم ترحيباً حاراً راجياً ان يعتبر كل منكم نفسه كأنه في بلده وبين اهله وعشيرته .

لا اريد ان اتوسع في بحث موقف الحكومة اللبنانية من هذا الاجتماع ولا الفوائد التي تجنى منه ، فمعالي وزير الاقتصاد فيليب بك تقلا سوف يتولى عني شرح ذلك باسم الحكومة اللبنانية .

حسبي ان انهي كلمتي بالتمني لكم بطيب الاقامة في لبنان وبنجاح اعمالكم ، وحسبي ايضاً ان اتمنى لجميع البلدان العربية الشقيقة التي تمثلونها الخير والسعادة والازدهار .

كلمة معالي الاستاذ فيليب بك تقلا وزير الاقتصاد الوطني اللبناني ورئيس المؤتمر

حضرات السادة المحترمين

لقد شاء حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المعظم ان يشمل برعايته هذا المؤتمر وان يندب لافتتاحه حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، معبراً عن شعور الغبطة في نفوس اللبنانيين لاجتماع الشمل في ربوعهم، وعن الآمال التي يعلقها لبنان على هذه النهضة الاقتصادية المباركة.

وباسم الحكومة اللبنانية، ارحب ترحيباً صادقاً بمندوبي الغرف التجارية والصناعية والزراعية في البلدان العربية الشقيقة، ينزلون بين اهل واخوان يضمرون لهم كل خير ويرجون على يدهم الخير كله.

ايها السادة:

لقد تتبعنا باهتمام وانتباه حركتكم منذ نشأتها، وتمنينا من صميم قلوبنا انتصار فكرتكم ونجاح خطتكم، آملين ان تؤدي اجتماعاتكم قبل كل شيء الى توثيق عرى التعاون، بالطرق العملية، بين غرف التجارة والصناعة والزراعة في سائر الاقطار العربية، بل الى تضامن في المصلحة وانسجام في التدبير ينبثق عنها نوع من العمل تستهدف منه هذه الغرف المصلحة الاقتصادية العربية بشكل عام. ويدعوني الى التنويه بهذا، بل الى التشديد عليه ما نعرف وتعرفون من الخطر الاقتصادي الجديد، الجاثم على صدر هذا الشرق العربي، والذي توجهه عقول نيرة وتغذيه اموال لا ينضب معينها ـ ذلك الخطر الذي لا يفرق بين دولة واخرى، والذي يتفاقم كلما ازدادت الهجرة من مشارق الدنيا ومغاربها الى القطعة المغصوبة من الارض العربية.

وليست هذه الغاية صعبة التحقيق اذا خلصت النيات واقترنت بعمل جماعي ايجابي. فالشرق العربي منطقة تتكافأ مؤهلاتها وتتلاقى امكاناتها فتشكل، اذا جمعت ونسقت، حلقة اقتصادية يتمم بعضها البعض الآخر، فيتساند اعضاؤها وتتداخل موازينهم التجارية، فيحتفظون في داخل حلقتهم بدخلهم القومي الذي يتسرب حالياً جزء كبير منه الى العالم الخارجي. ومن اولى منكم، ايها السادة وانتم تمثلون صفوة رجال الاعمال في هذا الجزء من العالم، من وضع اسس هذا العمل العظيم وايقاظ هذه الروح الطيبة، المنتجة.

ولا ريب انكم تعلمون بالاختبار ان الشرط الاساسي لتحقيق التعاون الوثيق المنشود انما هو اقتناع الاقطار العربية بضرورة التضحية بجزء يسير من الفوائد التي يجنيها كل منها على حساب الآخر، وبالتالي بوجوب نفي فكرة الاكتفاء الذاتي كي تحل محلها انظمة متشابهة تطلق الى ابعد حد حرية انتقال الاشخاص والرساميل وترفع اكثر الحواجز الجمركية وتلغي العراقيل الادارية والمالية. وعندئذ يتحقق بطبيعة الحال ذلك التخصص الاقليمي الذي امتاز به كل من الاقطار العربية فتتوزع الحاجات والخدمات وبالتالي المنافع بين هذه الاقطار جميعها.

ايها السادة:

لست مبتدعاً شيئاً فيما أقول. فلقد أجمعت

الشعوب العربية على ضرورة التعاون الاقتصادي فيما بينها ، وأثبتت حكوماتها هذه الضرورة في ميثاق جامعة الدول العربية ثم في الملحق الاقتصادي لمعاهدة الدفاع المشترك وفي الدعوة التي وجهها لبنان في مجلس الجامعة الى عقد مؤتمر اقتصادي يضم الوزراء المختصين في كل من الحكومات العربية . لكن هذا الاجماع في الاراء الخاصة والرسمية لم يتعد مع الاسف حدود القول والكتابة والنشر ، بالرغم عن الحاح الحكومات اللبنانية المتعاقبة على وجوب الخروج في هذا الصعيد من نطاق العواطف والتمنيات الى حيز العمل والتنفيذ والاقتراحات الرسمية التي تقدمت بها مراراً .

فلبنان كان وما يزال يحمل لواء التحرر الاقتصادي ، ومن دواعي افتخارنا ان ندعوكم اليوم لتدارس الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا التحرر وفك القيود المفروضة على التجارة وعلى سائر مقومات التبادل المثمر بين البلدان العربية . ولكم منا الوعد والعهد بان تحل الحكومة اللبنانية محل الاعتبار الكامل ما تدرسون وتقررون ، فتعاونكم فيما تسعون اليه كي تستقيم الاوضاع الاقتصادية التي هي الدعامة الاولى لكل استقلال والوسيلة الفعالة الى كل استقرار .

واني ، اذ أتمنى لحضراتكم جميعاً اقامة طيبة وعملا مثمراً ، أسأله سبحانه وتعالى ان يحقق امانينا وآمالنا في كل ما يؤول الى ازدهار بلداننا العربية الشقيقة ورفعة شأنها وتوطيد استقلال كل منها وسيادته الكاملة .

كلمة حضرة السيد عبد الرحمن سحمراني رئيس غرفة التجارة والصناعة في بيروت ، المكلفة بأعمال مؤتمر غرف التجارة والصناعة للبلاد العربية

صاحب الدولة

اصحاب المعالي والسعادة

حضرات السادة

لا شك انكم تشاركوني في تقديم الشكر الى حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية المعظم على ما تفضل من شمل هذا المؤتمر برعايته الكريمة ، معرباً في ذلك عن عطف لبنان على المؤتمر ودعوته ، وعن ترحيبه الخالص بحضرات اعضاء وفود الأقطار العربية الى هذا المؤتمر . وكذلك فانني اقدم خالص الشكر الى ممثل فخامته في هذه الحفلة دولة رئيس مجلس الوزراء والى معالي وزير الاقتصاد الوطني رئيس المؤتمر والى الحكومة اللبنانية عامة على اهتمامها بهذا المؤتمر وتشجيعها له وتقديمها كافة المساعدات . واسمحوا لي ايضاً ان اتقدم اليكم بالترحيب باسم غرفة التجارة والصناعة في بيروت وباسم سائر الغرف التجارية والصناعية والزراعية والجمعيات والمؤسسات الاقتصادية في لبنان ، راجياً ان تتمكن في هذه الدورة من المضي في العمل الذي وضعنا اسسه في الدورة الماضية في الاسكندرية بفضل ما اظهرتموه وما تظهرونه من حسن الاستعداد والرغبة الاكيدة بالتعاون .

ومما يدعو الى الاطمئنان والتفاؤل في اعمال مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية ما اتصفت به من الجد والاهتمام جهود كافة الغرف العربية في سبيل تنفيذ قراراته ، وتحقيق اهدافه. فما من غرفة عربية الا واوسعت المجال في نشراتها لابحاث المؤتمر وما من غرفة الا وأيدت دعوته وطالبت بتحقيقها ، حتى ان كثيراً من النشرات التي تصدرها الغرف التجارية قد تجاوزت الطابع الاقليمي والمحلي واخذت تهتم بكافة المشاكل الاقتصادية التي تهم الاقطار العربية جميعاً . والى جانب ذلك فقد دأبت الغرف في جميع العواصم العربية على الاتصال الوثيق المستمر مع حكوماتها لبحث قرارات المؤتمر والتعاون في سبيل تنفيذها، وهذا كله من دلائل الاهتمام بالبعث الاقتصادي الشامل ، ومن المقدمات الاساسية لتحقيقه .

وبالاضافة الى ما قامت به الغرف فان فكرة المؤتمر قد اخذت تلاقي اهتماماً خاصاً في كافة الدوائر الاقتصادية في الاقطار العربية ، وقد شاهدت هذه الفترة ابحاثاً عديدة في هذا الحقل . وقد تعدى هذا الاهتمام الدوائر الاقتصادية الى الرأي العام واشتركت الصحافة العربية بمجموعها في تأييد الدعوة وترويجها . وهذا مظهر آخر من مظاهر اهتمام الشعب بمجموعه بكل ما من شأنه توثيق العلاقات العربية وتوطيدها .

كما ان الحكومات العربية ، على ما شغلت به في هذه الفترة من احداث جسام قد اعارت العلاقات الاقتصادية المشتركة جانباً كبيراً من اهتمامها . فالجهود الرسمية المتواصلة لسد الثغرات في وجه الحصار العربي على الصهيونيين قد وصلت الى مرحلة حاسمة بقرار انشاء مكتب المقاطعة وبتعيين المفوض العام لهذا المكتب وممثلي الدول العربية فيه . ويرجى لهذا المكتب ان يتمكن من احكام آخر

حلقات هذا الحصار . وقد اظهرت الايام جدوى الحصار العربي وفائدته العظمى اذ انخفضت قيمة الصادرات الصهيونية من ١٣٠ دولار عام ١٩٤٥ الى ٤٠ مليون دولار عام ١٩٤٩ ثم الى ٣٠مليون دولار عام ١٩٥١ . وهذا كله بالرغم مما يزعمه الصهيونيون من ازدياد قيمة الأموال الموظفة في المشاريع الاقتصادية بمقدار سبعة اضعاف، وبالرغم من القروض والهبات التي بلغت منذ قيام اسرائيل ما يقرب من الف مليون دولار . وتصميم العرب على عدم الاتجار مع الصهيونيين ادى الى قلة المواد الغذائية عندهم ، وصعوبة في الحصول عليها . كما ان الاختلاف الفادح في ميزان التجارة ادى الى تضخم مالي كبير وارتفاع في نفقات المعيشة ، زادا في تعقيد مشاكل الانتاج اذ ارتفعت بذلك كلفة الانتاج ارتفاعا كبيراً وزادت صعوبة التصريف والتسويق الى حد مماثل .

ان ما تقدم يلفت انظارنا الى امرين : اولا ان العراقيل التي تضعها المقاطعة العربية في وجه الصهيونيين هي عراقيل حقيقية . فيجب المثابرة عليها مهما كلف الامر .

والامر الثاني هو ان هذه المقاطعة لن تأخذ شكلا نهائياً الا عندما يسد الفراغ الاقتصادي القائم الآن في البلاد العربية عن طريق النمو والتقدم والاعمار في كافة هذه البلاد ، وعن طريق التكامل والتساند الاقتصاديين بين هذه البلاد .

وقد انتبهت الدول العربية لاهمية هذه الناحية الايجابية من الموضوع ، فأقرت مبدأ التعامل التجاري بين الاقطار العربية على اساس التفاضل. وهي الآن في سبيل ايجاد الوسائل اللازمة لتنفيذ ما سبق ان اقر في ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الضمان الجماعي من التعاون في الشؤون الاقتصادية وفي سبيل التقدم الاقتصادي العام في الاقطار العربية . وهي الآن توشك ان تعقد اجتماعا يحضره كافة الوزراء المسؤولين عن المسائل الاقتصادية في الاقطار العربية لبحث هذه الامور.

ولا شك ان الغرف العربية ترحب بهذه الجهود وهي اذ تأمل ان تصل الحكومات العربية الى اتفاق عملي شامل يؤدي الى التعاون الاقتصادي العام ، تعرب عن استعدادها للمساهمة في هذا المجهود بكافة ما لديها من الوسائل .

سادتي

كان من بين القرارات التي اتخذتموها في الدورة السابقة قرار باعتبار غرفة تجارة وصناعة بيروت مركزاً لمتابعة اعمال المؤتمر وتلقي المراسلات والاقتراحات والابحاث والعمل على تنفيذ مقررات المؤتمر في دورته السابقة . واتشرف الآن بان اعرض عليكم ما قامت به هذه الغرفة بموضوع المهمة التي تكرمتم بتكليفها القيام بها :

كان اول ما قامت به هذه الغرفة المناداة بضرورة الغاء القطيعة الاقتصادية بين سوريا ولبنان لان هذه القطيعة امر لا يهم البلدين وحدهما بل يهم سائر الاقطار العربية . وكثيرا ما جوبهنا بالقول بانه اذا لم تستطع سوريا ولبنان وهما البلدان الشقيقان المتجاوران المتشابكا المصالح المشتركان الى عهد قريب في نظام جمركي واحد والمشمولتان بنظام نقدي متقارب ـ اذا لم يستطع هذان البلدان انشاء علاقات اقتصادية متينة بينهما فكيف يمكن ان نأمل انشاء علاقات كهذه في محيط اوسع . ومع تسليمنا بهذا الامر فاننا مازلنا نأمل التوصل الى انهاء القطيعة الحالية بما يضمن مصالح البلدين الشقيقين ويؤمن كافة ما تحتاجان اليه في هذه الفترة من تطورهما . وقد لاقت الغرفة التجارية في بيروت تأييداً ومساندة من كافة الغرف والدوائر الاقتصادية في لبنان. ولا شك ان هنالك

حركة مماثلة في القطر السوري الشقيق . ولا بد لهذه المساعي المشتركة ان تثمر ، فنحن ممن يؤمنون بان السعي واجب وضروري في حد ذاته وبانه لا بد لكل سعي مخلص من ان يحقق ما يريد .

وقد كانت غرفة التجارة والصناعة في بيروت في هذه الفترة على اتصال وثيق مع الحكومة اللبنانية ليس فقط في قضية القطيعة بل وفي سائر القضايا التي بحثها مؤتمر الاسكندرية . واود بهذه المناسبة ان اشير الى ان السياسة الاقتصادية للحكومة اللبنانية ترتكز الى ضرورة التعاون الاقتصادي الوثيق بين سائر الاقطار العربية . فالحكومة اللبنانية صاحبة الاقتراح بجعل ميثاق الضمان الجماعي ميثاقاً يشمل التعاون الاقتصادي . وهي التي دعت الحكومات العربية الى اقرار مبدأ المفاضلة في تعاملها التجاري ، وهي التي نادت بضرورة عقد اجتماع رسمي لبحث الشؤون الاقتصادية ، وقد كلفها مجلس الجامعة العربية بالدعوة لهذا الاجتماع ، واخيراً فان الحكومة اللبنانية قد قامت بحملة فعالة في مكافحة زراعة الحشيش وتجارته ، لخلق جو من حسن النية يساعد على ايجاد التعاون الوثيق . فليس غريباً ان نلقي من هذه الحكومة اذناً صاغية واستعداداً جدياً للتعاون .

لذلك قامت غرفة التجارة والصناعة في بيروت بالعمل على نشر دعوة المؤتمر عن طريق الاتصال المستمر بالصحافة ووكالات الانباء وتزويدها باخبار المؤتمر واطلاعها على سير اعماله . وقد لاقت في ذلك ترحيباً وتشجيعاً من الصحافة لا يسعها الا ان تقدم وافر الشكر عليهما .

وقد بقيت الغرفة على اتصال مستمر مع كافة الغرف العربية ، تستلم اخبارها وتطلع كافة الغرف الاخرى على جهودها ودراساتها ، ليتم بذلك تنسيق الاعمال والنشاط .

كما ان مكتب المؤتمر قام بجمع المعلومات التي قرر المؤتمر السابق جمعها حول الاتفاقيات التجارية بين الاقطار العربية والمشاريع المعدة للتعاون الاقتصادي بينها . واعد الابحاث في المواضيع الرئيسية التي تهم المؤتمر ووزعها على سائر الغرف للاطلاع عليها ودراستها .

وقام المكتب بالتعاون مع سائر الغرف العربية بجمع المعلومات الاحصائية والاقتصادية عن الاقطار العربية والشروع في تبويبها ، ليمكن مع الوقت جعل المكتب حاوياً لجميع المراجع الاقتصادية للبلاد العربية وتزويده تزويداً علمياً لائقاً ، وحتى يمكن ايضاً اصدار الموسوعة الاقتصادية العربية الشاملة التي دعا المؤتمر السابق الى اصدارها .

وكذلك اتصل المكتب بالغرف طالباً الحصول على اسماء وعناوين المستوردين والصناعيين بقصد اصدار مجلد يحويها جميعاً ليوضع في كافة الغرف العربية تشجيعاً للتعاون الاقتصادي العربي .

وطلب المكتب من الغرف العربية ايضاً دراسة المشاريع التي يمكن اقامتها على اساس مجهود مشترك حتى يمكن طرحها بالتدريج على اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية والتعاون في سبيل انجاز ما هو عملي ومفيد منها .

يخيم على اجتماعنا اليوم ظل من الحوادث الجسام التي تمر على العالم العربي ، ومن التوتر الذي يسوده نتيجة لهذه الحوادث ـ بعد ان اضيف الى اسباب القلق السابقة الناجمة عن قضية فلسطين المحنة النازلة بمصر ، وشعبها المناضل الكريم .

غير ان اوقات الشدائد والازمات هي انسب الاوقات للاجتماع وتبادل الرأي فان الشدائد تولد الحاجة الملحة الى التعاون والتكاتف والتساند ،

كما ان لها الفضل في ايضاح المشاكل وفتح الاعين على ما كان خافياً، او على ما لم يكن بهذا الوضوح قبلا . وكما ازدادت المشاكل وضوحاً ، كذلك اتضحت لنا طرق معالجتها ووسائل حلها . وحيثما امعنا النظر نجد ان الدور الذي تلعبه المؤسسات الخاصة في الحقول المرسومة لها هو دور رئيسي ، وان على هذه المؤسسات يقع عبء كبير من المسؤوليات كما ان امامها اذا ارادت مجال واسع من الامكانيات .

وان مصر التي شرفتنا في الدورة الماضية بضيافتها الكريمة ، لتشرفنا اليوم بجهادها المجيد وان مصر المستقلة القوية ، هي الضمان الاول لاستقلال العالم العربي ومنعته ، كما ان مصر المستقرة الغنية ، هي الضمان الاول لسلامة الاقتصاد العربي وتقدمه .

واننا لنرى اليوم ان السلاح الاقتصادي سلاح كثيراً ما يشهر في وجهنا وان الفراغ والتأخر الاقتصادي سبب اساسي للطمع فينا ولعدم الاكتراث لارادتنا . كما اننا نلاحظ تحفزاً مستمراً لاغراق حياتنا الاقتصادية والتحكم المطلق باسواقنا . ونحن من جانبنا لا ندعو الى عزلة اقتصادية ، ونقدر تمام التقدير احتياجنا لما يقدمه العالم الخارجي من آلات ومواد وخبرة ، ونعلم بانه لا غنى لنا عن الاتصال مع هذا العالم ، ولكن حاجتنا الاولى ان نوجد لانفسنا كياناً اقتصادياً سليما ، لان ذلك هو الاساس الاول لاستقلالنا ولتطورنا الاجتماعي . ولن نتمكن من تحقيق هذا الكيان السليم الا على اساس التعاون الواسع بين الاقطار العربية — التعاون الذي يكبر السوق ويشجع الانتاج فيجعله متخصصاً واسع النطاق والذي يستفيد الى اقصى حد من رأس المال فيؤمن تشغيل الايدي العاملة ويمنع البطالة ويؤدي الى التقدم الاجتماعي العام .

وذلك هو جوهر المؤتمر واساس فكرته .

والمسؤولية في تحقيق هذا الفكرة لا تقع على الحكومات وحدها ، بل هي مسؤوليتنا نحن ايضاً ، مسؤولية رجال المال والصناعة والتجارة والزراعة ومهمتنا الاولى في هذا المؤتمر هي تحديد نوع هذه المسؤولية ، ووسائل الاضطلاع بها ، لتحقيق الهدف المرجو .

وقد ظهر لنا من الاتصال المستمر مع سائر الغرف العربية ان بينها من يريد الوصول الى نتائج سريعة حاسمة في كل ما يبحثه المؤتمر وما يدعو اليه ولكن احب ان اؤكد من جديد ما قلته في مؤتمر الاسكندرية من ان عملنا هذا في اساسه عمل طويل الاجل بعيد المدى وانه يعتمد على المثابرة والتنظيم والاستمرار . ومع ذلك فان التحقيق السريع لكثير من الاهداف الرئيسية ممكن ، اذا ارادت الغرف العربية ذلك وعملت من اجله بكامل نفوذها . فان غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية وان كانت غرفاً حديثة العهد نسبيا ، الا انها قد استطاعت ان توجد لنفسها مكانة مرموقة حيثما وجدت ، واخذت الحكومات تستشيرها في كل ما يتعلق بصلاحياتها ودوائر نشاطها ، كما ان اثر هذه الغرف يمكن لمسه في كثير من الاجراءات الاقتصادية للحكومات العربية ، وقد قامت مختلف الغرف العربية بمجهود مشكور في هذا الحقل خلال الفترة الماضية ولا شك ان استمرار المجهود سيعود بكثير من الخير والفوائد .

انما اردت ان اقول لكم انه حتى فيما يتعلق بتلك الامور التي لا يمكن ان تتم الا عن طريق الحكومات وبواسطتها فهناك مجال واسع للعمل ، بالمراجعة المستمرة واسداء الرأي غير انه لا يجوز التوهم بان اعمال المؤتمر كلها تحتاج الى الرجوع الى الحكومات . فهنالك مجالات واسعة للتعاون

الافرادي لخير الجميع . وهنالك امثلة كثيرة يحقق فيها هذا التعاون قيام مشاريع مشتركة واجتناب التكرر المضر في المشاريع الصناعية ، خصوصاً عندما يكون لاحد الاقطار ميزة واضحة في نوع من الانتاج . وهذا النوع من التعاون يعود بفوائد وخيرات عظيمة ويؤمن الى حد بعيد توجيه رؤوس الاموال العربية المحدودة لما فيه خير الجميع وتجنب اهدار الكثير من هذه الاموال . وكذلك فانه يمكن من الاستفادة من الخبرة الفنية المتيسرة الى ابعد مدى ممكن .

كذلك في حقل التجارة ، فان تعارف التجار والمنتجين سيزيد تدريجياً التعامل التجاري بين مختلف الاقطار العربية ، كما انه يفتح للكثير من التجار آفاقا مهمة واسعة . والتعارف اول خطوة من خطوات التعامل التجاري .

والى جانب ما تقدم هنالك اهمية اخرى لهذا المؤتمر وللاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية . وتلك هي انه يستطيع ان يكون احد مراكز الدراسة للاقتصاد العربي والدعاية لهذا الاقتصاد . ولا شك انكم تعلمون ان معظم الدراسات المتعلقة بالحياة الاقتصادية للبلاد العربية يقوم بها اقتصاديون اجانب . وفضلا عن ان هذا امر لا يليق بالاقطار العربية فان للدراسات الاقتصادية اهمية لا تقدر بالنسبة للحياة الاقتصادية العربية في الداخل وللعلاقات الاقتصادية بين الاقطار العربية والاقطار الخارجية .

هذا كله بالاضافة الى انه مؤسسة غير رسمية تتمثل فيها دون التقيد بالشكليات رغبة الشعب العربي في التقارب والتعاون ، والقدرة على القيام بمجهود مشترك

وغنى عن القول بانه اذا كان القصد تحقيق ما تقدم ـ اذا كان القصد ان نخرج من هذا المؤتمر بعمل محسوس وان لا نكتفي منه بان يكون مجرد مناسبة اجتماعية ـ فيجب ان ينبثق عنه الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية ويجب تزويده بما يحتاجه من خبراء ثابتين ، وهذا هو المقياس الحقيقي لنجاح المؤتمر واستمرار العمل لفكرته . وقد كان الوعي التام لما تقدم هو الحافز للمؤتمر في دورته الاولى ان يجعل اول قرار له انشاء الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية تاركا الى هذه الدورة اقرار التفاصيل المتعلقة بهذا الامر . ولذلك فان اول واجباتنا انشاء الاتحاد وايجاد الوسائل اللازمة لعمله ورصد المبالغ الوافية لتأمين هذه الغاية .

سادتي :

اننا نعيش في عصر تتجه فيه الوحدات الصغيرة الى التعاون وتنسيق الجهود مع غيرها لينشأ من ذلك عمل مشترك يشمل اكبر عدد ممكن من هذه الوحدات ويؤمن مصالحها جميعاً . اننا في عصر الضمانات الجماعية الحقيقية . ها نحن نشاهد اوروبا وقد ازالت اكثر حكوماتها حواجز السفر واصبح في وسع الاوروبي الانتقال من بلد لآخر دون اية تأشيرة . وها نحن نرى الاتحادات الجمركية تنشأ فيها ونرى الادارات الموحدة للصناعات الكبرى ونرى اتحاداً مشتركا لتنظيم المدفوعات والتحويلات . هذا مع العلم بان اوروبا المكونة من شعوب مختلفة تتكلم لغات مختلفة كانت متفرقة متناحرة تتناوشها الحروب والاختلافات .

ايجوز ونحن نعيش في هذا العصر ـ نحن الذين تجمعنا قومية مشتركة والذين كنا الى عهد قريب نتمتع بانظمة مشتركة ـ ايجوز لنا ان نتخلف عن الركب ونبقى على ما نحن فيه من تفرقة .

ولا يكفي ان نقف من الامر موقف المتفرج فكل ما يبدنا ان نعمله دون الرجوع الى احد ،

علينا ان نقدم عليه من الآن ودون تردد او ابطاء.

وكل ما كان مرجعه الحكومات علينا ان نتعاون مع الحكومات في سبيله تعاوناً مستمراً فنطالب ونحث ونراجع ونلح ونبين ما في الامر من مصلحة، حتى يتحقق لنا ما نريد.

ومقياس نجاحنا في هذا الامر وذاك مقدرتنا على انشاء جهاز علمي ثابت يبحث المشاكل والمشاريع باستمرار ويهيء لها وسائل العمل المثمر ـ فان اقمنا هذا الجهاز كما بينت لكم نكون قد اثبتنا تصميمنا وجدنا. وليس لنا عذر في التأخر عن السعي، ولا بد للسعي ان يثمر.

عاش فخامة الرئيس

عاشت البلاد العربية

عاش لبنان

كلمة مندوب الجامعة العربية حضرة صاحب السعادة محمد علي نمازي باشا

حضرة صاحب الدولة نائب فخامة الرئيس

سادتي

انه لمن دواعي الغبطة والسرور ان يتلاقى ثانية حضرات مندوبي غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية وممثلي الحكومات العربية والهيئات الاخرى المشتركة في هذا المؤتمر لدراسة المشاكل الاقتصادية التي تواجه وطننا العربي ، ولوضع الخطط والاسس للتعاون الاقتصادي بين البلاد العربية ، بعدما تحققت المرحلة الاساسية من اهداف المؤتمر في دورته الاولى حيث تم التعارف بين المشتغلين في الحقل الاقتصادي بالبلاد العربية وتمكنت اواصر المودة والتعاون بين الغرف والمؤسسات والهيئات التي تعمل لخدمة المصلحة العامة وتسعى لرفع المستوى الاقتصادي للبلاد العربية .

سادتي

لقد كان التوفيق حليف اللجنة التحضيرية للمؤتمر عندما وضعت المشروع المقترح لجدول اعمال هذه الدورة والذي تضمن اخص ما نرنو اليه ونهدف اليه . ولا نزاع في ان مشكلة الحواجز الجمركية ومشكلة النقد في مقدمة المسائل التي يجب التغلب على حلها كما ان العمل على انشاء وتاسيس شركات عربية كبرى من اهم واخص ما يجب ان يعنى به في هذا المؤتمر . وارجو ان نصل الى تلك الغاية في الدورة الحالية .

ومن المحقق ان بحث هذه المسائل والتشاور في الشؤون الاقتصادية في هذا المؤتمر الذي يضم خيرة رجال الزراعة والصناعة والتجارة يدل على الرغبة الصادقة التي تخالج النفوس في ان يتمخض هذا المؤتمر عن شيء اكثر من تبادل الرأي وبحث النظريات ورسم الخطوط ، فكلنا نتطلع بنفوس مطمئنة وقلوب يعمرها الايمان الى ما سينتهي اليه هذا المؤتمر من نتائج جلية واضحة المعالم يبيّنة الاهداف يتوفر كل واحد منا على وضعها موضع التنفيذ بامانة واخلاص وحزم .

سادتي

ان هدف التعاون الاقتصادي هو رفع مستوى معيشة الفرد ولن يتأتى ذلك الا بالعمل على زيادة الانتاج وتنوعه كي يلائم حاجات العصر وضروريات الحياة . ولا يتحقق ذلك الا بنهضة اقتصادية شاملة والعمل على توجيه البلاد العربية الى النشاط الصناعي الى جانب النشاط الزراعي والعمل على زيادة المساحات المزروعة واصطناع جميع موارد الثروات الطبيعية في مختلف البلاد .

لقد مر بالامة العربية حين من الدهر تفرقت فيه الكلمة فنال الاجنبي الكثير من ثرواتها ومواردها الطبيعية وترعرع في بحبوحة من العيش وحرم كل ذلك على ابناء البلاد . لهذا كان فرضاً علينا ان نعمل متساندين ومتعاونين لنجعل كل عربي يعيش عيشة راضية بنفس مطمئنة في ظل وارف من الهناء والسعادة .

سادتي

من العقبات التي تواجه التقدم الصناعي في الكثير من بلادنا العربية جمود السياسة النقدية والنظم المصرفية . ومن دعائم نجاح الصناعة هو مرونة كمية النقد والمقدرة على التوسع استجابة

للزيادة في الطلب على الارصدة النقدية توصلا الى تكوين رؤوس الاموال اللازمة للنهوض بالمؤسسات الصناعية كي تمكنها من تشغيل وتوظيف العمال واستخدام المواد الاولية وتصريف المنتجات .

ولو القينا نظرة فاحصة على الاوضاع المالية القائمة في البلاد العربية لاتضح لنا بجلاء ان الحاجة ماسة للعمل على انشاء بنك عربي للتجارة والصناعة يشمل نشاطه البلاد العربية جميعاً ويساعد على التقدم الصناعي ويسهل التبادل التجاري بين هذه البلاد وتمويل المشروعات الصناعية والتجارية في البلاد العربية وتساهم فيه الهيئات والافراد والمؤسسات المالية الحكومية والاهلية . ويكون انشاؤه « الحجر الاساسي » لقيام نهضة اقتصادية شاملة . ولا شك ان عملا كهذا اجدر بالبحث والدرس في هذا المؤتمر الذي يضم خيرة رجال المال . والى جانب هذا يبدو جلياً اننا بحاجة الى بحث موضوع تأسيس شركة ملاحية عربية كبرى تعمل على تسهيل نقل وتصريف المنتجات العربية بين مختلف الاقطار العربية والبلاد الاخرى فتتخلص البلاد العربية من نفوذ وسيطرة شركات الملاحة الاجنبية على اقتصادنا القومي ، وترفع عن كاهل المنتجين عبئاً ثقيلا يحسون وطأته في الوقت الحاضر . ولاشك ان رجال المال والاعمال هم احرص الناس على مراعاة النواحي العملية لكل بحث جدي يتناول هذه المقترحات . وكل ما نرجوه ان تكون نتائج البحوث والدراسات التي تضمنها جدول الاعمال محققة للاهداف التي يرنو اليها المخلصون من ابناء الامة العربية وليتم التعاون في هذه النواحي على اوسع نطاق عملي مثمر .

نحن يا سادة في عصر السرعة والقافلة تسير والوقت ثمين ونمر بايام عصيبة ويتميز وقتنا هذا بصراع عنيف في مختلف النواحي والعالم في قلق وحيرة ، وانوار الحقيقة غير واضحة ، ويخشى الجميع العاصفة وشعورنا وايماننا بالحاجة الى توحيد الجهود فرض علينا ، فلنعمل لانقاذ الامة العربية من مخالب النضال العالمي المخيف ولنجعل ثقتنا بانفسنا ونرنو بابصارنا الى مستقبل زاهر عظيم .

واننا لندعو الله مخلصين ان يكلل اعمالكم بالنجاح ويحقق آمال الامة العربية فيكم ويبارك لكم جهودكم الموفقة ويسدد خطانا جميعاً في ظل اصحاب الجلالة والفخامة ملوك العرب ورؤسائهم حفظهم الله جميعاً ذخراً للعروبة .

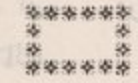

كلمة حضرة السيد محمد علي بدير

نائب رئيس غرفة تجارة عمان عن الغرف الاردنية

سيدي صاحب الدولة ـ صاحب المعالي ـ اصحاب السعادة .

سادتي ـ

باسم الوفد الاردني احييكم اطيب تحية واكبر فيكم الدوافع السامية والحوافز النبيلة التي جمعتكم اليوم لتعملوا وانتم خير من يعمل وخير من يقدر فوائد العمل .

اقول لتعملوا على صون الكيان العربي عن طريق صون اقتصادياته ، والحرية التامة انما هي اضغاث واوهام ان لم يسندها كيان اقتصادي سليم حر مستقل . وانه ليشرفنا ان ينعقد هذا المؤتمر تحت رعاية صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الافخم فيكون مشمولا بعنايته الكريمة ومحوطاً بهالة من التشجيع والتأييد .

سادتي ـ

انا اهل الاردن الجزء الصغير من الوطن العربي نؤمن بضرورة التكاتف العربي ، انا دعاة وحدة مطلقة شاملة ، انا مبشرو تعاون عربي لا تنتقص منه حدود ولا تحول دونه حواجز ولا موانع .

وعلى هذا المبدأ القويم جئنا اليكم باسطين ايدينا متقبلين كل ما يجمع العرب على خيرهم ويأخذ بيدهم لمنفعتهم ككل ، كوحدة ، كأمة واحدة رائدها ان تعيش محترمه وعلى قدم المساواة من حيث الرفعة والعزة مع غيرها .

ان مؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية الذي عقد لأول مرة في الاسكندرية لهو فاتحة عهد جديد في تاريخ حركتنا الاقتصادية ، ونحن هنا اليوم لنسير في الطريق الذي بدأه مؤتمر الاسكندرية مؤمنون برسالته تواقون للتعاون في تنفيذ غايته واهدافه بجهد متصل وسعي متواصل.

سادتي ـ

مسكين هذا العالم الذي نعيش فيه بل مساكين نحن الذين قدر لنا ان نعيش في العالم في هذا العصر ، عصر القلق والاضطراب ، عصر الحروب التي لا تبقي ولا تذر ، عصر المخاتلة والمراوغة ، عصر الادعاء بغير حق والمطالبة بغير سند غير القوة .

وان صدق هذا القول فانما يصدق على شرقنا واكثر ما يصدق علينا نحن العرب . فهذه مصر العزيزة تخوض اليوم معركة الحرية ويخط ابناؤها بدمائهم الزكية كرامة مصر وكرامة العرب اجمعين ، وهم يلاقون العناد في صراعهم من اجل الحصول على الحق المشروع في الحياة . وهؤلاء ضحايا الانانية والاثرة من اللاجئين من اخواننا عرب فلسطين لا يزالون تصهرهم الحاجة ويقصم ظهورهم العوز والحرمان . فلو كان الوطن العربي متيناً في اقتصادياته ، ومستغلا لجميع امكانياته لما حلت بنا تلك الكارثة ، او على الاقل لكان وطننا ذا قابلية تؤهله لحمل العبء الذي القي عليه ، في منجى عن منن المعطين وجميل المحسنين الذين اتخذوا من الجوع وسيلة للحرمان من الاوطان ، ومن العرى ذريعة لتخفيف مرارة النكبة بالنسيان .

وهذه بقية الاقطار العربية تجاهد وتجالد في سبيل لقمة عيش شريفة حرة . وهذه اسرائيل في كبد البلاد العربية تتقوى وتتمركز وتهدد ويستفحل شرها .

انها حالة قلق تحتاج الى علاج قبل ان يستفحل الداء ويعز الدواء ، وانه ليؤسفنا اننا حتى اليوم لم نتعظ بما اصابنا ولم نتخذ الاهبة استعداداً للثأر ولما تخبئه لنا الايام من الكوارث والمحن .

سادتي

هذه صورة مصغرة صحيحة لما نحن فيه وعلينا ان نعمل وفي مؤتمرنا هذا تقع علينا مسؤوليات وتعلق آمال ، فالله نسأل ان يوفقنا ويهدينا سواء السبيل .

كلمة حضرة السيد محمد سعيد الزعيم

نائب رئيس غرفة تجارة حلب عن الغرف السورية

سادتي الكرام

باسم سوريه وغرفها التي اولتني شرف النطق باسمها، احيي المؤتمر الثاني للغرف التجارية والزراعية والصناعية للبلاد العربية. وارجو له التوفيق والسداد واحيي لبنان الشقيق وعاصمته وحكومته وغرف تجارته، واخص غرفة بيروت ورئيسها بالتقدير والاكبار على ما بذلته ومكتب المؤتمر من سعي مشكور لتحقيق بعض اهداف وتوصيات مؤتمرنا الاول في الاسكندرية. متمنياً ان يكل مؤتمر اليوم خطوة الامس. وعليه تبنى الآمال واليه تتوجه القلوب وتتطلع الابصار.

ايها السادة

المرء قليل بنفسه كثير باخوانه، وهذه الامم العربية تؤلف بينها وحدة جغرافية ومرافق طبيعية وامكانيات متعددة قل ان تيسرت لمجموعة واحدة. فهي عزيزة الموارد واسعة الجنبات كثيرة الخيرات، لا ينقصها غير قوة الايمان والاعتماد على النفس ووحدة الرأي وانسجام التفكير والدأب على العمل، ولا يلزمها غير شعور حكوماتها بما تشعر به الشعوب، وان نخلص جميعا لوجه الله والمصلحة العامة والوطن، اخلاصنا لمصالح انفسنا وشيعنا واترابنا.

سادتي

جميل تلاقينا وقد جئنا من كل حدب وصوب، تحدونا الرغبة في دراسة مشاكلنا الاقتصادية ولكن الاجمل منه ان تتلاقى النوايا والاعمال وتتمركز حول محور واحد تتراءى معه نتائج مؤتمراتنا. وجميل ايضاً ان نحزم امرنا على تفكير واحد للنهوض بعلاقاتنا التجارية المتبادلة وانتظامها، ولكن الاجمل ان نرى الحكومات العربية تأخذ بيدنا وتؤازرنا. وجميل ان تتبادل العواطف في مجتمعاتنا وأتاكد انها صادقة ـ الا ان الاجمل ان نقرن العواطف بالتضحية والعدة والعمل المثمر.

اريد ان اسائلكم ونفسي، عما عمل كل منا في حقل الواجب، وماذا عملت الغرف في تنفيذ قرارات المؤتمر الاول حتى لا يكون نقدي موجها للحكومات وحدها. واريد ايضاً ان تنبئوني عن وزير الاقتصاد او التجارة او المال الذي اهتم ببادرتكم وامنياتكم، لاقدره حق قدره واسجل له الشكران وجميل العرفان. واود ايضاً ان يسر الي عن الدائرة التي اتصلت بغرفة ما سائلة ما الخطب وما العمل وما الرجاء. ويختلج في فؤادي الشوق لمعرفة الحكومة التي اتصلت بزميلتها مؤيدة الفكرة والغاية والوسيلة ليفرح قلبي وينبض بالامل وما اضيق العيش لولا فسحة الامل.

سادتي

يوحى الي ان كلا منكم يهتف بي، انا نريد اعمالا لا اقوالا وحقائق لا خيالا. وانا نبني التعاون المقرون بالنتائج لخير مجموعة الاقتصاد العربي. فلا يكون شعار كل اتفاقية تجارية بين بين اقطارها معاملة الدولة الاكثر رعاية. فهذه

المعاملة هي للغريب ايضاً مع القريب ، وللاجنبي قبل العربي ، وللمستعمر المستثمر الدخيل قبل الاخ وابن العم البريء النصير . وانا نهفو الى تكاتف يحفظ لكل بلد مصالحه واهدافه مع مراعاة منافع البلد الاخر . وانا نهدف الى شعور منسجم غير مشروط باطماع . وانا نريد ان يعرف كل منا اخاه ، وماذا يعمل وما ينتج وما يفيض عنده وما يحتاج اليه ، لنيسر له السبيل ، ولنأخذ بيد بعضنا امام الغزو الاقتصادي الاجنبي ، وازاء خطر اسرائيل الجاثم في وسط المجتمع العربي فنكون كالسلسلة ان تحركت حلقة منها تحركت لحركتها شعوب العالم فنعدل بين الطبقات ونرفع من مستوى العامة ونحارب الفاقة والجهالة والبطالة والعلل بروح تعاونية صادقة تهدف الى خير المجتمع ، لا محاكاة لتبشير اجنبي او نشراً لغايات جماعات تبغي السلطة الزمنية عن طريق الدعوة لمبادىء براقة فضفاضة تتنافى مع العرف والدين والتقاليد والحق . انا نريد لهذا الوسط الاقتصادي الذي يهمه امر الوطن ان يثبت وجوده في شؤون بلده فلا يكون غريباً عنها ويصبح امر اقتصاديات بلاده بيد من لا يهمه الفلاح والاصلاح بقدر ما تهمه الاثرة والتحكم والحزبية الممقوتة .

ايها السادة

في مثل هذا الموقف الذي تقفه اليوم الامة العربية يتخبط بعضها في مشاكل قومية تتصل بحريتها واستقلالها ، ارسل تحية ولاء وانتصار للامة المصرية الكريمة وقد حضنت في الاسكندرية اول مؤتمر لنا وشجعت فكرتنا واكرمت وفادتنا راجياً للشعب الشقيق في قضيته حقا غير منقوص ومستقبلا زاهراً بالامل المنشود بتوفيق الله وظل جلالة ملك مصر والسودان .

وفي مثل هذه الساعة التي نلتقي بها من اقصى الوطن العربي الى اقصاه وتلتقي بها افكارنا وامالنا وتاريخنا والامنا لا انسى المغرب العربي المنكود الحظ الذي لم يحن لحاكميه حتى اليوم ان يماشوا الزمن والتطور في حرية قوم لم يبق غيرهم في هذه الدنيا في اسار الاستعمار ، واتوجه ايضاً بكل اسف وحرقة نحو البلد الحزين الذي كان اندلس هذا العصر فاناجيه واناجي ابناءه الذين شردوا تحت كل سماء قائلا ليس على الله بمستحيل .

سادتي

لن يقعدنا اليأس عن العمل ونحن ماضون في سبيلنا الى الامام ، وهذا الشعب العربي الناشيء الذي دامت غفلته خمسة قرون او اكثر ينهض اليوم في كل مكان ليكون واقعياً يماشي الزمن والتطور والحقيقة . فلئن تعثر في مشيته بعد طول قعدته فلا غرابة ، ولا عيب عليه ان اخطأ ولكن العار الا يسير وقد سار بأذن الله .

وختاماً

ان انا من لسان يعبر عما في القلوب من اكبار لهذا البلد الكريم . لبنان الذي حضن اللغة العربية وحماها ونشرها في اقاصي الارض وانشأ مواطن للعروبة تحت كل كوكب وشمس . لبنان الذي جمع من الثقافة والتجارة وسمو الفكر والتفكير ما بوأه منصب الصدارة في هذا الشرق . وما قيمة الشعوب بامتداد الارض وسعة الدار وكثرة السكان وانما بالعلم والمعرفة والاعمال والانتاج .

اليك يا لبنان ، اقدم اطيب الشعور ، والى فخامة رئيسك الاول الرجل الكبير والربان الحكيم الذي اخذ بيده دفة سفينتك فقادها الى الشاطىء الامين ، انحني باحترام واجلال واكبار .

والى الروح التي هزت الارزة الخالدة في اليوم الفاصل ، الى الشهيد الذي شهد اولى جلسات اللجنة التحضيرية لمؤتمرنا ، وباركها وعضدها ، الى رياض الصلح ، تحية ذكرى مشفوعة بلوعة وتقديس .

والسلام عليكم ورحمة الله

كلمة السيد محمد جعفر الشبيبي

رئيس غرفة تجارة بغداد عن الغرف العراقية

سيدي صاحب الدولة

سادتي المحترمين

انه ليسعدني حقاً ان اجد نفسي ثانية بين هذه الصفوة المختارة من رجال المال والأعمال الذين وطدوا عزمهم على توطيد الروابط التجارية بين الأقطار العربية ، ودعمها وحمايتها ودرء الأخطار عنها ـ هذه الأقطار التي يجمعها هدف واحد هو التحرر من الفقر والجهل والمرض ، ومصيبة واحدة هي التجزئة والاستعمار ، وينتظرها مستقبل واحد هو العيش الرغيد في ظل نظم ديمقراطية صحيحة .

وليس عسيراً على رجال الاقتصاد ان يساهموا في بلوغ هذه الأهداف اذا ما سلمت نياتهم ، وصفت قلوبهم ، وخلصت ضمائرهم من شوائب الأنانية ، وبعدت نفوسهم عن الطمع والاثراء الفاحش ، فعليهم تتوقف نهضة الأمة الاقتصادية . فنحن نعيش اليوم في عصر يحسب الفقر عاراً ، والاثراء الفاحش مرضاً ـ في عصر اصبحت مصالح الامة فيه فوق مصالح الافراد والطبقات ، واصبح التعاون مع العدو لعنة ، والمتاجرة معه خيانة .

سادتي

تحيط البلاد العربية اليوم اطماع استعمارية جمة ، وتعصف فيها تيارات دولية ومبادىء سياسية كثيرة ، وينخر السوس الاسرائيلي في اعز واقدس بقعة من بقاعها ، ويتفشى الفقر والمرض والجهل في اغلب اجزائها ، ويستولي اليأس والقلق على قلوب كثير من ابنائها . فلا بد لنا ، ونحن في خضم هذه الاطماع الاستعمارية والمشاكل السياسية والاقتصادية الداخلية ان ندرك الاخطار المحيقة بنا ، والسموم التي تنفث فينا ، وان نعمل يداً واحدة من اجل تحقيق هدف واحد ، وان نقضي على اليأس بالعمل ، وعلى الفقر بالانتاج الوطني ورفع مستوى المعيشة . فاذا كنا نتشدق بالوحدة ونعمل على الفرقة ، ونتدد بالعدو ونتاجر معه او نهرب اليه ، ونستطعم التحدث عن الحواجز الكمركية وخطرها ونسعى الى القطيعة ، ونتكلم عن ماساة فلسطين ولا نمد ايدينا الى اللاجئين ، واذا بقينا نتذوق طعم الثراء والحياة الرغيدة ولا نؤمن بالعدل الاجتماعي ، ونجتمع في كل سنة ونضع القرارات ونقدم التوصيات الكثيرة دون ان نؤمن بها ونسعى لتنفيذها ، فان مستقبل العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية سيكون مائلا للانهيار وستكون حياة الأمة معرضة للاخطار .

سادتي

لقد اقر المؤتمر الاول الذي انعقد في مدينة الاسكندرية في اليوم الثامن من شهر مايس الماضي قرارات وتوصيات عدة ، كانت على جانب عظيم من الاهمية ، ورفعت الغرف العراقية هذه القرارات والتوصيات الى الجهات المختصة ، وطالبت بدراستها واقرارها ، وجرت اتصالات كثيرة حولها فاستقر الرأي بعد هذه المراجعات على تأليف لجنة وزارية خاصة من ممثلي وزارة الاقتصاد والمالية والخارجية والداخلية والغرف التجارية . وبعد مداولات ومشاورات اوصت اللجنة المذكورة بها فاخذت

وزارة الاقتصاد وهي المرجع الرسمي لغرف التجارة، على عاتقها مهمة الاتصال بالدوائر الحكومية لتنفيذها . كما قامت الوزارة نفسها باعادة النظر في قانون غرف التجارة النافذ ، وتعديله ليكون اصلح للتجارة والتجار واقرب الى قوانين البلاد العربية الاخرى . كما ان الحكومة العراقية رغبة منها في توطيد العلاقات التجارية بين العراق والبلاد العربية الشقيقة والشرقية العزيزة عقدت اتفاقيات تجارية ثنائية مع لبنان وسوريا والهند والباكستان. وهي في طريقها لعقد اتفاقيات اخرى مع باقي البلاد العربية والشرقية .

ومع تقديري للجهود التي تبذلها حكومتنا في دعم العلاقات الاقتصادية والاخذ بمقررات المؤتمر الاول الا انني اعتقد دائماً وابداً ان الواجب الاكبر يقع على عاتقنا جميعاً في توثيق الروابط التجارية والنهوض باقتصاديات البلاد العربية ورفع مستوى الفرد العربي ، وان امامنا فرصاً كثيرة للنشاط الاقتصادي الخاص بتصنيع البلاد العربية وادخال اساليب الزراعة الحديثة ودرس امكانيات بلادنا الصناعية . وان هذا النشاط ينبغي ان يراعي طبيعة كل قطر من اقطارنا ومركزه الجغرافي وقدرته الفنية على تأسيس صناعة من الصناعات .

سادتي

ان البلاد العربية لا تنهض نهضة صناعية حديثة الا اذا انسجمت مشاريعها وتخصص كل قطر بصناعة من الصناعات واشتركت رؤوس الاموال العربية جميعاً في كل واحدة منها . اما اذا انفرد كل قطر بمشاريعه كما هو جار الان ، فستبقى البلاد العربية دون شك تتعثر في نهضتها الصناعية والاقتصادية وستلاحقها الازمات .

ولهذا فقد سرني ان يتضمن منهاج اعمالنا المذاكرة حول تأسيس شركات عربية كبرى فانها ستلعب دوراً كبيراً في حياتنا الاقتصادية اذا ما شملتها رعاية الحكومات وتشجيعها .

سادتي

انه ليؤسفني جداً ان اقول ان هذه الخطة لا تنال نجاحاً كبيراً ان استمرت اوضاعنا السياسية على ما هي عليه من عزلة وفرقة وقطيعة ، فالحواجز الكمركية ونظام النقد الحالي والصناعة الاجنبية تحول كلها دون تقدم الصناعة والتجارة وازدهارها .

ومن اجل هذا فقد اصبحت البلاد العربية بحاجة ماسة الى تفكير جديد في كياناتها السياسية والبحث عن افضل الطرق التي تضمن للمواطن العربي حرية العمل والتنقل والتجارة وحرية التبادل ، وللصناعة مجال التقدم والنمو .

هذه هي الاهداف الرئيسية التي ينبغي ان نضعها امام اعيننا عند بحث مشاكلنا السياسية والاقتصادية والتجارية وعلى حلها يتوقف مستقبل البلاد العربية وازدهارها .

وختاماً احيي الامة العربية واخص منها مصر الشقيقة وهي في جهادها الوطني ، والسلام عليكم .

كلمة حضرة الاستاذ علي شكري خميس بك

مدير عام غرفة تجارة الاسكندرية عن الغرف المصرية

حضرة صاحب الدولة
حضرة صاحب المعالي
حضرات السادة

ابدا كلمتي باسم وفد الغرف التجارية المصرية بان استمطر شايب الرحمة على ارواح شهدائنا الذين سقطوا صرعى في منطقة القنال ، صرعى بغي الانكليز الغاشمين وعدوانهم على شعب آمن اعزل يطلب حقه في الحرية والاستقلال ، لا يبغي على احد بل يطلب وحدة واديه وجلاء الاجنبي عن اراضيه .

وباسم حضرات رؤساء واعضاء الغرفة التجارية والصناعية والزراعية المصرية ، بل باسم وادي النيل نحمل اليكم تحية شعب ابي الى شعوب ابية . كما نحمل اليكم ايات عرفاننا بجميلكم على ما قمتم به من عون ادبي وعطف اخوي . فلقد تظاهر لبنان وتظاهرت كل الشعوب العربية والاسلامية محتجة على اساليب البغي والعدوان التي يشنها الاستعمار الانجليزي على اخوانكم في مصر . . وانا نطمح في مزيد من التأييد على قضيتنا لمطالبنا ، واننا لنأمل من كل الشعوب العربية والاسلامية بل كل من الشعوب المحبة للعدل والحرية والسلام ان تقف الى جوارنا حتى يجلو آخر جندي اجنبي عن بلادنا وعن ارض كل وطن ابتلى بمحنة الاستعمار .

وان ايماننا وطيد لا يتزعزع اننا واصلون الى حرية كل وادينا وحرية كل قطر عربي نكب بالاستعمار العسكري او السياسي او الاقتصادي . وانا لشديدو والامل بفضل تآخينا وتعاوننا الى مقاطعة كل امة استعمارية تفرض سلطانها الغاشم على اي قطر عربي . ولهذا فانا واثقون في ان يصل صدى مقاطعة البضائع والاقتصاد الانجليزي الى كل قطر عربي تضامنا منه مع شعب مصر الجريح .

حضرات السادة

لقد اكدت الحوادث منذ مؤتمر الاسكندرية الاول اهمية ما نحن مقبلون عليه من عمل . فما كانت مصر وما كان اي شعب عربي ليصل الى ما وقع ويقع عليه من عدوان آثم ، لو كان هناك تعاون كامل قائم على اسس سامية راسخة اساسها الثقة والمصلحة المتبادلة .

وان الامم لتعيش اليوم في تكتل دولي بعد ان انتهى عصر الفردية . فما احوجنا اليوم نحن ابناء الشعوب العربية الى تكتل وطيد الاركان اساسه التبادل التجاري السليم . ويوم ان يزرع القطن في مصر ويغزل وينسج في سوريا او في العراق مثلا وينقل الى العالم على اسطول لبنان ، يوم ، ان تتبادل المواد الاولية والسلع ـ حيث تصمم كل دولة انتاجها على قدر حاجاتها وحاجات شقيقاتها فيكون اقتصادها موحداً لصالح المجموع ، يوم ان يتم هذا ـ عندها سوف يشرق عصر عهد مجيد من الحضارة والمجد لكل الشعوب العربية المخلصة لقضية السلام . والامل وطيد في تنسيق جهودكم لهذه الاغراض السامية .

حضرات السادة

ولا يسعني قبل اختتم كلمتي الا ان اوجه كلمة تهنئة وشكر الى غرفة تجارة وصناعة بيروت وحضرة رئيسها السيد عبد الرحمن السحمراني بك للجهود التي بذلها في اعداد دورة المؤتمر في عاصمة لبنان البلد المضياف الكريم وفقنا الله في خدمة اوطاننا على الوجه الذي يحقق لها الخير في ظلال وارفة من الحرية والكرامة في رعاية اصحاب الجلالة والفخامة ملوك ورؤساء الدول العربية . والسلام عليكم ورحمة الله .

القسم الثالث

الجلسات العامة

الجلسة العامة الأولى لمؤتمر غرف التجارة والصناعة العربية

المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاثنين ١٧ كانون الاول سنة ١٩٥١

برئاسة السيد عبد الرحمن سحمراني رئيس غرفة تجارة وصناعة بيروت

الرئيس

ارحب بحضراتكم وآمل ان نخطوا الخطوة الثانية بعد الخطوة الاولى التي خطوناها في مؤتمر الاسكندرية وسوف يتبعها خطوات في باقي البلدان العربية . وقبل استعراض جدول الاعمال نقرأ كتب الاعتذار والتأييد والبرقيات .

(كتاب من معالي وزير التجارة والصناعة المصرية بالاعتذار عن الحضور .

(كتاب من سعادة علي يحيي باشا رئيس غرفة تجارة الاسكندرية بالاعتذار عن الحضور .

(كتاب من رئيس غرفة التجارة في القاهرة سعادة عبد المجيد الرمالي بك بالاعتذار عن الحضور .

(كتاب من الرئيس السابق لجامعة الغرف التجاريه والصناعية في رباط ومراكش بالاعتذار عن الحضور نظراً لمقاطعة الوطنيين في مراكش انتخابات الغرف التي زورها المستعمرون .

(كتاب من رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة بالاعتذار عن حضور مندوبه السيد الفرجاني بن الحاج عمار بسبب عدم التمكن من الحصول على تأشيرة سفر .

(كتاب رئيس الاتحاد العام للفلاحة التونسية بالاعتذار بسبب عدم التمكن من الحصول على تأشيرة سفر .

(كتاب من رئيس الغرفة التجارية التونسية السيد محمود الزرزي بالاعتذار عن الحضور لاسباب قاهرة وباعلان التضامن مع المؤتمر .

كتاب الغرف التجارية في الشرقية بمصر بالاعتذار مع التاييد .

(كتاب الغرفة التجارية بمحافظة دمياط في مصر بالاعتذار .

(برقية من غرفة زراعة دمشق تعتذر عنها وعن مندوبي غرف زراعة حمص وحماة والجزيرة والفرات المجتمعين بدمشق عن الحضور نظراً لسوء الاحوال الجوية الذي سبب قطع المواصلات .

(برقية من السيد مسلم السيوفي رئيس غرفة تجارة دمشق يعتذر عن الحضور لانقطاع المواصلات .

(برقية من السيد بدرالدين دياب رئيس غرفة صناعة دمشق بالاعتذر للسبب نفسه .

برقية من رئيس غرفة تجارة اللاذقية بالاعتذار عن الحضور .

(برقية من سعادة عبد المجيد الرمالي بك رئيس غرفة تجارة القاهرة بتاييد المؤتمر .

(برقية من غرفة تجارة نابلس بالاعتذار والتاييد .

وتليت بعد ذلك مقررات مؤتمر الاسكندرية .

الرئيس

اني اتكلم كشاهد رافق العمل ووكلتم اليه امر القيام على تنفيذه ولقد تساءلت كرجل يعمل حسابه في مساء كل يوم هل حصلنا بعد ذلك على نتيجة عملية ام لا . هل ان ما قمنا به من اعمال اتى بالنتائج المتوخاة او كما يقال باللغة العامية (هل ان

هذا العمل يحرز ان يقوم به الرجل) ولقد اجبت نفسي بنفسي ان النتائج التي حصلنا عليها كانت جد مرضية رغم انه قبل انعقاد مؤتمر الاسكندرية كان هنالك وضع شاذ، فالشعوب كانت في ناحية، والحكومات كانت في ناحية اخرى، اي ان الظرف الذي كنا نجتازه في ايار من عام ١٩٥١ لم يكن بالظرف الذي يسر له كل رجل عربي مخلص .

فما هي يا ترى النتائج العملية التي حصلنا عليها مع وجود هذا الظرف . اقول باول درجة ان اول النتائج كانت ان حصل رد فعل شديد لدي الشعوب العربية، واني لاشعر بان هذه الحركة كانت مباركة في كافة الاقطار العربية وكانت فائدتها عامة لكافة هذه الاقطار .

هذه البادرة لها والحق يقال اهميتها الكبرى والعمل الذي نقوم به الآن لا نقوم به منفردين بل تساندنا فيه الشعوب في كافة الاقطار العربية .

ومع ان الحكومات بسبب الروتين الذي تتمشى عليه تتحفظ عادة في كل ما يعرض عليها الا اننا وجدنا فيها كل التاييد ، وجدنا التشجيع من كافة وزراء اقتصاد الدول العربية . وهذه الحكومات نفسها وجدناها متعطشة لان توجد مؤسسات كمؤسساتنا وان تأخذ بيدها وتقوم بنصرتها .

وهنا اطرح السؤال الثاني وهو ماذا حصلنا من هذه النتائج العملية .

اني لاذكر بفخر انه عندما رجعت من مؤتمر الاسكندرية شعرت ان حكومتي كانت على استعداد تام للتعاون معنا . ولقد ساندتنا الصحافة ، ونظمنا دراسات عدة ارفقناها بقرارات ورفعناها للسلطات المختصة حيث بينا لها مدى استفادة البلاد من تنفيذها . ولقد الححنا بالدرجة الاولى على ضرورة الاهتمام بقضية الحشيش التي تهم القطر المصري الشقيق .

واني بهذه المناسبة اعترف انه قبل ان يتفضل صديقي السيد علي شكري خميس بك باطلاعه اياي على هذه القضية اثناء وجودي في القطر المصري الشقيق لم اكن اعرف ان لهذه القضية تلك الاهمية في مصر حيث عندنا لا تحل هذه القضية (سواء تجارة الحشيش او زراعته او تهريبه) اية اهمية . ففي لبنان كانوا يتعاطون بهذه الأعمال كبقية الأعمال التجارية العادية . ولقد شرحت للسلطات المختصة هذه العملية وتأثيرها على القطر المصري الشقيق ولم يمض سنة الا ووجدتم نتائج هذه المساعي ، هذه النتائج التي ترضي الوجدان والضمير . ولقد ضحى لبنان بذلك تضحية مادية كبيرة فجاءت الحكومة اللبنانية واتلفت الحشيش الذي يهدم شقيقته مصر العزيزة بتدابير صارمة لا بد انها اتصلت بحضراتكم . واني اطلب من مصر الشقيقة ان تقدر هذا العمل لا بدفع ثمنه لا سمح الله بل المعاملة بالمثل في فتح طريق التعامل بينها وبين لبنان في تبادل المنتجات الزراعية وخلافها .

وهناك امر ثالث له اهميته ـ ذلك ان عملنا هذا كان في صالح لبنان وفي صالح كل بلد عربي وكان من اثره ان دولة رئيس حكومة لبنان استطلعني فيما اذا كنت اوافق على ان يعقد مؤتمر حكومات البلدان العربية في نفس الوقت الذي يعقد فيه مؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية . وقد اشرت بضرورة عقد مؤتمر الحكومات العربية بعد الانتهاء من عقد مؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية اي حوالي منتصف شهر كانون الثاني سنة ١٩٥٢ .

واني اصرح لحضراتكم الان انه اذا خطونا الخطوة الاولى في الاسكندرية بشيء من التردد فلا يجوز لنا بعد اليوم ان نتردد بعد ما لمسنا من الخير

والبركة من حركتنا هذه . واسمحوا لي ان اشير الى ان كافة الخطب التي القيت في جلسة الافتتاح اجمعت على عظيم فائدة هذه الاعمال واستعداد المؤتمرين لكل تضحية في سبيل المصالح العامة .

سادتي — بعد هذه الكلمة الموجزة التي كان لا بد منها الفت نظر حضراتكم الى اننا اجتمعنا بعد ظهر اليوم لامرين :

الامر الاول وهو استعراضي جدول الاعمال وقد اظهرت لكم النتائج العملية التي حصلنا عليها لتاريخه .

والامر الثاني هو تأليف لجان فرعية تدرس الامور المدونة على جدول الاعمال .

وقبل ان اصل الى هذه الناحية الحساسة وقبل ان ندخل في بحث هذه الامور لي رجاء واحد اطلبه من حضراتكم بوصفي منتدباً من قبلكم على تنفيذ هذه الاعمال وهو ان تسود كلا منا روح التساهل في الاعمال فكل تساهل يحصل من احد الاقطار الشقيقة يعود بالنفع على الجميع كما حدث اثناء اجتماعنا في مصر .

والان انتقل بكم الى دراسة موضوع المكتب وميزانيته لعامي ١٩٥١–١٩٥٢ فمن مراجعة ميزانية المكتب لعام ١٩٥١ يتضح ان هنالك بعض العجز ، ومشروع الميزانية الذي تقدمنا به لعام ١٩٥٢ ليس بالحقيقة المشروع الذي اهدف اليه بل كان هذا المشروع موضوع جدال و نقاش طويلين .

فطلب رصد اربعة الاف جنيها مصريا لميزانية المؤتمر توزع على البلاد العربية السبع هو طلب يسير بحد ذاته وارى من الواجب على البلاد العربية تغذية هذا المكتب وتنميته حتى يتمكن من تقديم النتائج المرجوة منه ، فهو والحقيقة تقال وزارة اقتصاد لكل بلد عربي يجمع بين دفتيه مصالح الاحصاءات والاستعلامات . وقد تكلمت ما فيه الزيادة في خطابي في هذا الصباح وتروني اطرق هذا الموضوع الان مرة ثانية لما لهذا الامر من اهمية كبرى .

حقاً يا سادة ان كل دائرة وكل حكومة وكل تاجر وكل رجل وكل بيت ليس لديه احصاءات سائر الى الخراب . ان اوربا تعطي هذه الناحية اهمية كبيرة . ولقد تمنيت من كل جوارحي ان يكون لبلدي مثل هذا التنظيم وهذه الاحصاءات .

ولذلك فاني اطلب عند درس ميزانية مكتب المؤتمر لعام ١٩٥٢ الا ينظر الى مبلغ الاربعة الاف جنيه كطلب نهائي اذ نحن بحاجة الى فنيين . فالفن لا يمكن التقاطه في الشارع بل من لاك سكسس او من الوكالات الاجنبية . يجب ان نتعاقد مع فنيين لهم قيمتهم واختصاصهم بمعاشات محترمة وغرفتنا تقدم لهم المكتب مجاناً . هنالا فنيون يجب ان يزوروا بلادنا وينظموا الدراسات اللازمة . واعتقد انه لكي يصبح بالامكان تنفيذ ذلك يجب جعل الرقم ثمانية آلاف جنيه . . ولقد احببت ان اذكر كل ذلك في مطلع هذه الجلسة حتى تحاطوا علماً بالامر من كافة وجوهه راجياً ان تعذروني ان اطلت في الشرح وما ذلك الا لأجلي لكم الامور لتشعروا وتاموا بكافة النواحي وتروا ما يجب عمله في المستقبل .

الاستاذ حلمي الغندور

تكلم حضرة الرئيس بايمان لو تغلغل في نفوسنا جميعاً لاصبحنا اسرة واحدة . فانا اعتبر ان التجار في واد والحكومات في واد آخر . وما كان يحصل ذلك لو ان التجار يتدخلون في السياسة . فسبب تأخرنا وعدم تحقيق امانينا واهدافنا هو اننا بعيدون البعد كله عن السياسة ، فالجميع يعتقدون ان التجارة والاقتصاد شيء والسياسة

شيء آخر . وهذا الاعتقاد في رأيي خطأ . فالتجار فيما مضى كانوا هم المسيطرين على الحياة السياسية والتجارية والاقتصادية والاجتماعية ، ولا زلنا نقرأ ان مجلس الحاكم فيما مضى كان يتألف منه ومن وزرائه وهؤلاء الوزراء كانوا من التجار وكانوا يشكلون كتلة واحدة . اما في عصرنا هذا فيؤسفني القول ان هذه الصفة قد انحسرت عن التجار واشتغل بالسياسة لفيف من المحامين ومن محترفي السياسة ، ولهذا صار التجار في المرتبة الاخيرة . ولا زال الحاكمون يعتبرون ان التجار بعيدون كل البعد عن السياسة، وان صوتنا لا يكاد يصل الى الحكومات بسبب الهوة السحيقة التي بيننا.

هذا هو ايها السادة سر الضعف الذي نعانيه وهذه هي الشكوى التي اشار اليها زميلي السحمراني بك والتي احس بها باعماق قلبي .

وهناك امر ثان اريد ان يقتنع به مؤتمركم وهو انه لو تكلمنا عن العدالة الاجتماعية في البلاد العربية لاتهمونا بالمعاطاة بالسياسة في حين ان هذه العدالة الاجتماعية تعني بالحقيقة القوة الشرائية التي تكاد تكون معدومة . فثمانون او تسعون بالمئة من سكان البلاد العربية لا يكادون يستهلكون شيئاً يذكر بل هم يعيشون على موارد ضعيفة منحطة، واود ان اشير في هذا المؤتمر الى الدستور السوري الذي قام على اسس بناءة وكم كنا نود ان تحذو حكومات باقي الدول العربية حذو سوريا وتحقق العدالة الاجتماعية في اقطارها. واذا تحققت هذه السياسة فتستطيع الشعوب العربية ولا شك ان تدافع عن حقوقها المهضومة وان تصل الى تحقيق اهدافها المنشودة. هذه هي الحلقة المفقودة . قد ينتقد الكثير من الاخوان موقف الوفد المصري فيقولون اننا جئنا لنتكلم بالامور التجارية لا بالسياسة فانا لا ارى فارقاً بين التجارة والسياسة ويجب ان تتكلم بصراحة وقوة ولو اغضبنا سوانا . لقد تكلم حضرة رئيس الوفد العراقي في جلسة الافتتاح كلاما هز مشاعري واستولى على نفسي . فيجب ان ندرس بجد واهتمام هذه الناحية الهامة من حياتنا، ويجب ان نوصل هذه الامور الرئيسية الى برلمانات بلادنا، ولو سعينا فيما مضى الى تحقيق ذلك لما احتجنا الى هذا الوقت الطويل لنصل الى حقوقنا . مضى عام ولم نفعل شيئاً ويمضي اعوام ولن نفعل شيئاً وسبب ذلك هو العقلية القائلة بانه لا يحق لرجال الاقتصاد ان يشتغلوا بالسياسة . فعندما اردنا ان نقاطع اسرائيل مقاطعة فعالة لجأنا الى التجار . اذ كيف نقاطع اسرائيل حقاً ولها عملاء في سائر الاقطار العربية يعملون باسم التجارة. هذه كلمتي اردت ان اعلق بها على كلمة زميلي السحمراني بك مختتماً اياها بعبارة شكر لحضراتكم جميعاً .

السيد جودت شعشاعة ـ

شعرت في جلسة اليوم اننا هنا لنستعرض جدول الاعمال وما دام حضرة الرئيس ذهب الى استعراض اعمال المؤتمر السابق في الاسكندرية فاني انتهزها فرصة لارجو حضرته ان يطلب من كل وفد شرح ما تم في بلده وما قد نفذ من المقررات التي اتخذت في مؤتمر الاسكندرية . وقد افاض حضرة الرئيس يشرح ما يتعلق بلبنان فارى ان يطلب من كل وفد شرح ما تم في بلده .

السيد محمد سعيد الزعيم :

لقد تطرق حضرة الزميل السيد شعشاعة الى ناحية عامة كنت افكر بقسم منها ، فلقد جاء في مقررات مؤتمر الاسكندرية نص بان تعمل الغرف على تنفيذ هذه المقررات .

فالمؤتمر المذكور استهدف من قراره هذا ان

يقوم مكتب المؤتمر الدائم بالمهمة العامة الى ان يكون قد تم تشكيل الاتحادات وارجو ان اعلم ماذا تم بهذا الصدد . وهل ستكون الميزانية المعتزمة لاتحاد كافة الغرف التجارية والزراعية والصناعية او تقتصر على مكتب المؤتمر على نحو ما سرنا عليه لغاية الآن. اما من الناحية السورية فهنالك مشروع جرى تحضيره وهو ينص على ايجاد اتحاد عام لا يزال قيد الدرس لدى المجلس النيابي .

الرئيس :

ان بحث قضية الاتحاد سابق لاوانه لان جدول اعمال هذه الجلسة ينص على انتخاب اللجان الفرعية للمؤتمر وسنبحث هذا الموضوع الهام عما قريب . والان نحن امام اقتراح للسيد جودت شعشاعة . فهل يتفضل كل رئيس وفد فيذكر باقتضاب ما تم في بلده في سبيل تنفيذ مقررات الاسكندرية .

السيد محمد علي بدير

اني اؤيد بالدرجة الاولى اقتراح الزميل السيد جودت شعشاعه باعتبار انه ورد في جدول الاعمال استعراض الاعمال الماضية ، فيجب اذاً ان نرى اذ كانت قد نفذت مقررات مؤتمر الاسكندرية اولا . ان غرفة تجارة عمان التي تتكلم ايضاً بالنيابة عن غرف تجارة بقية مدن الاردن قد طبعت كراساً بينت فيه ما قامت به من اعمال في المملكة الاردنية لتنفيذ المقررات وما حققته من خطى وما تم اتخاذه من اجراءات مؤديه الى تنفيذها الامكانيات المتوفرة .

تولت غرفة تجارة عمان نيابة عن الغرف التجارية الاردنية اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ ما استطاعت تنفيذه من قرارات المؤتمر الأول المنعقد في مدينة الاسكندرية في ٨ ـ ٥ ـ ١٩٥١ ويسرها ان تقدم فيما يلي موجزاً عما امكنها تحقيقة من الخطى واتخاذه من الاجراءات المؤدية الى تنفيذ تلك القرارات ولا يسع الغرفة الا ان تنوه بروح التعاون الوثيق الذي ابدته الحكومة الاردنية الجليلة حيال جميع المواضيع التي رفعت اليها في كل ما له علاقة بالمؤتمر وقراراته. فقد حرصت على دراسة مذكرات الغرفة والاستجابة للمطالب التي رفعت اليها حول هذا الموضوع ضمن الامكانيات المتوفرة .

ومن المعروف ان قرارات المؤتمر الاول كانت مؤلفة من قسمين : قسم يتناول الغرف التجارية نفسها ، وما تستطيع عمله وقسم آخر يتناول الشؤون الاقتصادية العربية المشتركة .

فبالنسبة للقسم الاول تلقت غرفة تجارة عمان من الحكومة الاردنية الجليلة تأكيدات تتعلق بالمواضيع التالية :

اولا : تعديل قانون الغرف التجارية الاردنية بصورة تتلاءم مع قوانين الغرف التجارية في البلاد العربية الاخرى وتتكافأ مع واجبات الغرف الاردنية وضرورة تشجيعها .

ثانياً : تشجيع اقامة المعارض الدائمة والاشتراك في المعارض العربية والدولية. وتألفت لجنة من ممثلي الوزارات المختصة ومن غرفة عمان لكي تتولى مهمة جمع النماذج الصناعية والزراعية الممثله للنشاط الأقتصادي الاردني .

ثالثاً : تشجيع الغرف التجارية لاصدار نشرات تجارية تتناول الشئون الاقتصادية الداخلية والخارجية وتزويدها بجميع المعلومات المتيسرة عن الانتاج .

رابعاً : وضع مشروع قانون لتطبيق الانظمة

المترية للاوزان والمقاييس والمكاييل .

خامساً : اخذ شهادات الغرف التجارية بعين الاعتبار فيما يتعلق بتسهيل تنقلات رجال الاعمال.

وبالنسبة للقسم الثاني من المقررات فان الحكومة الاردنية بدأت باتخاذ اجراءات صارمة للقضاء على التعامل مع المنطقة اليهودية في فلسطين، وسن تشريع ينزل العقوبات الرادعة بمن يدانون بمثل هذه الجريمة النكراء وفي الوقت نفسه فان وزارة التجارة الاردنية وجهت الى الغرف التجارية الاردنية تعميما قالت فيه: « يهم كل مواطن مكافحة آفة التهريب وانزال اشد العقوبات واقساها بالاشخاص الذين يرتكبون هذه الجريمة ، ولهذا فان الوزارة ترى من واجبها بالاضافة الى العقوبات التي توقعها المحاكم باولئك المجرمين ان تلجأ الى سبيل آخر هو اعداد قائمة باسماء من تضبط لديهم اية سلعة او بضاعة يهودية كيما توصي باتخاذ الاجراءات اللازمة لحرمانهم من رخص الاستيراد والتصدير واية تسهيلات اخرى او حقوق كانت تمنح لهم كتجار . وخشية ان تصيب هذه الاجراءات اناساً غير مسؤولين تصل اليهم البضاعة اليهودية نتيجة عدم المعرفة او التدقيق يرجى من الغرف التجارية ابلاغ كافة التجار بضرورة التثبت من اية سلعة تصل اليهم للتأكد من حقيقة مصدرها » .

واتخذت الوزارة اجراء اخر بشأن المصانع الاجنبية التي انشأت فروعاً لها في المنطقة اليهودية فبدأت باعداد قائمة باسمائها وعممتها على التجار لتحديد موقفهم من هذه المصانع. وقد بادرت غرفة تجارة عمان فطلبت من الوزارة عدم منح رخص لاستيراد مصنوعات هذه الشركات الى الاردن .

وطالبت غرفة تجارة عمان بانزال اقصى العقوبات وهي الاعدام بتجار المواد المخدرة ويسرها ان تذكر بان الحكومة الاردنية تقوم باتخاذ الاجراءات الصارمة ضد جميع الذين يقومون باعمال تهريب هذه المواد او التعامل بها .

وفي ميدان التعاون الاقتصادي العربي، عقدت اتفاقية تجارية بين مصر والاردن في شهر اب سنة ١٩٥١ وهناك مشروعان لعقد اتفاقيتين تجاريتين مع العراق وسوريا .

ويتبين مما سبق مبلغ ما بذلته الغرف الاردنية في سبيل تنفيذ قرارات المؤتمر وهي ساعية لبذل كل مسعى متيسر لديها لتأمين تنفيذ القرارات الاخرى ، ولم يكن ليتيسر لهذه الغرف تحقيق هذه الخطوات لو لم تجد من وزارة التجارة الاردنية المؤازرة الفعالة والتعاون الوثيق بصورة تدعو الى الابتهاج والاستبشار .

السيد محمد سعيد الزعيم

يتعذر علي ان ابين ما اقامت به غرف تجارة سوريا لتحقيق رغبات المؤتمر بسبب غياب ممثلي غرفة دمشق ومعظم غرف تجارة سوريا بسبب قاهر .

ويسعدني ان ابين ما قامت به غرفة حلب من اتصال بالسلطات المسؤولة في سوريا ومطالبتها بضرورة تنفيذ مقررات المؤتمر ، كما انها رجت بالحاح ان يصار الى تصديق نظام الاتحاد. وفي نشرة غرفة تجارة حلب التي اصدرتها هذا العام ما يوضح هذه الاعمال التي قامت بها في الميادين الزراعية والصناعية والتجارية .

واني آسف ان اقول ان الوضع الزراعي السيء في سوريا هذا العام لم يمكننا من وضع احصاءات عامة ، وارجو ان نتمكن في المستقبل من التكفير عن هذا التقصير .

السيد رجب الصفار ـ سكرتير غرفة تجارة بغداد:

إن غرفة تجارة بغداد سبق لها ان رفعت باسم

الغرف التجارية العراقية نسخة عن مقررات مؤتمر الاسكندرية الى الحكومة فألفت على اثر ذلك لجنة من ممثلي السلطات المختصة لبحث هذه المقررات في الحقلين التجاري والزراعي ، وقد قررت هذه اللجنة تنفيذ المقررات برمتها . وبما ان وزارة الاقتصاد في بغداد هي الممثلة لكافة الدوائر المختصة فقد اخذت على عاتقها امر تنفيذ هذه المقررات . وقد وافقت الحكومة على تعديل نظام الغرف التجارية في العراق .

ومن ناحية النشرات فان غرفة التجارة في بغداد التي تعمل باسم كافة الغرف التجارية في العراق قد اولت هذه الناحية جل اهتمامها . كما ان الحكومة العراقية تمكنت في هذه السنة من وضع اتفاقية تجارية مع سوريا وكانت وضعت قبلا اتفاقية مع لبنان . والآن تدور مفاوضات بين الحكومة العراقية والحكومة المصرية الجليلة لوضع اتفاقية تجارية ، وكذلك لوضع اتفاقية اخرى مع حكومة الهند وحكومة الباكستان وخلافها من الدول .

السيد سامي توتونجي مندوب غرفة تجارة القاهرة:

اذا سعى كل قطر ان يبين اعماله من مؤتمر لاخر يجب ان نستعد ليوم الحساب، غير اني ارى ان يكون امر مراجعة جميع الغرف بما قامت به من امور هامة للمكتب الدائم حتى لا نصل الى هذا المؤتمر ونسأل انفسنا ماذا عملنا . ولذلك ارجو ان نؤلف لجنة خاصة لسماع ودراسة ما وصل اليه كل قطر من نجاح في تنفيذ المقررات السابقة ، واذا وجدنا ان هنالك شيئاً لم ينفذ اتخذنا قراراً بالتشديد لتنفيذه. اما في مصر فيوجد اتحاد الغرف الصناعية الذي لديه جميع الاحصاءات الصناعية من استيراد وتصدير. اما الغرف التجارية فقد اتخذت قرارات بانشاء اتحاد عام لها ولا شك ان الحكومة المصرية الجليلة ستستجيب هذه الغرف الى طلبها ، غير ان نظام الاتحاد الذي كنا نرمي اليه تأخر تصديقه وهو الآن قيد النظر في المجلس النيابي ، وعند الموافقة عليه تتمكن هذه الغرف من القيام بواجبها على اتم وجه .

الرئيس :

ننتقل الآن الى تسمية اعضاء اللجان ، وهنا اقترح الوفد الاردني تعديلا في اللجان فاصبحت على الوجه الآتي :

اولا : لجنة التوجيه العام ودراسة ما وصلت اليه الغرف من تنفيذ قرارات الاسكندرية .

ثانيا : لجنة الدستور والميزانية .

ثالثاً : لجنة دراسة مشاكل الحواجز الجمركية

رابعاً : لجنة دراسة مشاكل النقد .

(عندئذ رفعت الجلسة ليتمكن كل وفد من تقديم اسماء ممثليه في اللجان) .

وبعد المذاكرة اعيدت الجلسة وجرت التسمية على الوجه الآتي :

لجنة التوجيه العام ودراسة ما وصلت اليه الغرف التجارية من تنفيذ قرارات الاسكندرية :

اولا :

الاردن : محمد علي بدير ـ عبد المعطي الحرباوي

المملكة السعودية : الشيخ صبحي الاعمى

سوريا : عبد الحسيب رسلان ـ خالد بارودي

العراق : رجب الصفار ـ يوسف الوهاب

مصر : علي شكري خميس ـ محمد حلمي الغندور

لبنان : نجيب المنلا ـ كمال جبر

لجنة الدستور والميزانية

الاردن : جودت شعشاعة ـ محمد نايف ابو عبيد

المملكة السعودية : سامي الكتبي

سوريا : توفيق هنيدي ـ يونان هداية
العراق : صادق الخليلي ـ الحاج مصطفى خان
مصر : عبد المقصود عطية الزاوي ـ حافظ آغا
لبنان : عبد الرحمن سحمراني ـ الياس طرابلسي

لجنة دراسة مشاكل الحواجز الجمركية :

الاردن : يوسف العودات ـ علي الدجاني
المملكة السعودية : محمود احمد بوقري
سوريا : محمد سعيد الزعيم ـ سامي صايم الدهر
العراق : عبد الامير الازرى ـ مصطفى شامل
مصر : محمد عبد الغني المهيلمي ـ مصطفى محمد عبد الفتاح
لبنان : كمال حبر ـ وجيه ابو ظهر

لجنة دراسة المشاكل النقدية :

الاردن : سعيد ابو زياد ـ سامي السلطي
المملكة السعودية : محمود عطار
سوريا : محمد سعيد الهنيدي ـ صبري الشوربجي
العراق : رجب الصفار ـ خالد الجوربة جي
مصر : محمد الامام سماحة ـ سامي توتونجي
لبنان : جورج خطار ـ عبد الحميد عويضة

وبعد تسمية اعضاء اللجان ورد على الرئاسة ثلاثة اقتراحات وهي :

١) ـ الاقتراح الاول :

يرى المؤتمرون انه لا امل في ازدهار التجارة في البلاد العربية والقضاء على خطر قيام دولة اسرائيل بل وخطر الاستعمار جملة الا بالمطالبة بنشر العدالة الاجتماعية .

٢) ـ الاقتراح الثاني :

يقرر المجتمعون في مؤتمر الغرف التجارية المنعقد ببيروت عطفهم الكامل على قضية مصر الشقيقة وهو المطالبة بجلاء الانجليز عن وادي النيل وتحقيق وحدة واديه ، ويحتج المجتمعون على عدوان الانجليز على شعب مصر الشقيق الوادع المسالم ، ويوصي المؤتمرون بضرورة الدعوة لمقاطعة البضائع الانكليزية تضامنا مع مصر حتى تتحقق اهدافها في الحرية والاستقلال الكاملين وجلاء آخر جندي بريطاني عن ارض النيل .

٣) ـ الاقتراح الثالث :

اقتراح اضافة دراسة الصناعات العربية والمنتجات الزراعية على دراسة مشاكل الحواجز الجمركية .

وقد احيل على لجنة دراسة الحواجز الجمركية ووافق الاعضاء بالاجماع على اقتراح الوفد الاردني القاضي بارسال برقية شكر الى فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية واخرى الى دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني ، وفيما يلي نصها :

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية المعظم

ان مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية يتشرف بالاعراب عن عميق الشكر لفخامتكم بشملكم برعايتكم الكريمة دورته الثانية المنعقدة بالعاصمة اللبنانية معرباً في الوقت نفسه عن خالص التمنيات لشخص فخامتكم الكريم ولرفاهية الشعب اللبناني .

عبد الرحمن سحمراني

دولة رئيس مجلس الوزراء الافخم

يتشرف مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية بتقديم خالص الشكر على اهتمامكم الكريم باؤتمر وتائيدكم لاهدافه وتشجيعكم لاعماله معربا عن خالص التمنيات لشخصكم الكريم .

عبد الرحمن سحمراني

الرئيس :

الفت نظر حضرات الاعضاء الى المبدأ المتفق عليه بوجوب جعل كل جلسة من جلسات المؤتمر برئاسة احد رؤساء الوفود .

ورفعت الجلسة في الساعة السادسة والزبع مساء .

الجلسة العامة الثانية

لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من يوم الثلاثاء الواقع في ١٨ كانون الاول سنة ١٩٥١
برئاسة السيد محمد علي بدير رئيس وفد المملكة الاردنية الهاشمية

افتتحت الجلسة بمحاضرة القاها السيد محمد سعيد الزعيم نائب رئيس غرفة تجارة حلب بموضوع الرسوم والحواجز الجمركية بين البلاد العربية . (القسم الخامس الملحق رقم ١)

ثم القى السيد الفرد سكاف عضو الوفد اللبناني بياناً يشكل توصيات زراعية (القسم الخامس الملحق رقم ٢) وعقب على بيانه بالكلمة الآتية :

هذه افكار او بالاحرى مواضيع ، وهي بحاجة الى التوسع والدراسات ، ولم اشاء ان اقوم بشيء منها الا بعد ان يقر ذلك مؤتمركم الكريم .

الاستاذ علي شكري خميس :

اتقدم بالشكر الجزيل الى السيد سكاف على توصياته القيمة ولا شك ان قوله ان الارض هي الاساس هو صحيح ، واطلب من حضرات الاعضاء الاخذ بهذه المقترحات وان نقبلها كمبدأ ونحيلها للجنة التوجيه .

عبد المقصود الزاوي :

ارجو تعيين اللجنة صاحبة الاختصاص التي ستدرس هذه المقترحات فان فيها عدة مواضيع ومن اختصاص لجان مختلفة . واما لجنة التوجيه فهي لتوجيه الاعمال فقط ، وانا من رأيي تأليف لجنة خاصة تعنى بالشؤون الزراعية .

السيد سامي توتونجي :

اعتقد ان هذا اليوم هو من اجمل الايام التي مرت على هذا المؤتمر والمؤتمر الاول في الاسكندرية بسبب الدراسات القيمة التي وضعها حضرات الاعضاء وتليت علينا في هذه الجلسة وخصوصاً محاضره السيد محمد سعيد الزعيم . ان الفارق بدأ يظهر منذ ١٩٣٠ عندما اخذت الفكرة الصناعية توالي نشاطها ، وتبلور هذا التقدم في رفع مستوى المعيشة ـ ولا بد اذن من حماية الصناعة ، على ان النور القي اليوم عما يمكن عمله في هذه الناحية من قول الاستاذ الزعيم بضرورة جعل التعامل بين الاقطار العربية على اساس الافضلية . وقد جاء في المحاضرة القيمة التي القاها حضرته كلمة صناعة اكثر من عشرين مرة وفي توصيات السيد الفرد سكاف كلمة زراعة اكثر من عشرين مرة ايضاً .

فعندما تقدمت الصناعة اصبح كل منا مضطراً ان يعتني بالزراعة ، والسيد الزعيم يقترح تنشيط الصناعة وان محاصيلنا الزراعية بحاجة للتشجيع وهذا التشجيع يكون بتبادل المنتجات الزراعية بدون حواجز كمركية .

الاستاذ علي شكري خميس :

اقترح ، بعد موافقة حضراتكم ، اضافة مادة جديدة على مقترحات السيد الفرد سكاف وهي

العمل على رفع مستوى العامل الزراعي ليشعر الرأي العام العربي ان هذا المؤتمر لم يفته اي شيء. ويجب ان نتنبه نحن قبل غيرنا ان للعامل الزراعي هذا الحق فنعطيه اياه. واذا اضفنا ذلك اعتقد اننا نكون قد حققنا نقطة هامة في هذا الحقل.

السيد علي الدجاني :

ان السيد الفرد سكاف قد اصاب كبد الحقيقة فيما عرضه على المؤتمر من فكرة واتبعها بتوصيات تصلح اساساً لمنهاج زراعي يستهدف نشر الثقافة الزراعية بين الطبقات الكادحة التي تعمل في الانتاج، ولا تنال نصيباً كافياً من العناية. ونظراً لاهمية المقترحات فانني اقترح تعيين لجنة خاصة لدراستها ووضع التواصي المناسبة على ضوئها.

ان جدول اعمال المؤتمر اشتمل على موضوعين قبل ان الابحاث ستركز فيهما، ولكن هذين الموضوعين ينطويان على مشاكل عويصة تقصر جهود المؤتمر عن حلها لا سيما لارتباط حكومات غير عربية بالموضوع الخاص بالنقد. ولكي يخرج المؤتمر بقرارات عملية اقترح تأليف لجنة الشؤون الزراعية والاهتمام بموضوع تأليف شركات عربية كبيرة وفق ما ورد في خطاب سعادة علي نمازي باشا المشرف على الدائرة الاقتصادية في الجامعة العربية.

السيد الفرد سكاف :

اسمحوا لي ان اشكر حضراتكم على هذا التأييد وارجو ان تضاف مادة جديدة وهي العمل على تحسين وضع العامل الزراعي.

السيد سحمراني :

ان لدينا اربع لجان، وانا ارى ان هذه اللجان لا تكفي لدرس جميع المواضيع واقترح اضافة لجنة خامسة لتدرس الامور الزراعية واشكر السيد الزاوي على فكرته. واقترح ايضاً ان يكون السيد الفرد سكاف في هذه اللجنة نظراً لخبرته الواسعة في الامور الزراعية ليقوم بوضع مقترحات عملية بهذا الشأن. والان اترك للسيد برهان الدجاني السكرتير العام للمؤتمر ان يشرح لحضراتكم بعض الامور التي تتعلق باللجان وجدول الاعمال.

فشرح السيد دجاني ما غمض من جدول الاعمال، وقال انه يجب تركيز اعمال المؤتمر كي يتمكن من العمل الجدي وان يكون كل مؤتمر قادم متخصصاً بمواضيع معينة ليدرسها درساً مركزاً. والمشكلتان اللتان تواجهان المؤتمر الان هما مشكلة الحواجز الجمركية ومشكلة النقد، وهاتان المشكلتان يجب درسهما بصورة علمية خاصة، اما الدراسات الاخرى فسيكتفى بها بصورة عامة.

السيد سحمراني :

ان غايتنا هي تركيز الدراسات للحصول على مقررات وافية كما بين ذلك السيد دجاني. واليوم سمعنا مطالعة وافية بشأن الحواجز الجمركية. وقد ورد فيها شرح الكثير من هذه الامور. وتدرس لجنة التوجيه مسألة تأسيس شركات عربية كبرى كالملاحة وغيرها، وفقاً لما جاء في خطاب سعادة النمازي باشا. فاقترح ان تعطى توجيهات في هذا الموضوع لنودعها اربابها واختصر واعود الى تعيين لجنة زراعية، فارجو ان يقترح كل وفد اسمي العضوين في هذه اللجنة.

الاستاذ علي شكري خميس :

ارجو ان نبدأ منذ الان بالدروس الزراعية التي لا تقل اهمية عن الدروس الصناعية، فتؤلف لجنة الزراعة لتقدم اقتراحاتها الى المؤتمر ليقرها،

فنكون بذلك قد اختصرنا الوقت ، ويجب ان لا نؤجل ذلك الى مؤتمر قادم .

فوافق الاعضاء بالاجماع على تأليف لجنة خامسة تدعى « لجنة الزراعة » وتألفت على الوجه الآتي :

الاردن : الحاج زكي السفاريني -- السيد عبد الرحمن ابو حسان .

سوريا : السيد زكي حميد باشا — السيد ادفين خوري .

العراق : السيد خالد الجوريةجي — الحاج مصطفى خان .

مصر : السيد كامل محمد زعزع — السيد عبد المقصود عطيه الزاوي .

لبنان : السيد الفرد سكاف — السيد وجيه ابو ظهر .

ثم قرر المؤتمر دعوة الاستاذ عارف ظاهر احد مندوبي الجامعة العربية للاشتراك في اعمال اللجان كمستشار . وقد وافق سعادة محمد علي نمازي باشا على اشتراك حضرة الاستاذ عارف ظاهر على هذا الشكل ذاكراً انه بالرغم من ان مندوبي الجامعة يحضرون المؤتمر بصفة مراقبين فانهم على اتم الاستعداد للاشتراك باعمال المؤتمر وابحاثه اذا طلب منهم ذلك .

ورفعت الجلسة في الساعة الثانية عشرة والدقيقة العشرين .

الجلسة العامة الثالثة

المنعقدة في الساعة العاشرة والخامسة والاربعين برئاسة السيد محمد جعفر الشبيبي

رئيس الوفد العراقي

افتتحت الجلسة بمحاضرة القاها السيد برهان الدجاني ، السكرتير العام للمؤتمر بموضوع المشاكل النقدية للبلاد العربية (القسم الخامس الملحق رقم ٣)

الرئيس :

الان نفتح باب المناقشة في هذا الموضوع .

السيد علي شكري خميس :

بعد ان استمعت الى هذه المحاضرة القيمة والشاملة لجميع المواضيع النقدية ارى ان الكلمة الاخيرة هي في الصميم وان التعامل بين البلاد العربية ضعيف لا يمكن معه توحيد النقد . واني اتطلع الى اليوم الذي تتوسع فيه البلدان العربية في التعامل فيما بينها ، وتزيل الصعوبات حتى تتركز الاعمال بين هذه البلدان ولا يسعني في الختام الا ان اشكر حضرة المحاضر الكريم

السيد عبد الرحمن سحمراني :

بعد الاستماع الى المناقشات والى المحاضرة التي القيت علينا اليوم ، وبعد ان احتككت كثيراً بفان زيلند وخالد بك العظم ارى ان هذه الصعوبة قد تزول اذا عملنا شيئاً فعلياً بمسألة الحواجز الجمركية . وان المعاملات بين البلدان العربية تجد صعوبة لجهة الفروقات في النقد وانه لا يوجد مستوى اقتصادي واحد في جميع البلدان العربية . ومن ضمن اهداف هذا المؤتمر تسهيل التعامل وتبادل انتقال رؤوس الاموال بين البلدان العربية . واني ارى تكليف فني لدراسة هذه الامور ويفضل ان يكون عربياً لنودع دراساته المكتب الدائم حتى تتمكن من ايجاد حل ولو موقت . وانا اعتقد انه لا بد من ايجاد هذا الحل ، وان نظام المدفوعات هو عائق كبير في هذا السبيل .

السيد محمد سعيد الزعيم

لا يسعني كاقتصادي عربي الا ان اهنىء السيد دجاني على ما احاطنا به من معلومات ، فانا ارى ان تنسجم التدابير الاقتصادية والجمركية وتدابير المدفوعات بين البلدان العربية ويجب ان نوحد بقدر الامكان نظام المدفوعات فيما بيننا . ويجب ان نوجه نظر الحكومات الى هذا الامر واعتقد انه من واجب الدول القديرة مساعدة الاقطار التي لا تمكنها مواردها من موازنة مدفوعاتها .

السيد عبد المقصود الزاوي :

بما ان توحيد النقد امر يتطلب وقتاً لدراسته وتحقيقه ، فارى ان تنظر اللجنة المختصة في امر تثبيت العملات بين البلدان العربية ونكون بذلك قد تخطينا جميع الحواجز وفتحنا باباً واسعاً للتبادل .

واعود فاقترح ثانية تثبيت النقد بين البلدان العربية وان نمهد الطريق لذلك .

الرئيس :

ارجو حضرة العضو الكريم ان يتقدم باقتراح خطي بهذا المعنى .

الاستاذ سامي توتونجي :

لقد افاض حضرات الزملاء في شرح قضية النقد، فاني ارى صعوبه كلية في توحيده بين البلدان العربية وان الاسباب التي جعلت من لندن سوقاً عالمية هي ان انكلترا قد وضعت نوعين من العملة، الاسترلينية للتعامل المحلي وعملة قابلة للتحويل، وسبب القوة المالية التي تتمتع بها انكلترا هو مقدرتها على تمويل بلدان كثيرة بحاجاتها الكثيرة.

ان لكل من البلاد العربية عملته الخاصة التي تستند الى عملة اجنبية، غير ان مصر قد اوجدت نظاماً ارى فيه بعض الحل لمشكلة النقد بين البلاد العربية وهو الجنيه المصري لحساب التصدير الذي يختلف عن الجنيه الداخلي.

ان الصعوبة في توحيد النقد ترجع الى الانظمة المختلفة والى عدم مراقبة النقد في بعض البلدان العربية، وترجع ايضاً الى عدم وجود عملة دولية يمكن ان تستند اليها باقي العملات العربية، فالجنيه المصري لحساب التصدير الذي وضع منذ سنتين اخذ يتدرج في الدولية الى ان اصبح يباع في بورصة نيويورك وغيرها، وللجنيه المصري حساب التصدير سعر يومي في البورصات العالمية يرتفع وينخفض كباقي العملات ويمكن لباقي البلدان العربية استعماله في معاملاتها مع مصر.

فلبنان مثلا يتعامل مع مصر، وقد تمت هذه المعاملة على اساس الجنيه المصري حساب التصدير. غير انه لغاية الان بقي الجنيه المصري حساب التصدير في بنوك صغيرة وفي ايدي اشخاص لبنانيين، فاذا انتقل هذا التعامل الى البنوك الدولية اصبح بالامكان التعامل به بين لبنان ومصر وباقي البلدان العربية.

وهذا يبعدنا عن جميع المشاكل التي ستقف بوجه توحيد النقد العربي. فالجنيه المصري حساب التصدير قد يصبح عملة موحدة فيما بيننا.

السيد محمد علي بدير :

ان توحيد النقد امر يرجوه كل عربي، ولكني ارى صعوبة في ذلك ولا بد من التضحية الجزئية، وقد تفضل احد الزملاء وقال ان توحيد النقد يتوقف الى حد كبير على زيادة التعامل والتبادل. ان هذا متعسر في رأيي لعدم وجود كميات فائضة، فاني ارى تعزيز الصناعات الناجحة في كل بلد من البلدان العربية لتتمكن من تصدير هذه الصناعة الى غيرها. ولا بد من فرض مراقبة على الصناعات حتى لا تزاحم بعضها البعض، فبهذه الوسيلة تتمكن من تقديم البضائع للاستهلاك المحلي وتصدير الفائض الى البلدان العربية، ولا بد من لفت النظر الى ان الحواجز الجمركية هي عقبة كأداء في هذا السبيل.

السيد الفرد سكاف :

اني اقدر الرأي الصائب الذي تفضل به محمد علي بك وارى ان توحيد النقد صعب التحقيق الآن لذلك اؤيد ما قاله سامي بك توتونجي في هذا الصدد.

السيد علي شكري خميس :

اذا ما اخذ الاتحاد او المؤتمر بدراسة شاملة وعرفنا لكل صناعة اهميتها من الناحية الاقتصادية منعا للتزاحم بينها فيجب ان نركز النسيج في مصر وسوريا مثلا، وهكذا تتمم بعضنا البعض سواء من الناحيتين الصناعية والزراعية وبهذه الوسيلة يسهل رفع الحواجز الجمركية. واني اؤيد رأي السيد سامي توتونجي بك بشأن اعتماد الجنيه المصري حساب التصدير.

السيد عبد الرحمن السحماني :

كلنا متفقون على تشجيع الزراعة والصناعة واني ارى ان لا نترك مسألة النقد المعقدة للحكومات وحدها فمن الافضل ان نجد لها بعض الحلول لانه من الصعب ان ننتظر من حكوماتنا ومن الجامعة العربية نتائج مرضية وسريعة نظراً للمشاكل التي لديها . واولى بنا ان ندرس مشاكلنا لاننا اصحاب العلاقة . وان الحل الذي تقدم به سامي توتونجي بك ليس حلا كافياً في نظري . فاني ارى تعيين خبير فني يقوم برحلات لدى العواصم العربية والى بال اذا لزم الامر للقيام بدراسات وافية .

السيد صبري الشوربجي :

ان المشكلة شائكة ، لقد وجد بعض الاعضاء حلولا اعتقد انها موقته لأن الدول العربية تستند في نقدها الى كتلتين مختلفتين ، ومن الصعب التوحيد بينها . واني لا استصوب الرأي القائل بتركيز الصناعات لأن كل بلد يعمل على تأمين استهلاكه المحلي وان ذلك التركيز يقضي على الصناعات وينشر البطالة فاني اؤيد فكرة توحيد النقد وعدم ارتباطه بعملة اجنبية .

السيد محمد علي بدير :

انا اقول بتشجيع الصناعة الناجحة في البلاد ويجب ان لا نكتفي بما لدينا للاستهلاك المحلي ، بل يجب ان نسعى لتصدير الفائض .

كلمة مندوب الجامعة العربية الاستاذ عارف ظاهر :

اشكر السيد برهان الدجاني على محاضرته القيمة لما بذله من جهد في تحضيرها . وان الامانة العامة استناداً الى قرار من مجلس جامعة الدول العربية قد درست موضوع توحيد العملة في الدول العربية وعرضت نتيجة دراساتها على لجنة من الخبراء برئاسة دولة توفيق السويدي ، وتم اقرار مشروع اتفاقية لهذا الغرض واستشير الخبير العالمي فان زيلاند ، بشأنها ، فابدى بعض الملاحظات على هذه الاتفاقية . ولقد قامت الادارة الاقتصادية بعرض جميع هذه الدراسات على الحكومات العربية لتبدي رأيها فيها ، ولا زالت هذه المشاريع قيد الدرس لدى الجهات المختصة . ويسر الادارة الاقتصادية ان يساهم المكتب الفني للمؤتمر ببحث هذا الموضوع وهي على استعداد للتعاون في هذا المجال لتحقيق الاهداف التي ضمنها ميثاق جامعة الدول العربية .

الرئيس

يتلى عليكم الان اقتراح السيد الزاوي :

نظراً لان مشكلة توحيد النقد بين الاقطار العربية يتطلب تحقيقها وقتاً طويلا فالى ان يتحقق هذا الامل اقترح ان تثبت العملات النقدية بين الدول العربية لتيسير التبادل التجاري بين سائر الاقطار العربية وزيادة نشاطه لان تغيير سعر هذه العملات بين حين وآخر يحد من هذا النشاط .

ـ احيل للجنة النقد ـ

الرئيس :

لدينا اقتراح ثان من السيد سعيد ابو زياد مندوب غرفة رام الله وهو الآتي :

لقد تبين مما تقدم به جميع الخطباء الكرام بخصوص النقد وتوحيده ان العنصر الاساسي لهذا هو التوحيد التجاري بين البلاد العربية . وعليه فاني اقترح ان تقوم كل دولة من البلاد العربية بتقديم قائمة مفصلة بما لديها من المنتوجات الزراعية والصناعية ، وتبلغ ذلك الى المكتب الدائم على ان يقوم المكتب بدوره بعمل كراس خاص بجميع هذه المنتوجات ويبلغها الى الغرف التجارية في كل

بلد وهذه الغرف بما لديها من تأثير تقوم باقناع حكوماتها بأن لا تسمح باستيراد اي انتاج من المنتوجات من الخارج ما دامت متوفرة في البلاد العربية الاخرى . فنكون بذلك قد شجعنا المنتج في البلاد العربية وخطونا خطوة اولى عملية في سبيل تحقيق غايتنا في هذا الخصوص .

احيل كذلك للجنة النقد

الرئيس :

وردنا اقتراح ثالث من السيد كامل زعزع وهو الآتي :

« يوجد في اكثر الاقطار العربية بنوك عربية صميمة ، ارى اختيار احدها ليصدر عملة عربية موحدة على ان تتولى الحكومات العربية جميعها ضمان هذه العملة تحقيقاً للغاية التي يعمل المؤتمر على تحقيقها » .

ورفعت الجلسة .

الجلسة العامة الرابعة

لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية المنعقدة في الساعة الحادية عشرة والنصف من يوم الجمعة الواقع في ٢٠ ـ ١٢ ـ سنة ١٩٥١ برئاسة السيد محمد سعيد الزعيم

الرئيس سعيد الزعيم :

افتتح الجلسة بكلمة ترحيب باعضاء وفد المملكة العربية السعودية الذي وصل بعد مشقات كبرى تحملها في سبيل حضور هذا المؤتمر .

ثم دعا مقرري اللجان لتلاوة التقارير والتوصيات النهائية التي اقرتها لجانهم فتليت (وهي القسم الرابع من هذا المحضر وجرت الموافقة عليها بالاجماع ، وتقرر اعتبارها قرارات المؤتمر وتوصياته .

وهنا تقدم السيد محمد سعيد الزعيم بصفته من الوفد السوري بالاقتراح التالي :

السعي لدى الحكومات العربية والحكومة المصرية على الاخص لفتح باب الاستيراد للحمضيات والفواكه اللبنانية بالنظر للازدياد المطرد الحاصل في زراعة هذه الاصناف ولتشكيله عنصراً قوياً في تنشيط الاقتصاد اللبناني ، وتعيين مأمورين فنيين مصريين لمعاينة الفواكه في المرافيء اللبنانية لتسهيل دخولها الى الاراضي المصرية .

(فوافق الاعضاء على هذا الاقتراح)

السيد عبد الرحمن سحمراني :

اشكر السيد محمد سعيد الزعيم على هذا الاقتراح كما واشكر لحضرات الاعضاء موافقتهم عليه ، وارجو من اخواننا المصريين السعي لدى المراجع المختصة للعمل على تنفيذ الشق الاخير من هذا الاقتراح لجهة تعيين مأمورين فنيين مصريين لمعاينة الفواكه في المرافيء اللبنانية باقرب وقت مستطاع .

السيد جعفر الشبيبي :

اعتقد انه من واجب العراق ايضاً ان يهتم بالتفاح اللبناني وعند عودتنا سنسعى لدى المراجع المختصة لعدم استيراد التفاح الاجنبي .

وهنا اثار السيد ابو ظهر مسألة القطيعة بين سوريا ولبنان وضرورة انهائها لمصلحة البلدين ، فاجابه الرئيس بما يلي :

قطعنا عهداً على انفسنا بان نضع حداً لهذا الانفصال بين البلدين الشقيقين وارجوكم ان تتركوا لنا معالجة هذا الامر .

ووافق المؤتمر على اقتراح بالفات نظر الحكومة المصرية الشقيقة الى استثناء المسافرين الى البلاد العربية من رسم الخروج الذي تنوي فرضه على كل مصري يغادر القطر المصري .

السيد محمد زعزع :

ان مشروع فرض رسم الخروج الذي تنوي وضعه الحكومة المصرية ، يدرس الآن في مجلس النواب المصري ، وبصفتي عضواً في هذا المجلس اقطع عهداً على نفسي بان ادافع عن قرار المؤتمر بهذا الشأن في مجلس النواب .

الرئيس :

نسجل على حضرة النائب المحترم هذا العهد الذي قطعه على نفسه .

السيد سامي توتونجي :

بوسعكم ان تذيعوا انه بعد موافقتنا على الدستور، قد ولد الاتحاد فعلا ، واني باسم الوفد المصري اتقدم منكم بالشكر الجزيل وعرفان الجميل على القرار الذي اتخذتموه تأييداً لمصر .

الرئيس :

تشرفت في الدورة السابقة في الاسكندرية برئاسة الجلسة الختامية واعلان اختتام الدورة الاولى ، والآن وقد اولاني حضرة رئيس الوفد السوري شرف النيابة عنه برئاسة هذه الجلسة الختامية اتقدم بواجب الشكر وعرفان الجميل للبنان البلد المضياف . وان هذا الترحيب الذي قوبلنا به سوف نسطره على قلوبنا فنحن مدينون لرعاية فخامة الرئيس اللبناني الاول وعطف صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ولحسن توجيه حضرة صاحب المعالي وزير الاقتصاد الوطني ، رئيس المؤتمر وللحكومة اللبنانية ولغرفة تجارة بيروت وسائر الغرف اللبنانية . ان الجهود التي بذلتموها ومدير المكتب الدائم وموظفي غرفتكم قد جعلت من مؤتمركم هذا مؤتمراً مثالياً ليس في امور الاقتصاد فحسب بل في الحقلين القومي والاجتماعي. ولا شك اننا نفترق وقد نمت قوة هذا التعاون والتآلف في سبيل مجتمعاتنا .

اني لم انس تقديم الشكر الى الصحافة اللبنانية والى الاذاعة اللبنانية لتسهيلها نشر واذاعة اهداف المؤتمر ، واوجه ايضاً كلمة شكر خاصة الى الموظفين الذين انتدبتهم الحكومة اللبنانية لما قدموه لنا من جليل المساعدة وكانوا لنا عوناً في سبيل الاسراع باعمالنا .

وبعد هذين المؤتمرين اصبح كل منا يعتبر انه يتكلم لا بالنيابة عن بلده ، بل بالنيابة عن جميع البلدان العربية ، وسوف نشعر لا بآلامنا فقط ، بل بآلام الجميع انشاء الله. وسوف تذاع مقررات المؤتمر بشكل بيان خاص تتولى نحن امره .

واختتمت الجلسة واعلن انتهاء دورة المؤتمر الثانية .

القسم الرابع

القرارات والتوصيات

(تقارير اللجان)

تقرير اللجنة الأولى

وهي لجنة التوجيه العام ودراسة ما تم في تنفيذ قرارات المؤتمر الاول

انعقدت اللجنة التوجيهية بأكثريتها المؤلفة من السادة ، مع حفظ الالقاب :

محمد علي بدير وعبد المعطي الحرباوي	عن الاردن
الشيخ صبحي الاعمى	عن المملكة العربية السعودية
عبد الحسيب رسلان وخالد البارودي	عن سوريا
رجب الصفار ويوسف الوهاب	عن العراق
علي شكري خميس ومحمد حلمي الغندور	عن مصر

وانتخبت اللجنة السيد علي شكري خميس رئيساً والسيد محمد علي بدير مقرراً لها ، وبعد ان استعرضت اللجنة مدى صلاحياتها ودرست الاقتراحات التي حولت اليها وعلى ضوء الخطب التي القيت في حفلة افتتاح المؤتمر والمناقشات التي جرت في الاجتماعات التي عقدت بعدها توصلت اللجنة الى وضع المطالعات والتواصي التالية :

ترى اللجنة ان نجاح اعمال المؤتمر ومواصلته للمساعي الكفيلة بتحقيق اهدافه يعتمد على القبول الذي تلاقيه هذه المطالعات والعزم والتصميم اللذين تنفذ بهما التواصي والقرارات التي تجمع عليها الآراء.

ولذلك وجدت اللجنة لزاماً عليها استعراض القرارات التي اتخذت في الدورة الاولى المنعقدة بالاسكندرية في ٨ ـ ٥ ـ ١٩٥١ وبيان ما نفذ من تلك القرارات وما لم ينفذ ، وهي اذ تبدي هذه الملاحظة انما تفعل ذلك بدافع الثقة الوطيدة بان الغرف في جميع مدن الاقطار العربية المختلفة ستجد في هذه الملاحظات ما يحفزها لمتابعة مساعيها وتنفيذ ما يتوجب عليها .

اما هذه الملاحظات فهي :

اولا : تبين للجنة ان التواصي الخاصة بوضع مذكرات مدعمة بالاحصاءات عن حاصلات ومنتوجات واحتياجات كل قطر عربي عمل بها كل من مصر والاردن ، اما غرف سوريا ولبنان والعراق والمملكة العربية السعودية فقد وعدت بتقديم المعلومات المطلوبة لمكتب المؤتمر خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر .

وزيادة في الايضاح وتمهيدا لوضع الدراسات على اقوم الاسس فان اللجنة ترى التوسع في جمع هذه المعلومات وجعلها لمدة ثلاث سنوات ليمكن اخذ معدل منها يصلح اساساً لرسم المنهاج المناسب .

ثانياً : لاحظت اللجنة ان التوصية الخاصة بتعيين الملحقين التجاريين في البلاد العربية لم تنفذها حتى الآن اية حكومة عربية وقد حصلت الغرف على تأكيد من حكوماتها تنوه باهتمامها بهذا الموضوع ولذلك فاللجنة تهيب بالمؤتمر مرة

اخرى لاتخاذ الخطوات الكفيلة بتنفيذ هذه التوصية .

ثالثاً : وجدت اللجنة ان اقامة المعارض الدائمة المحلية والمعارض الدورية المشتركة قد تأخر تنفيذها بالنسبة لبعض الاقطار التي لا توجد فيها معارض دائمة حتى الآن وبالنسبة للاقطار جميعها بشأن اقامة معرض عربي مشترك . وعلى هذا فان اللجنة توصي المؤتمر الاهتمام بهذا الموضوع وعدم التأخر في اتخاذ الخطوات الجدية لتنفيذه .

رابعاً : رأت اللجنة ان التوصية الخاصة بالمطالبة بالافراج عن اموال عرب فلسطين المجمدة لم تنل نصيباً كافياً من الاهتمام وان الغرف الاردنية كانت الوحيدة التي بذلت المساعي بهذا الصدد ولذلك ترجو اللجنة من المؤتمر الاهتمام بهذا الموضوع ومناشدة السلطات المسؤولة بذل قصارى جهدها لايجاد حل لهذه المشكلة التي طال عليها الزمن .

خامسا : رأت اللجنة ان التوصية الخاصة بمناشدة المؤسسات المصرفية والصناعية والتجارية الكبيرة تعميم نشاطها في مختلف الاقطار العربية لم تنفذ ، وتوصي اللجنة الاهتمام بهذا الموضوع لاهميته ، والسعي لدى السلطات المسؤولة لتسهيل اقامة مثل هذه المؤسسات .

سادساً : اتضح للجنة ان مكتب المؤتمر قام بالاتصال بالدوائر المختصة في الجامعة العربية وحصل منها على الوثائق الخاصة بالاتفاقيات التجارية بين الدول العربية ، وعلى نصوص الاقتراحات والمشاريع المتعلقة بتوحيد النقد وتسهيل التبادل التجاري وسعى بواسطة الغرف لدى هذه الحكومات لقبول شهادات الغرف التجارية عند منح تأشيرات السفر لرجال الاعمال .

سابعاً : استجابت الحكومات العربية لرجاء المؤتمر فحققت تشديد الحصار الاقتصادي على المنطقة المحتلة من فلسطين وهي في طريق سن تشاريع تنزل اقصى العقوبات بالاشخاص الذين يدانون بجريمة التعامل مع تلك المنطقة . كما ان الحكومات العربية قامت بمكافحة زراعة وتجارة المخدرات بصورة جدية .

ثامناً : اتضح للجنة ان التوصيات الخاصة بتشجيع استثمار اموال المغتربين وزيادة العناية بشؤون التعليم الفني والمبادرة لوضع اسس لسياسة اقتصادية عربية تؤدي الى التكامل والتعاون الاقتصادي والتفضيل في المعاملة لم تصب اي تقدم

ولذلك فان اللجنة توصي المؤتمر :

اولا : السعي لاشراك جميع البلاد العربية التي لم تشترك في المؤتمرين السابقين في جميع المؤتمرات القادمة .

ثانياً : مطالبة الحكومات العربية بايجاد التشاريع والانظمة الخاصة التي تنص على وجوب اشتراك المشتغلين في الاعمال التجارية والصناعية والزراعية في الغرف المختصة باعمالهم .

ثالثاً : الاتصال بجميع الغرف الاقتصادية للحصول على معلومات وثيقة عن الصناعات اليهودية وتعميم ذلك على بعضها بواسطة مكتب المؤتمر للحيلولة دون تسرب المنتجات اليهودية الى البلاد العربية بصورة مباشرة اوغير مباشرة ، وللمبادرة لاقامة صناعات عربية مقابلة .

رابعاً : اتخاذ الخطوات لمراقبة التجارة مع كل من قبرص واليونان وتركيا وغيرها من بلاد البحر الابيض المتوسط للحيلولة دون استعمالها مركزاً لشحن البضائع الصهيونية الى البلاد العربية وبالعكس .

خامساً : اتخاذ قرار بالاحتجاج على عدم استجابة الانكليز لاماني مصر القومية بتحقيق وحدتها والجلاء عن اراضيها كي تحصل مصر على استقرار سياسي يؤدي الى استقرار اقتصادي يشمل العالم العربي بأسره ، لان مصر الركن الاساسي في كيان الاقتصاد العربي . كما ويؤيد قرارات الغرف التجارية المصرية بمقاطعة البضائع الانجليزية ويعلن استعداده للعمل على تنفيذها وتطبيقها لدى الشعوب العربية حتى يرجع الانجليز عن عدوانهم على مصر الشقيقة كما يؤيد كل قرار يهدف الى مقاطعة بضائع اية دولة من الدول المعاكسة لاماني الشعوب العربية .

سادساً : ترجو اللجنة ان تكلل اعمال المؤتمر بالنجاح التام بالتعاون بين كافة الهيئات العربية في بحث ودراسة المشاكل الاقتصادية التي تواجه بلادها والعمل على تنمية الوعي الاقتصادي بين جميع طبقات الشعب العربي لتدرك هذه الطبقات واجباتها نحو دعم الكيان العربي ، ليمكن القضاء على خطر قيام دولة اسرائيل ومكافحة الاستعمار الاجنبي وانماء الموارد العربية واستغلالها على خير وجه ليؤدي ذلك الى رفع مستوى المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية .

سابعاً : السعي لدى الحكومات العربية لسن تشريع يكفل تخصيص يوم من كل اسبوع كعطلة تمكن كل مشتغل بالاعمال الاقتصادية من استعادة نشاطه .

ثامناً : السعي الأكيد لانشاء شركة ملاحة عربية لتنقل جميع صادرات ومستوردات البلاد العربية . والترحيب بتأسيس شركة توزيع وتكرير النفط في سوريا وتشجيع اقامة شركات مماثلة لها في العالم العربي .

تاسعاً : الاتصال بالحكومات العربية لانشاء شبكة كاملة من المواصلات الهاتفية واللاسلكية بين الدول العربية جميعها كما هو موجود بين جميع البلاد غير العربية .

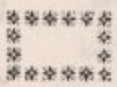

تقرير اللجنة الثانية

وهي لجنة الدستور والميزانية

تشكلت لجنة الدستور والميزانية من السادة :

جودت شعشاعة ، نايف ابو عبيد
عن الوفد الاردني .
الشيخ سامي الكتبي ـ عن الوفد السعودي .
الدكتور توفيق هنيدي ، يونان هدايا
عن الوفد السوري .
حافظ آغا ، عبد المقصود الزاوي
عن الوفد المصري .
صادق الخليلي ـ عن الوفد العراقي .
عبد الرحمن سحمراني ، الياس طرابلسي
عن الوفد اللبناني .

وقد عقد جلستين الاولى بتاريخ ١٨ ـ ١٢ ـ ١٩٥١ والثانية بتاريخ ١٩ ـ ١٢ ـ ١٩٥١ وقد خصصت الجلسة الاولى لبحث الدستور والثانية لبحث الميزانية . وقد انتخبت اللجنة السيد عبد الرحمن سحمراني رئيساً والسيد جودت شعشاعة مقرراً لها . واتخذت المقررات التالية :

اقرت اللجنة انشاء اتحاد عام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية وانشاء مكتب دائم لهذا الاتحاد وهي توصي المؤتمر باعلان انشاء هذا الاتحاد ومكتبه الدائم ، ثم وضعت دستورا لهذا الاتحاد بشكل ملحق خاص بقراراتها . وهي توصي المؤتمر باقرار هذا الدستور والتصديق عليه .

وبعد ان انتهت من وضع الدستور قررت ان توصي بتفسير الفقرة (ح) من المادة الرابعة التي تنص على اجتماعين سنويين لمجلس الاتحاد ان يكون مكان احد الاجتماعين في مركز المكتب الدائم ويكون الاجتماع الثاني في المكان المعين لانعقاد المؤتمر السنوي وقبل انعقاد المؤتمر مباشرة .

وقد قررت اللجنة ان توصى بان تكون مدينة بيروت مركزاً للمكتب الدائم للمؤتمر نظراً لتوسطها بين الاقطار العربية .

وفي الاجتماع الثاني للجنة نظرت في موضوع الميزانية وقد قررت ان توصي المؤتمر برصد مبلغ خمسة آلاف وخمسماية جنيهاً مصريا لاعمال المكتب الدائم ومجلس الاتحاد للسنة المالية المبتدئة في ١ كانون ثاني (يناير) ١٩٥٢ والمنتهية في ٣١ كانون اول (ديسمبر) ١٩٥٢ كما انها توصي بتوزيع هذا المبلغ بين الغرف العربية على الشكل التالي :

مصر	١٨	بالمائة
العراق	١٨	بالمائة
المملكة السعودية	١٨	بالمائة
لبنان	١٨	بالمائة
سوريا	١٨	بالمائة
الاردن	٨	بالمائة
اليمن	٢	بالمائة

على ان يكوب المبلغ الاجمالي للميزانية والنسب المئوية للمساهمة فيها موضعاً لاعادة النظر عند تحضير ميزانية عام ١٩٥٣ .

وبالنسبة للمصروفات فاللجنة ترى اعطاء شيء من المرونة لتنظيمها على اساس التجارب والحاجة ولذلك فهي تقترح ترك تفاصيل هذا الامر الى حين اجتماع مجلس الاتحاد .

دستور الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة

في الاقطار العربية

كما قدمته اللجنة الثانية واقره مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية في دورته الثانية المنعقدة في بيروت

المادة الاولى :

اهداف الاتحاد ـ

يعمل الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في الاقطار العربية على تحقيق الاهداف التالية :

ا ـ توثيق عرى التعاون الاقتصادي بين الاقطار العربية عن طريق الدعوة الى تخفيض وازالة الحواجز الجمركية عن جميع البضائع التي تنتج في هذه الاقطار ، وتسهيل نظم التحويل النقدي وانتقال الافراد ، وتحسين وسائل المواصلات وتوسيعها ، وبشكل عام الدعوة الى ازالة العقبات في سبيل تبادل السلع والخدمات بين الاقطار العربية والقيام بجميع الاجراءات التي من شأنها زيادة التبادل التجاري بينها .

ب العمل على زيادة وتحسين وتنويع الانتاج الحيواني والزراعي والصناعي في البلاد العربية ، واتباع سياسة التكامل الاقتصادي العربي وتخصص كل من الاقطار العربية بانتاج ما هو اكثر ملاءمة له ، بتوحيد نظم الحماية الجمركية وتسهيل انتقال رؤوس الاموال بين الاقطار العربية للقيام بمشاريع مشتركة لاستثمار ثرواتها .

ج ـ صيانة الاقتصاد العربي ودرء الاخطار التي تهدده لا سيما تلك الاخطار الناشئة عن الخطر الصهيوني الجاثم في فلسطين .

د ـ تنظيم تصريف الانتاج والدعاية للاقتصاد العربي في الداخل والخارج ، والعمل المشترك على فتح الاسواق للمنتجات العربية والمساومة الاجماعية في التجارة وفي جميع العلاقات الاقتصادية مع الخارج

هـ ـ العمل المشترك على تنظيم مكافحة الافات والامراض الزراعية والحيوانية ، ومكافحة العلل الاجتماعية وتحريم زراعة الحشيش ، والعمل الجدي للقضاء نهائياً على كل ما يسيء للاخلاق والمجتمع ولانماء الوعي التجاري الصحيح والشعور بالشرف التجاري .

و ـ تبادل المعلومات الفنية في الحقول الزراعية والصناعية وسواها وتشجيع الابحاث العلمية والاقتصادية والفنية ، والعمل على انماء الدخل القومي وتوفير العمل للسكان ورفع مستوى المعيشة مما يحقق العدالة الاجتماعية .

المادة الثانية :

التعاون مع الدول العربية والجامعة العربية ـ لما كان التعاون مع الدول العربية ضرورياً لتحقيق هذه الاهداف فان الاتحاد يعمل على الاتصال الدائم بهذه الدول وبالجامعة العربية لتبادل المعلومات والدراسات الاقتصادية والمقترحات التي تتطلبها حاجة الاقتصاد العربي بمجموعه وحاجة كل قطر من الاقطار العربية ، ولحثها على القيام بالخطوات اللازمة لتحقيق هذه الاهداف

جميعا .

المادة الثالثة :

عضوية الاتحاد ومؤتمره السنوي ـ

ا ـ يحق لجميع الغرف التجارية والصناعية في كافة الاقطار العربية ان تنضم الى هذا الاتحاد وبالتالي ان تشترك في المؤتمرات العامة التي يعقدها

ب ـ تجتمع الغرف المنضمة الى الاتحاد في مؤتمر عام يعقد مرة كل سنة في احد الاقطار العربية ويقرر كل مؤتمر موعد ومكان انعقاد المؤتمر الذي يليه .

ج ـ يكون لكل قطر عربي صوت واحد في المؤتمر يعبر عنه مندوبو الاتحادات المحلية لغرف كل قطر عربي في حالة وجود مثل هذه الاتحادات ، فاذا لم يكن في احد الاقطار العربية اتحاد محلي فان الذي يعبر عن صوت ذلك القطر هو الشخص المنتدب من بين غرفه التجارية والصناعية والزراعية

د ـ يترأس المؤتمر السنوي الممثل الرئيسي للاتحاد المحلي او المنتدب للتصويت في القطر الذي يعقد فيه المؤتمر .

هـ ـ تتخذ قرارات المؤتمر بأكثرية اصوات الاقطار المشتركة التي لها حق التصويت .

و ـ يجوز لغرف التجارة والصناعة والزراعة في الاقطار العربية غير المشتركة في الاتحاد ان تحضر المؤتمرات السنوية وتشترك في مناقشاته دون ان يكون لها حق التصويت .

ز ـ يجوز ايضاً دعوة المؤسسات الاقتصادية من تجارية وصناعية وزراعية غير الغرف والمؤسسات التي لها علاقة مباشرة باعمال المؤتمر الى حضور جلساته والاشتراك في المناقشات دون التصويت . وتكون الدعوة بناء على قرار مجلس الاتحاد .

ح ـ يضع المؤتمر السنوي السياسية العامة للاتحاد ويعهد بتنفيذ مقرراته الى مجلس الاتحاد المنصوص عنه بالمادة الرابعة ، والمكتب الدائم للاتحاد المنصوص عنه بالمادة الخامسة .

ط ـ يعد جدول الاعمال التمهيدي للمؤتمر من قبل المكتب الدائم بموافقة مجلس الاتحاد ويرسل الى جميع الغرف المشتركة في المؤتمر قبل شهر من موعد انعقاده على الاقل ، ولا ينظر في اي تعديل على هذا الجدول الا اذا كان قد ابلغ الى المكتب الدائم خلال مدة لا تقل عن اسبوعين من تاريخ انعقاد المؤتمر .

المادة الرابعة :

مجلس الاتحاد ـ

ا ـ يتكون مجلس الاتحاد من ثلاثة ممثلين عن كل قطر من الاقطار العربية المشتركة في هذا الاتحاد احدهم ينوب عن غرف التجارة والثاني عن غرف الصناعة والثالث عن غرف الزراعة . ويجري انتخاب كل واحد منهم من قبل الاتحادات المحلية او من قبل الغرف عندما لا توجد مثل هذه الاتحادات . ويحق لكل قطر ان يقرر تمثيله في مجلس الاتحاد بمندوب او مندوبين فقط .

ب ـ يكون لكل قطر صوت واحد يعبر عنه الشخص الذي تنتدبه الاتحادات المحلية ان وجدت ، او الغرف المختلفة ان لم توجد هذه الاتحادات . وتتخذ قرارات المجلس بأكثرية الاصوات الممثلة لكافة الاقطار .

ج ـ تدار جلسات مجلس الاتحاد من قبل الممثلين الرئيسيين لجميع الاقطار العربية المشار اليهم بالفقرة (ب) الآنفة بالتناوب مرة لكل دورة .

د ـ يشرف مجلس الاتحاد على تنفيذ قرارات المؤتمر السنوي وعلى اعمال المكتب الدائم للاتحاد .

هـ ـ يجتمع مجلس الاتحاد بدعوة من مدير المكتب الدائم مرتين في العام . ويجوز دعوته الى الاجتماع اكثر من ذلك بطلب خطي موجه الى المكتب من قبل قطرين من الاقطار العربية المشتركة بالاتحاد . ويصبح من واجب المدير في مثل هذه الحالة ان يدعو المجلس الى الاجتماع في خلال شهر من تاريخ استلام الطلب الخطي .

و ـ يعد جدول الاعمال لاجتماعات مجلس الاتحاد من قبل المدير ويستنير بآراء كافة الاقطار المشتركة في الاتحاد ويوزع على ممثلي هذه الاقطار قبل موعد اجتماع المجلس باسبوعين على الاقل .

ز ـ يكون المجلس مسؤولا بالاشتراك مع المدير عن تعيين موظفي الاتحاد .

ح ـ يحق للمجلس تعيين لجان تتولى العمل او البحث في امور معينة يعينها المجلس كما يحق له وضع نظام داخلي ينظم سير اعماله واعمال لجانه وتعيين الامكنة التي يعقد بها اجتماعاته .

المادة الخامسة :

المكتب الدائم

ا ـ يعين مدير المكتب الدائم للاتحاد من قبل مجلس الاتحاد ويكون عمله لمدة سنتين ويجوز تجديد تعيينه .

ب ـ يكون المدير مسؤولا عن الاعمال الادارية ويقدم الى مجلس الاتحاد الميزانية السنوية التي يعرضها المجلس بدوره بعد ان يقرها على المؤتمر السنوي لاقرارها نهائياً من قبله .

ج ـ يحق للمدير حضور كافة جلسات مجلس الاتحاد والمؤتمرات السنوية والاشتراك في مناقشاتها دون ان يكون له حق التصويت .

د ـ يعد المدير تقريراً سنوياً يقدمه الى المؤتمر ويكون شاملا لاعمال المجلس والمكتب الدائم لتلك السنة ويضمنه ما يراه من الاقتراحات المتعلقة باعمال الاتحاد .

هـ ـ يقوم المدير بما يكلفه به المؤتمر السنوي او مجلس الاتحاد ويشرف بشكل عام على تنفيذ مقررات كل منهما .

و ـ يكون مركز المكتب الدائم في المكان الذي يعينه المؤتمر السنوي .

المادة السادسة :

صلاحيات مجلس الاتحاد ـ

لمجلس الاتحاد بالاشتراك مع المكتب الدائم اتخاذ جميع الخطوات لتنفيذ اهداف الاتحاد ، ويجوز له في سبيل ذلك ان يقوم بما يلي :

ا ـ الاتصال بالحكومات العربية في الامور والمواضيع التي هي من اختصاص الاتحاد واهدافه .

ب ـ اصدار الكتب والنشرات والمجلات عن المواضيع التي هي من اختصاص الاتحاد .

ج ـ ارسال البعثات الى البلاد العربية والخارج للدعاية لاهداف الاتحاد ولخدمة الاقتصاد العربي .

د ـ الاتصال بجميع المؤسسات المماثلة في العالم بقصد تأمين التعاون لما هو في مصلحة الاقتصاد العربي .

هـ ـ اقامة المعارض الزراعية والصناعية .

و ـ وخلاف ذلك من الاعمال التي تساعد على تحقيق اهداف الاتحاد .

المادة السابعة :

الميزانية ـ

ا ـ يقرر المؤتمر السنوي العام ميزانية الاتحاد ونسبة اشتراك كل قطر عربي في تلك الميزانية ،

ويكون الاتحاد المحلي في كل قطر مسؤولا عن دفع حصة ذلك القطر من الميزانية العامة . اما الاقطار التي ليس فيها اتحاد محلي فان غرف التجارة والصناعة والزراعة فيها تقرر بالاشتراك فيما بينها المقادير التي تدفعها كل غرفة في ذلك القطر للميزانية العامة ، وفي هذه الحالة تكون الغرفة التجارية في كل عاصمة عربية هي المسؤولة عن جمع الحصة المقررة وتسليمها الى المكتب الدائم حسب الترتيب الذي يقره المؤتمر السنوي .

ب ـ تدقق حسابات الاتحاد العام سنويا من قبل فاحص حسابات قانوني وتوزع الميزانية الختامية للسنة المنتهية مع بيان الواردات والنفقات على جميع الغرف بصيغتها النهائية ومصدقة حسب الاصول قبل انعقاد المؤتمر السنوي العام بموعد اقله خمسة عشر يوما .

المادة الثامنة :

تعديل الدستور ـ

تعدل مواد هذا الدستور بموجب قرار يتخذه المؤتمر اثناء انعقاده .

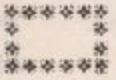

تقرير اللجنة الثالثة

وهي لجنة الرسوم والحواجز الجمركية ودراسة تبادل المنتجات الزراعية والصناعية في البلاد العربية

انعقدت اللجنة بحضور اعضائها المنتدبين وهم السادة ، مع حفظ الالقاب :

يوسف العودات ، علي الدجاني	عن الاردن
الشيخ محمد البوقري	عن المملكة العربية السعودية
محمد سعيد الزعيم ، سامي صايم الدهر	عن سوريا
عبد الامير الازري ، مصطفى شامل	عن العراق
محمد عبد الغني المهيلي ، مصطفى عبد الفتاح	عن مصر
كمال جبر ، وجيه ابو ظهر	عن لبنان

وحضر اجتماع اللجنة بدعوة منها حضرة الاستاذ عارف ظاهر مندوب جامعة الدول العربية ووكيل الدائرة الاقتصادية فيها. وقد انتخبت اللجنة الاستاذ محمد سعيد الزعيم رئيساً ، والسيد علي الدجاني مقرراً وتوصلت الى وضع التواصي التالية :

استعرضت اللجنة الموضوع الذي عهدت اليها مهمة دراسته من نواحيه كافة مسترشدة بالقرارات التي اتخذتها جامعة الدول العربية حول التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والخطب الافتتاحية التي قدمها للمؤتمر نائب رئيس غرفة تجارة حلب ، وسكرتير مكتب المؤتمر والمناقشات التي جرت في الاجتماعات العامة في هذه الدورة ، ووجدت على ضوء هذه الابحاث جميعاً ان هناك رغبة ملحة بين جميع الشعوب العربية في مختلف اقطارها لبذل مجهود جدي يؤدي الى تعزيز اواصر التعاون العملي وتبادل المنافع ، بين البلاد العربية على اسس تتلاقى فيها الامكانيات ، وتتآزر المؤهلات لبث النهوض الاقتصادي الذي لا غنى عنه لدعم المكانة العربية في المجال الدولي ومسايرة ركب الحضارة العالمية .

وقد وجدت اللجنة ان موضوع الحواجز الجمركية هو المحور الذي تدور حوله مشاكل التعاون العربي في حقل الاعمال الاقتصادية ، بل هو في الواقع المعضلة التي لا بد من معالجتها والدأب على حلها بصبر واناة مثابرة . فليس يخاف على احد ان لكل قطر عربي وجهته الاقتصادية المحلية ومشاكله الخاصة به ، ولكن حل هذه المشاكل بالتدابير والاجراءات المحلية لا يمنع ولا يحول دون اتخاذ الخطى للعمل على حل المشاكل المتشابهة باجراءات متماثلة ، وتقريب وجهات النظر بالطرق العملية ، كيما تنسجم التدابير وتنبثق عنها الاجراءات المؤدية الى التضامن في سبيل المصلحة العامة والخير المشترك . ولا شك ان الوصول الى الغاية المنشودة يقتضي اقتناع كل قطر عربي بضرورة التضحية بشيء من الفوائد التي يترقبها ، تسهيلا لتحقيق الغاية الكبرى وقد لمس اعضاء المؤتمر رغبة التعاون الاكيدة بين الدول العربية بلا استثناء لاكمال المساعي اللازمة لدعم الروابط الاقتصادية العربية ولتوثيق عراها وتقويتها لحمة وسدى .

وتدعو اللجنة المؤتمر الى مناشدة الدول العربية لتنظيم اجتماعات دورية يحضرها المسؤولون عن النشاط الاقتصادي لتنسيق الاتجاهات ووضع القرارات الملائمة لحل المشاكل الاقتصادية العربية المشتركة . ويتحتم على الغرف المسؤولة في كل قطر مشترك في المؤتمر ان تزويد حكوماتها بالمذكرات المتضمنة للمعلومات المتعلقة بالمشاكل الاقتصادية التي تواجهها في معاملاتها مع البلاد العربية الاخرى . ومما يهم الغرف التجارية ان تضع البلاد العربية مناهج اقتصادية منسجمة لكي يسير الاقتصاد العربي في اتجاه واحد نحو هدف معين معروف .

ولما كانت المشاكل الجمركية القائمة بين البلاد العربية لا تستسلم لحل شامل سريع فلا اقل من حلها واحدة بعد اخرى والامساك بها طرفاً بعد آخر، حتى نصل الى جوهرها و نتمكن من ازالتها. وعلى ضوء ذلك ترى اللجنة ان خير الوسائل واضمنها للوصول الى الهدف المقصود يجب ان يتناول عدة اجراءات عملية تمهيدية وتدابير اخرى فكرية ومعنوية تهيء الاذهان وتنير الطريق نحو الخطوات التي يجب ان تليها .

فمن الناحية الاولى توصي اللجنة بوضع دراسة مفصلة ودقيقة للمعاملات الجمركية بين البلاد العربية من حيث طبيعة اجراءاتها وما يختص بنماذجها والنظم التي تسير عليها توطئة لوضع مشروع يدعو الى توحيد هذه المعاملات وجعلها منسجمة بين كل قطر وآخر على ان تعرض هذه الدراسات على الغرف التجارية في وقت كاف قبل انعقاد المؤتمر القادم . ومن الناحية الثانية نجد ان التشريع الجمركي في البلاد العربية غير منسجم في اقطارها لانه مستقى من مصادر مختلفة ولذلك تدعو اللجنة الى دراسة التشريع الجمركية والعمل على وضع مشروع لايجاد الانسجام اللازم له وذلك بدافع الضرورة الملحة لتوحيد اتجاهات الاقتصاد العربي في البلاد العربية المختلفة .

ومما يلفت الانظار ان التعرفة الجمركية في البلاد العربية تختلف فيها التعابير و الاصطلاحات اختلافاً بيناً مع انها مستمدة من الجداول الدولية ، الامر الذي يوجب المبادرة لتوحيد هذه الاصطلاحات والتعابير ووضع جدول منسق في فصوله ومواده تمهيداً لعرضه على الدول العربية رجاء العمل على اقرار جدول موحد لها .

وبالنسبة للغرف التجارية ترى اللجنة ضرورة حثها والاهابة بها لبذل قصارى جهدها وعنايتها عند منح شهادات المنشأ او معدل الاسعار كيما يتيسر للسلطات الجمركية المسؤولة مهمة التخليص على البضائع وتعيين الرسوم عليها في جو من الثقة المتبادلة التي تساعد على تسهيل العمل وانجاز المعاملات . وتلفت اللجنة انظار الغرف التجارية الى ان شهاداتها على جانب كبير من الاهمية ولها قيمة خاصة عند تعيين الرسوم التي يجب ان تستوفى على البضائع حسب منشأها .

وتشعر اللجنة انه مما يسهل المعاملات الجمركية ويؤدي الى التعاون العملي بين البلاد العربية ان تشدد في مكافحة المخدرات وان تفرض العقوبات الصارمة على من يتعاملون بها زراعة وتجارة واستهلاكا ، لان هذه المكافحة ضرورية لاحلال حسن النية وتشجيع الثقة المتبادلة .

وترى اللجنة فيما سبق ذكره من التوصيات وسيلة مؤدية الى ايجاد التسهيلات في المعاملات الجمركية من حيث اوضاعها المحلية . اما من ناحية التبادل التجاري العام بما يشمله من منتجات صناعية وحاصلات طبيعية وزراعية فان اللجنة تنوه ببالغ التقدير بالقرار الذي اتخذته الدول العربية خاصاً بتطبيق مبدأ الافضلية عند عقد

الاتفاقات التجارية بينها ، مقدمة اياه على مبدأ معاملة الدولة الاكثر رعاية او حظوة وفي هذا ما يساعد على تشجيع التبادل التجاري . وتعتقد اللجنة ان المجال متيسر للتوسع في تطبيق مبدأ الافضلية معنى ومبنى ، اذ لا يخفى ان التجارة بين البلاد العربية لن تزدهر وان الثروة العربية العامة لن تحفظ من التسرب الى الاقطار الاخرى الا اذا توفرت النية الصادقة لاتخاذ اجراءات عملية تسهل هذا التبادل وتشجعه وتقضي على المنافسة الاجنبية للانتاج المحلي المماثل .

فتبادل الحاصلات الزراعية للاستهلاك المحلي بين بلد واخر يحسن ان يتم على اساس الاعفاء المطلق اذا لم يكن لمثل هذه الحاصلات مثيل يكفي كامل الاستهلاك المحلي في البلد العربي المستورد ، او اذا كان ذلك المحصول مستورداً في فصل لا توجد فيه محاصيل مماثلة في ذلك القطر .

ولكي يشعر المزارع العربي بثمرة الجهود التي يبذلها في الانتاج وتشجيعاً له في عمله تحبذ اللجنة موافقة المؤتمر على اصدار التواصي الضرورية المستعجلة لتسهيل تبادل المنتجات والمحاصيل الزراعية الفائضة وازالة الحواجز التي تعيق حرية تصديرها من قطر الى اخر تفاديا للتلف الذي قد يصيب كثيراً من المواد الزراعية المصدرة بسبب بطء اجراءات هذا التبادل او التصدير

وشبيه بذلك المنتجات المصنوعة بكاملها في احدى البلاد العربية من مواد محلية . اما المواد المصنوعة من مواد غير محلية فان اللجنة ترى الاخذ بمبدأ تعريف الصناعات التي يشملها الاعفاء بالصناعات التي لا تقل نسبة المواد الاولية المحلية واليد العاملة الداخلة في صنعها عن خمسين بالمائة من كامل البضاعة .

وكخطوة تمهيدية نافعة نحو ازالة الحواجز الجمركية يدعو المؤتمر الدول العربية الى حماية الانتاج العربي في جميع اقطارها حماية اجماعية تؤمن صيانته وتضمن كيانه بفرض رسوم جمركية متكافئة او موحدة على البضائع والمواد المستوردة عندما يكون لها مثيل في هذه البلاد تشجيعاً لها وتمكيناً لمستقبلها .

ويعلق المؤتمر اطيب الآمال على اجتماع وزراء الاقتصاد في البلاد العربية الذي دعت اليه الحكومة اللبنانية الجليلة ، آملا ان ينبثق عن هذا الاجتماع عهد جديد يشرق بنوره الباسم على البلاد العربية فينير سبيلها نحو تحقيق اهدافها الاقتصادية التي تعتبر الدعامة الكبرى لبناء الكيان العربي وتعزيز شأنه .

وترى اللجنة ضرورة السعي لدى الحكومات العربية لكي تجعل تأشيرات السفر التي تعطيها لحاملي جوازات السفر العربية صالحة لعدة سفرات .

وكذلك ترى اللجنة رجاء الحكومة المصرية بفتح باب استيراد الفواكه والخضار اللبنانية ووضع مراقبين زراعيين لفحص هذه الخضار والفواكه في الموانىء اللبنانية تسهيلا لدخولها الى القطر المصري . وترى ان تتقدم بمثل هذا الرجاء الى العراق بالنسبة الى المحاصيل الزراعية الاردنية واللبنانية .

قد لا تصل بنا هذه التواصي الى الكمال ولكن اللجنة تعتقد انها خطوة نحو الكمال وان ما لا يدرك كله لا يهمل جله ، فلو امكننا السير في الطريق مذللين العقبات فرادى لاصبح في مقدورنا بعد ذلك الوصول الى الضالة المنشودة تحدونا الرغبة الاكيدة لبذل اقصى ما في طاقتنا لتوحيد مجهوداتنا واهدافنا الاقتصادية .

تقرير اللجنة الرابعة

وهي لجنة دراسة مشاكل النقد في البلاد العربية

سعيد ابو زياد ، سامي سلطي	عن الاردن
محمود عطار	عن المملكة العربية السعودية
محمد سعيد هنيدي ، صبري شوربجي	عن سوريا
محمد جعفر الشبيبي ، خالد الجوربه جه	عن العراق
سامي توتونجي ، محمد امام ساحة	عن مصر
عبد الحميد عويضه ، جورج خطار	عن لبنان

تقرر ان يكون :

١ ـ الرئيس : سامي توتونجي

٢ ـ المقرر : سعيد ابو زياد

بعد التدقيق والتداول في مشكلة النقد في البلاد العربية المقدم الى اللجنة الخاصة من قبل المؤتمر لم يجد اعضاء هذه اللجنة من طريقة عملية واسس ثابتة لهذا الموضوع الا ما قامت به الجامعة العربية من دراسة وتمحيص بواسطة خبراء الدول العربية والاجانب ، فعليه ترى اللجنة الخاصة ان ترفع الى المؤتمر بتوصياتها بان يتقدم الى مجلس الجامعة العربية في تنفيذ ما قام به مكتب الجامعة العربية من دراسات في هذا الموضوع ووضع هذه الدراسات موضع العمل ، وعلى كل وفد مشترك في هذا المؤتمر ان يقوم بما لديه من نفوذ باقناع حكومته للرد على ما وصل اليها من مقترحات بهذا الصدد كما بين ذلك السيد عارف ظاهر مندوب الجامعة العربية بهذا المؤتمر .

وبصورة عملية مستعجلة تطلب من الحكومات العربية ان تأخذ بنظرية حساب الغير مقيم او حساب التصدير او الحساب الجاري حتى يتمكن التجار من تسهيل معاملات التبادل التجاري كما هو الحال جاري الآن بين سوريا ومصر .

وكعملية متممة لما تقدم ولامكان الاستفادة من الخبرة والكفاءة والمقدرة المتوفرة في بعض البلاد العربية تقترح ان تقوم الحكومات العربية بالسماح لاصحاب رؤوس الاموال باستثمار اموالهم في البلاد العربية الاخرى .

تقرير اللجنة الخامسة

وهي لجنة الشؤون الزراعية

اثناء الجلسة العامة التي عقدها مؤتمر الغرف العربية قبل ظهر الثلاثاء ١٨ ـ ١٢ ـ ١٩٥١ تلا السيد الفرد سكاف توصيات زراعية وقدمها الى المؤتمر طالباً درسها واقرارها والعمل على تنفيذها ، وقد لاقت تلك التوصيات تقدير المجلس ورأى انها حرية بالبحث والاعتبار ، ونظراً لأهمية الموضوع قرر المجلس تشكيل لجنة زراعية خاصة لدرسها وبعد اخذ رأى مختلف الوفود تشكلت اللجنة على الوجه التالي :

(مع حفظ الالقاب)

عن الاردن « زكي السفاريني ـ عبد الرحمن ابو حسان

عن سوريا « زكي حميد باشا ـ ادفين خوري

عن العراق « خالد الشربجي ـ مصطفى خان

عن مصر السادة كامل محمد زعزع ـ عبد المقصود عطيه الزاوي

عن لبنان « الفرد سكاف ـ وجيه ابو ظهر

وفي الساعة الرابعة من بعد ظهر ١٨ ـ ١٢ ـ ١٩٥١ اجتمعت اللجنة الزراعية وبعد المذاكرة انتخب بالاجماع سعادة عبد المقصود عطيه الزاوي رئيساً لها والسيد الفرد سكاف مقرراً . ثم بوشر بدرس ومناقشة المقدمة والتوصيات التي قدمها السيد الفرد سكاف فاقرتها اللجنة بعد ان ادخلت عليها بعض التعديلات واصبح نصها كما يلي :

من الثابت المسلم به ان الارض هي الدعامة الاساسية الاولى للثروة الطبيعية العامة في مختلف البلاد العربية ، فحرى بنا اذن اعارتها الافضلية والاهمية في ابحاثنا وتوجيهاتنا توخياً لزيادة وتحسين الانتاج وضمان تصريفه ولرفع مستوى المزارع وتأمين سبل عيشه ورفاهيته .

قد تختلف الحاجات والحالات بين قطر وقطر ، كما قد يكون هنالك تفاوت في نسبة العناية والاهمية والازدهار ، الا ان ذلك لا يمنعنا من بحث المواضيع الزراعية بصورة موحدة وضمن نطاق اتحادنا ، وان نتعاون ونسعى لتوحيد الجهود وتضافر القوى ، فنقوم بالدراسات ونهي ، البرامج ونخصص الاعتمادات ونزيل العراقيل ونعمل لتصريف المحاصيل ، ومن الانظمة فتؤسس الشركات وتنفذ المشاريع ونماشي اساليب الفن والعلم التي يتطلبها الانعاش الزراعي ونجعل الارض كينبوع لا ينضب وكمورد اساسي حقيقي للثروة العامة تدر الخيرات على نفسها وعلى من يعتمد عليها في حياته .

واننا نورد فيما يلي بعض المقترحات التي نرى وجوب تبنيها والتوصية بها مع العلم ان الاصلاح الريفي هو الواسطة الوحيدة لتقدم البلاد وازدهارها الاقتصادي وان هذه المقترحات في حال تحقيقها لها فائدتها الكبرى العامة بالنسبة لجميع البلاد العربية وانماء ثروتها الطبيعية ورفع مستوى المعيشة لابنائها .

المادة الأولى :

اعطاء افضلية الاستيراد والتصدير لمحاصيل البلاد العربية والعمل لاقرار حرية تبادل الانتاج الزراعي وازالة الحواجز والرسوم الجمركية عنه .

المادة الثانية :

تبادل الاحصاءات والمعلومات والارشادات والمطبوعات والنشرات الزراعية وعلى الاخص ما يتعلق منها بالافات الزراعية وطرق مكافحتها .

ولما كان لا يوجد في بعض البلاد العربية دوائر ومؤسسات للاحصاء الزراعي فاللجنة توصي بوجوب انشاء مثل هذه الدوائر من قبل الحكومات تزويدا للغرف والمؤسسات والهيئات بما تحتاج اليه من بيانات ومستندات . والى ان يتم ذلك يعهد الى الغرف التجارية والزراعية وبالتالي الى اتحادها العام عند تكوينه ان يقوم بذلك ويمد الهيئات الزراعية بكافة الاحصاءات والمعلومات التي تحتاج اليها .

المادة الثالثة :

تعميم انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية في الاقطار العربية وتشويق كل مزارع للانتساب اليها .

المادة الرابعة :

تشجيع انشاء الصناعات الزراعية وتنشيط الزراعات التي تحتاج اليها .

المادة الخامسة :

درس المؤهلات الطبيعية لكل بلد عربي والعمل على تخصصه بالانتاج الذي يتناسب مع مؤهلاته قصد تسهيل تبادل الانتاج الزراعي بين الاقطار العربية وتأمين وتكملة حاجاتها .

ولما كان تنفيذ ذلك يحتاج الى اخصائيين ووسائل قد تتوافر لدى الحكومات اكثر مما تتوافر لدى الهيئات الاخرى لذلك تتوجه اللجنة بالرجاء الى الحكومات لكي تعنى بالامر بما يحقق الغاية المنشودة .

المادة السادسة :

العمل على تصريف الفائض من انتاج البلاد العربية بعقد الاتفاقات التجارية مع البلاد الاجنبية على اساس مبدأ المقايضة وتوازن المنافع .

المادة السابعة :

تبادل البعثات الزراعية بين البلاد العربية وايفاد البعثات الى الخارج للقيام بالاتصالات والدعاية والاطلاع على احدث السبل والاساليب الزراعية .

المادة الثامنة :

انشاء المدارس الزراعية ، وعلى الاخص في المناطق ذات الزراعات والمناخات المختلفة وذلك لتحسين سبل الاستثمار الزراعي ويرجى من الحكومات ان تقوم بتنفيذ ذلك على نطاق واسع .

المادة التاسعة :

اقامة معارض زراعية سنوية دورية في كل بلد عربي مشترك في الاتحاد وتنظيم وتنسيق طرق الدعاية للمنتوجات العربية في مختلف البلاد .

المادة العاشرة :

تأسيس بنك عربي زراعي برأسمال مشترك بين الاقطار العربية يعمل على التسليف وتأمين حاجات المزارعين ويساعد على تصريف المحاصيل وعلى زيادة الانتاج وتحسينه .

المادة ١١ :

اصدار نشرة زراعية باسم اتحاد الغرف يشترك باصدارها وتحريرها كل قطر عربي داخل في

الاتحاد .

المادة ١٢ :

وضع منهاج زراعي عام لكل قطر عربي بتناسب ومتطلبات وامكانيات ومؤهلات ذلك القطر ولمدة اقلها خمس سنوات على ان يثبت ذلك المنهاج بتشريع ليصبح قانونا واجب التنفيذ .

المادة ١٣ :

ايجاد وسائل لنقل المحاصيل بين البلاد العربية والخارج والعمل على انشاء شركات لتأمين النقل الفني السريع .

المادة ١٤ :

سن تشريع خاص يتعلق بتصنيف الانتاج وتحديد النوع والاوصاف وشروط التوضيب والتعبئة والتشدد بمراقبة تطبيق هذه الانظمة محافظة على سمعة الانتاج في الخارج

المادة ١٥ :

العمل على تحسين وضع الفلاح والمزارع والعامل الزراعي صحياً ومادياً واجتماعياً

المادة ١٦ :

اعتبار الارض الدعامة الاولى والمورد الطبيعي الثابت في اقتصاد البلاد العربية وتوجيه العناية والاهتمام الى كل ما من شأنه الحفاظ عليها وزيادة الانتاج وتحسينه وضمان تصريفه .

واللجنة الزراعية بعد ان ناقشت هذه المواضيع واشبعتها درساً ترى انها في غاية الاهمية والفائدة والضرورة لرفع المستوى الزراعي من جميع وجوهه ونواحيه ولتعزيز سبل التبادل والتعاون بين مختلف الاقطار العربية ، ولا يسع اللجنة الا ان تسجل شكرها للمجلس الكريم لاهتمامه وتقديره للقضايا الزراعية وترجو الموافقة عليها والعمل على تحقيقها وتنفيذها بشتى الطرق والاساليب التي يرتئيها ويقرها وباقصى السرعة الممكنة .

القسم الخامس

الملاحق

١ ـ الملحق رقم (١)

وضع الاقتصاد العربي والحواجز الجمركية بين البلاد العربية

محمد سعيد الزعيم

٢ ـ الملحق رقم (٢)

توصيات زراعية

الفرد سكاف

٣ ـ الملحق رقم (٣)

مشاكل النقد في البلاد العربية

برهان الدجاني ـ اس .ع

٤ ـ الملحق رقم (٤)

جدول اعمال المؤتمر

رسالة وسقا

رقم ١١٨

(١) وقع رقم ١١٨ ـ ١

في هذه الحالة يتم تحديد الإجراءات في هذه الحالة وفق
وفقا لما هو مبين

(٢) وقع رقم ١١٨ ـ ٢

بعد ذلك
تابع

(٣) وقع رقم ١١٨ ـ ٣

في هذه الحالة في هذه الحالة
و ب ١ ـ في الحالة التالية:

(٤) وقع رقم ١١٨ ـ ٤

في هذه الحالة يجب

ملحق رقم ١

وضع الاقتصاد العربي والحواجز الجمركية بين البلاد العربية

- محمد سعيد الزعيم -

(محاضرة القيت في مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة يوم ١٨-١٢-١٩٥١)

لم تكن البلدان العربية الاسيوية ، حتى نهاية الحرب العالمية الاولى، الا مجموعة اقتصادية واحدة في كيان الامبراطورية العثمانية ، وما ان استقلت هذه البلدان او وضعت تحت نظام الانتداب وتأسست جمهورياتها وممالكها واماراتها المعروفة حتى قامت بينها الحواجز الجمركية ، واضحت في وضعها الاقتصادي والكمركي مختلفة المناهج والاوضاع متباينة الوسائل والاسباب . وقد تأثر بعضها بروح الانتداب الذي سيطر عليه ردحاً من الزمن فكان سير اقتصاديات فلسطين والاردن غيره في سوريا ولبنان ، وكان في العراق مختلفاً عن وضعه في هذه البلدان . كما ان نهج بلدان الجزيرة العربية كان نسيجاً خاصاً في ذاته متلائماً وطبيعة هذه الجزيرة . وكانت مصر الطرف الثاني من المجموعة العربية تكمل سيرها الاقتصادي معتمدة في حياتها الاقتصادية على مرافقها الزراعية ومركزها في عالم السياحة والآثار والتجارة العابرة، وقد ورثت ايضاً عن السلطنة العثمانية نظام التعريفة القيمية القائمة على رسم جمركي واحد قدره ثمانية بالمئة على جميع البضائع والسلع .

ولقد ولدت بموت الحرب العالمية الاولى فكرة اتجاه كثير من الامم للاستفادة من المواد الاولية التي تنتجها عوضاً عن اصدارها للخارج . وكل محاولات الهيئات الامية والمؤتمرات لضمان منافع التجارة العالمية وحريتها لم تقض على تلك الفكرة . كما ان الحرب الاولى قد غيرت من نطاق الحياة الاقتصادية في العالم ومظاهرها وان لم تغير في انظمتها الرئيسية التي غيرتها الحرب الثانية. ونمت السياسة الاكتفائية المستندة الى اسس الحماية وانظمة اصدار الرساميل وبرزت للوجود بلاد جديدة تعنى بالصناعة لجانب الزراعة .

وتحفز الشرق للنهوض بعد قعدة طال امدها . ومشت بلدان الشرق العربي في حياة انشائية شملت سائر مرافق حياتها وساعدت الاتفاقيات التجارية بين البلدان المنسلخة عن الامبراطورية العثمانية وبساطة الرسوم الكمركية المفروضة - بادىء ذي بدء - على نمو اقتصادي ازداد على الايام ، شجعته معاهدة صلح لوازن اذ نصت المادة السابعة من الاتفاق الموقع في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٣ على ان الاقطار التي خرجت من نطاق الدولة العثمانية اصبح لها الحق في ان تعقد معاهدات تجارية بالشروط التي تلائمها من غير ان يكون لغير هذه المناطق حق المطالبة بتطبيق هذا المبدأ او الاخذ به عملا بقاعدة الدولة الاكثر رعاية . وبهذا رسمت (كما يقول الاستاذ احمد رمزي بك) اول خطوط للتعاون الاقتصادي في منطقة الشرق العربي.

واود ان اقسم بحثي حول وضع الاقتصاد العربي والحواجز الجمركية بين البلاد العربية الى

١٩٣٢ سمح لها بان تتقاضى رسوماً على جميع المستوردات المارة عبر فلسطين .

٣) ـ بين الاردن وسوريا ولبنان :

كان بين الاردن وسورية ولبنان عدة اتفاقيات بشأن التجارة والترانزيت هي اتفاقيات ١٩٢٢ وتتعلق بتبادل الواردات الجمركية المتجمعة في كل بلد والعائدة للبلد الآخر وكيفية تسديدها ، و ١٩٢٣ للتجارة المتبادلة ولتنظيم تسيير بضائع الترانزيت واتفاقيات ١٩٢٤ - ١٩٢٥ وتجري المعاملات الان بين الاردن وسوريا ولبنان وفق الاتفاقية المعقودة عام ١٩٢٣ التي تعفي من الرسوم المواد الزراعية والصناعية والطبيعية ذات المنشأ المحلي باستثناء التبغ والمشروبات الروحية .

٤) ـ بين فلسطين ومصر :

كانت العلائق التجارية بين فلسطين ومصر قائمة على اتفاقيات تجارية متبادلة ولكنها اقل اهمية من الاتفاقية السورية. ومن هذه الاتفاقيات اتفاقية آب (اغسطس) ١٩٣٦ وغايتها تسهيل العلاقات التجارية بين البلدين وقد نصت على تخفيض الرسوم الكمركية المصرية على اثمار وخضروات معينة تصدرها فلسطين الى مصر خلال مدات معينة من السنة لا تزاحم بها المنتجات المصرية ، كما نصت على تخفيض الرسوم الكمركية على الصابون الفلسطيني المصنوع من الزيت الصافي (وهذا يعود بالنفع على صناعة الصابون العربية) .

٥) ـ بين فلسطين العراق :

ان ابرز اتفاق تجاري بين فلسطين والعراق كان اتفاق ١٤ شباط (فبراير) ١٩٣٧ الذي خفض رسوم الاستيراد على كثير من الاصناف المنتجة في العراق ونص على منح العراق تسهيلات منطقة حرة في ميناء حيفا وعلى اعفاء بعض البضائع العراقية المستوردة عن طريق بغداد ـ حيفا البرية

٦) ـ بين مصر والعراق :

ان العلائق التجارية بين مصر والعراق قد حددها اتفاق عام ١٩٣٧ حيث نالت بعض البضائع بعض التخفيضات في الرسوم الكمركية المصرية ، ومن الجملة التمور التي خفض رسمها من ١٥٠ مليما الى ١٠٠ مليم لكل مائة كيلو .

٧) ـ بين مصر وسورية ولبنان :

ان اول اتفاق اقتصادي جرى بين مصر والمفوضية الافرنسية المنتدبة على سوريا ولبنان وقع في ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٢٨ وبه عدت الدولتان المنتدب عليهما في عداد الدول المفضلة او الدول المنتسبة لعصبة الامم وذلك بالنسبة للمنتجات السورية اللبنانية المنشأ او المنتجات العائدة لبلدان بينها وبين مصر اتفاقيات تجارية ، كما اعتبرت مصر بالنسبة لسورية ولبنان بذات الوضع على ان تطبق عليها جميع ما يطبق على دول عصبة الامم من شروط وانظمة وبدون ان تمنح سورية ولبنان لدول متاخمة لمصر حقوقاً افضل . وكان ثاني اتفاق في ١١ آذار (مارس) عام ١٩٣٠ ويعتبر ملحقاً للاتفاق الاول جرت فيه زيادة المواد التي يقع عليها الاتفاق والتسهيلات فشمل المواد المنتجة في اراضي احد الطرفين المتعاقدين والاشياء المصنوعة لدى كل من البلدين ، واضيف الى ذلك بشكل موقت المواد التي يصدرها البلدان الى بعضهما بصرف النظر عن منشأ البضاعة. وفي عام ١٩٣٤ حددت العلاقات بين مصر وسورية ولبنان بموجب اتفاقية تشرين اول (اكتوبر) وقد وضعت هذه الاتفاقية حداً لحرب اقتصادية بين الطرفين دامت سنة كاملة وكانت المنافع التي استطاعت

سورية ولبنان الحصول عليها ضئيلة الاهمية وحددت بموجبها تعريفات كمركية في مصر للصادرات السورية اللبنانية مثل الليمون الحامض والفستق بقشره والقمر الدين والمنسوجات من الحرير الطبيعي كالملس والالاجا والكرمسود وخلافه. اما المنسوجات من الحرير الاصطناعي فلم تفز باية تخفيضات.

وفي ٢٨ من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ اقر مجلس النواب السوري الاتفاق التجاري بين مصر وسورية الذي يستهدف الوصول بالعلاقات التجارية بين البلدين الى اقصى حد مستطاع وذلك في حدود النظم الاقتصادية القائمة في بلد كل منهما، واذن لحكومة مصر في حدود امكانية مصر الاقتصادية بتصدير السلع المصرية الاصل «وقد بينت في قائمة برقم ١ ارفقت بذات الاتفاق» الى بلاد الجمهورية السورية التي تأذن هي بدورها في استيرادها. واذن للحكومة السورية في حدود امكانيات سورية الاقتصادية بتصدير السلع السورية الاصل «والمبينة في قائمة رقم ٢». وتأذن الحكومة المصرية باستيراد السلع اذا كان بعضها او كلها يخضع لنظام الترخيص للاستيراد حالياً او مستقبلا. ونص الاتفاق ايضاً على تبادل معاملة الدولة الاكثر رعاية في كل ما يتعلق بالرسوم الجمركية او الرسوم الاضافية على الا تسري هذه التعهدات على المزايا الممنوحة او التي تمنح من احد الطرفين الى البلاد المتاخمة له. كما نص الاتفاق على تسوية المدفوعات وفقا لاحكام الرقابة العامة على عمليات النقد الاجنبي المعمول به في كلا البلدين. وان اهم ما احتوته القائمة رقم ١ للصادرات المصرية هي اللمبات الكهربائية والطرابيش وخيوط القطن الرفيعة ما فوق نمره (٤٠) والكتب العربية المطبوعة والافلام والاسطوانات المصرية والمواد الكيماوية المصنوعة محلياً والمستعملة في ابادة الحشرات. واما اهم ما احتوته القائمة السورية فهو الخيول والاغنام والسمن (المسلي) والبيض والبطاطس والبقول والفواكه المجففة والقمر الدين والمربيات والفواكه الغضة والقمح والبرغل والشعير والذره البيضاء والسوس وزيت الزيتون والفواكه المحفوظة والدبس والعرق والدخان ومنسوجات الحرير الطبيعي والجوارب والكراوية والحبال والامراس والمصنوعات الزجاجية ومصنوعات شغل السناره واحجار المطاحن.

٨) ـ بين العراق وسوريا ولبنان :

كان العراق يتحاشى ابرام اتفاق اقتصادي بالمعنى الصحيح مع سوريا ولبنان تحاشياً منه للاعتراف بالوضع الانتدابي على البلدين. ولم يكن بين العراق وسورية ولبنان غير اتفاقية الترانزيت المعقودة في ٣١ كانون الآول ١٩٢٥ وقد عين في ملحق خاص لها الطرق المقررة في تجارة الترانزيت عبر سورية. وقد افادت هذه الاتفاقية مرفأ بيروت وكانت عاملا من جملة العوامل الداعية لتوسيع المنطقة الحرة فيه. وفي خلال عشر سنوات ١٩٣٧ ـ ١٩٤٦ بلغ مجموع قيمة البضائع المارة بسورية للعراق عند الادخال (٢٤١) مليون و٩٠٦ ليرة سورية. وفي العام الحالي وقع وفدا المفاوضة السوري والعراقي في بغداد على اتفاقية تجارية صدقتها الحكومة السوريه اخيراً دون ان تحظى بتصديق البرلمان السوري. وهذه الاتفاقية تنص على تنسيق وتنمية العلاقات الاقتصادية القائمة في كل من البلدين، وان يمنح العراق المواد والمنتجات السورية والمستوردة مباشرة المبينة في جدول برقم (١) اعفاء او تخفيضاً في الرسوم حسبما نص عليه للجدول المذكور، كما تمنح سورية

للمواد المنتجة العراقية والمستوردة مباشرة المبينة في جدول برقم (٢) اعفاء او تخفيضاً مقابلاً، مع تعهد كلا الطرفين بعدم منع او تحديد استيراد منتجات الفريق الآخر المدرجة في الجدولين المذكورين، وان يعامل الفريقان المتعاقدان بعضهما معاملة الدولة الاكثر رعاية في ما يتعلق بالرسوم الجمركية، كما نصت الاتفاقية على معاملة متقابلة في ما يخص التجارة العابرة وعلى منح سورية منطقة جمركية حرة في ميناء البصرة وعلى منح العراق منطقة مماثلة في ميناء اللاذقية، وان يقدم كل من الفريقين لرعايا الفريق الآخر التسهيلات الممكنة المتعلقة بالاقامة لممارسة الاعمال التجارية او الصناعية. كما الحق بالاتفاقية نظام للمدفوعات. اما ما احتواه الجدول رقم (١) من المنتجات العراقية المعفاة في سورية فاهمه الحيوانات الحية والتمور والارز وجوز العفص والدبس والجلود والصوف والشعر وخيوط الصوف والوبر والشعر غزل العراق والمنسوجات الصوفية والحرامات والعبي نسج العراق. اما المنتجات العراقية التي احتواها الجدول المذكور الخاضعة لتعريفة مخفضة (وقدر التخفيض الثلث من التعريفة) فهي الجلود المدبوغة او صنع العراق. اما ما احتواه الجدول رقم (٢) من المنتجات السورية المعفاة من العراق فأهمه البطاطا والفاصوليا اليابسة والمشمش المجفف واللوز والتفاح والسفرجل وقمر الدين وعصارات الفواكه والحبال والامراس والملابس الداخلية والجوارب من مصنوعات سورية بالسنارة عدا الجوارب الصوفية والمناشف واحجار الطواحين والزجاج من الانتاج السوري. وقد تضمن الجدول المذكور من البضائع التي تنال تخفيض ثلث الرسم الجمركي وهي: البصل اليابس والمحفوظات والصابون الحلبي والمنسوجات الحريرية صنع سورية.

وقد صدقت الحكومة السورية هذه الاتفاقية ولكنها لم تصدق من البرلمان السوري وقد عاجله الحل. كما ان البرلمان العراقي لم يصدق عليها. وهي اليوم في يد القدر.

٩) ـ بين سوريا والمملكة العربية السعودية:

لم يكن بين سورية والمملكة العربية السعودية من اتفاق تجاري واضح قبل الاتفاق الذي عقد في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠. وقد اجاز هذا الاتفاق تسهيل تصدير جميع المنتوجات والمصنوعات السورية الى بلاد المملكة ضمن انظمة الاستيراد والتصدير النافذة في اراضي الطرفين، كما اجاز لسورية ان تستورد ما قد تحتاج اليه من المنتوجات والمصنوعات التي تصدرها المملكة العربية السعودية، كل ذلك ضمن مبدأ معاملة الدولة الاكثر امتيازاً. كما سبق هذا الاتفاق تعاقد مالي بقرض للحكومة السورية دون فائدة قدره ستة ملايين دولار دفعت كلها، وتعهدت الحكومة المدينة بتسديده تدريجاً اعتباراً من اول عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٨ منتوجات وسلعاً تشتريها الحكومة السعودية او رعاياها من المنتوجات السورية بمستوى الاسعار العالمية. والاتفاقية التجارية المشار اليها لم تكسب سورية اية افضلية في الاسواق العربية السعودية لان انظمة الاستيراد في المملكة تفسح المجال ايضاً للبضائع الاخرى ولا سيما البضائع اليابانية التي تغزو اسواقها.

وقد سجل الميزان التجاري بين المملكة العربية وبين سورية ولبنان في اعوام ١٩٣١ ـ ١٩٤١ عجزاً اسميا في الصادرات السورية ازاء الواردات السعودية بلغ اربعة ملايين و(٣٢٣) الف ليرة سورية ومبعث هذا العجز النقود الذهبية التي سجلت بين الواردات. واهم المواد المستوردة بعد النقود الانعام والمواد المشتعلة، واهم الصادرات

المنسوجات المختلفة والادوات المنزلية والارز وبعض الآلات .

١٠ ـ بين مصر والمملكة العربية السعودية :

في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٤٩ عقد اتفاق تجاري بين مصر والمملكة العربية السعودية اشتمل على ترخيص الحكومتين بتصدير واستيراد السلع المبينة في قائمة مرفقة به على ان تتشاور الحكومتان اذا رغبت احداهما في تعيين النظم الخاصة بالاستيراد قبل البدء به: وهذه القائمة تحتوي اولا اصنافاً مسموحاً بتصديرها دون قيد ، وتسدد اثمانها عن طريق الحساب المفتوح في البنك الاهلي بمصر باسم المملكة العربية بمقتضى اتفاق الدفع المبرم بين الحكومتين بنفس التاريخ ، وتحتوي جميع انواع الجلود المصنوعة محليا وجميع الاقمشة القطنية والصوفية والتريكو المصنوع محليا والملابس والاقمشة الحريرية مستوردة او مصنوعة ومصنوعات محلية من الزجاج والبلاستيك والالومينيوم والسجاجيد والبطانيات واصناف المأكولات وجميع المنتجات المحلية الاخرى المسموح بتصديرها دون ترخيص تصدير ودون اشتراط عملة صعبة . ثانياً اصناف يسمح بتصديرها وتستوفي اثمانها طبقاً لما ينص عليه في الترخيص بتصديرها ولا يصدر الترخيص الا بناء على ترخيص صادر باستيرادها من سلطات المملكة العربية السعودية وهي من الصناعات المحلية الاثاث والابواب والشبابيك الخشب واللعبات الكهربائية واصناف المأكولات المحفوظة والارز والحلوى والمكرونة والاسمنت وصناعات حديدية .

١١ ـ بين لبنان والعراق :

وفي ١٦ نيسان (ابريل) ١٩٥١ وافق مجلس الامة العراقي على اتفاقية اقتصادية بين العراق ولبنان بعد مباحثات قام بها وفد لبناني في بغداد . وتنص هذه الاتفاقية على تنسيق وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وعلى تعهد بتسهيل التبادل التجاري بينها باعطاء اجازات الاستيراد والتصدير لجميع السلع مع مراعاة القوانين والانظمة المتبعة، كما تنص على معاملة الدولة الاكثر رعاية بالتبادل ، وعلى اعفاء بعض المنتجات اللبنانية المصدرة الى العراق من الرسوم الكمركية ، مثل البطاطا والموز والتفاح والكمثرى والفاصوليا وعصارات الفواكه والكرتون والخيوط من الحرير والخام في شلات ، وعلى تخفيض رسم الزيتون الاخضر من ٥٤ فلس الى ٤٠ ، وعلى اعفاء بعض المنتجات العراقية المصدرة الى لبنان من الرسوم مثل الحيوانات الحية والعدس والتمور والارز والسمسم ودبس التمر والجلود والصوف الخام وشعر الماعز والوبر وخيوط الصوف والحرامات ، وعلى تخفيض رسم خيوط شعر الصوف من ٢٥ في المائة الى ٢٠ .

١٢) ـ بين لبنان ومصر :

ولقد جرت مفاوضات لعقد اتفاق تجاري بين مصر ولبنان نتيجة لمساعي الوفد اللبناني الذي قام بالمفاوضة في القاهرة ، حيث جرى التوقيع عليه في ٢ ايلول ١٩٥١ في الاسكندرية ، واذاع الراديو اللبناني اخيراً نبأ تصديق مجلس وزراء لبنان لهذا الاتفاق ، الذي يهدف الى بذل كل من الطرفين بما في وسعه للوصول بالعلاقات فيما بينهما الى اقصى حد مستطاع وذلك في حدود النظم الاقتصادية القائمة في بلد كل منهما من تبادل تصدير واستيراد سلع مدرجة في قائمتين بموجب نظام المدفوعات المبين مع الاتفاق، وبموجب معاملة الدولة الاكثر رعاية، مع تعهد عدم اخضاع المنتجات المحلية المتبادلة لرسم او ضرائب غير ما هو مفروض او ماسوف يفرض على حاصلات مماثلة التي تنتجها بلد آخر اياً كان ،

كما نص الاتفاق على الا تزيد الرسوم الداخلية التي يفرضها احد الطرفين على المنتجات المستوردة من بلد آخر على الرسوم المماثلة المفروضة على المنتجات المحلية، وعلى الا تسري التعهدات على المزايا الممنوحة من احد الطرفين الى البلاد المتاخمة له .

١٣ - بين سوريا ولبنان :

كانت سوريا ولبنان حتى اليوم الثالث من آذار (مارس) ١٩٥٠ تؤلف وحدة جمركية يشرف عليها مجلس المصالح المشتركة ولكن في اليوم المذكور اعلنت الحكومة السورية انه اعتباراً من اليوم الرابع عشر من الشهر المذكور تطبق انظمة القطع على العمليات الجارية بين البلدين وتقام الحواجز الجمركية بينهما . فوضع هذا القرار حدا لهذا الخلاف وترك لكل فريق تمام الحرية في سلوك السبيل الذي يتوافق وتكوينه الاقتصادي . واسفرت المفاوضات العديدة لتركيز العلائق التجارية موقتاً بين البلدين عن اتفاقية بصورة كتب متبادلة مع بلاغ ينص على تبادل منتوجات البلدين الزراعية ومصنوعاتهما الوطنية بينهما اعتباراً من ٢٧ - ١١ - ١٩٥٠ في نطاق حاجة كل منهما للاستهلاك ، على ان يخضع هذا التبادل للتعريفات الجمركية والقوانين والانظمة في كل من البلدين وان تعتبر مصنوعات وطنية المصنوعات التي لا تقل نسبة المواد الاولية المحلية واليد العاملة الداخلة في صنعها عن خمسين في المئة من كامل البضاعة . وما زالت هذه الاتفاقية مرعية الاجراء حتى اليوم . ولم تحقق الايام التي مرت الاهداف المتوخاة من المحاولات والاجتماعات العديدة التي صرفت في سبيل وضع اتفاقية جديدة تامة تنظم علائق البلدين الشقيقين على وجه اكمل واعم واقل تعقيداً وصعوبة يحقق لهما غاياتهما من جوار محكم متشابك ومصالح متداخلة .

الفصل الثاني

التبادل التجاري بين البلاد العربية ونسبته

١) – بين فلسطين وسورية ولبنان :

كان رصيد فلسطين التجاري مع سورية ولبنان ايجابياً لطرفهما اذ بلغ معدل ما اشترته منهما خلال اعوام ١٩٢٧ – ١٩٣٧ نحو اربعة اضعاف ما باعته لهما . وكانت اهم البضائع المصدرة الى فلسطين الحبوب ، الدقيق ، البيض ، الالبسة ، المنسوجات ، الاحذية ، الاسمنت والبطاطا . وبلغ مجموع أقيام هذه الصادرات عام ١٩٣٦ نحو ستين بالمئة من مجموع مستوردات فلسطين من سورية ولبنان وكان اهم المصدرات الفلسطينية الزيوت النباتية للاكل ، البسة ، جلود ، صابون ، خضار فواكه حمضيات ، حلويات ، مربيات . وبلغت اقيامها نحو ٦٩ في المئة من مجموع مصدرات فلسطين الى سورية ولبنان . وظلت فلسطين تعد اول سوق شارية لبضاعة سورية من عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٣٩ حيث عدل الاتفاق التجاري ، كما اسلفنا ، هذا الاتفاق الأول الذي استفادت منه فلسطين ايضاً بسبب رخص اسعار المنتجات السورية اللبنانية ولانه ساعد على رفع درجتها في الاستيراد السوري من الرابعة عشرة عام ١٩٣١ الى الرابعة عام ١٩٣٧ . وكانت نسبة صادرات سورية ولبنان اجمالا في ثلاثة عشر عاما ١٩٣٤ – ١٩٤٦ الى فلسطين ٢٦ بالمئة من مجموع تلك الصادرات . واذا نظرنا الى الميزان التجاري بين الطرفين في اعوام ٩٢٦–٩٣٩ لحين تعدل الاتفاق وجدناه لصالح سورية ولبنان زائداً (٤٨،٩٦٩،٥٥٠) ليرة سورية ، ولكنه بعد تعديل الاتفاق التجاري مال الميزان التجاري لصالح فلسطين بكسب قدره (١٢) مليون (٤٨٠) الف ليرة سورية .

ب – بين الاردن وسوريا ولبنان :

ظلت الاردن تحتل الدرجات الواقعة بين السادسة والتاسعة للبلاد الشارية من سورية ولبنان طوال اعوام ١٩٢٨ – ١٩٣٨ وكان الاعفاء المتبادل المتفق عليه بين الطرفين اكبر مشجع للتجارة بينهما ، كما كانت السياسة الجمركية في الاردن ووضع البلاد الاقتصادي والجغرافي اسباباً حيوية للعلائق التجارية المشتركة وكانت نسبة صادرات سورية ولبنان في اعوام ١٩٣٤ — ١٩٣٦ (٩،٦) بالمئة من مجموع الصادرات السورية .

ج – بين مصر وفلسطين :

كانت تجارة فلسطين مع مصر قائمة على تبادل بعض المنتجات وكان اهم الاصناف المستوردة عام ١٩٣٦ الارز والسكر والاسفلت والسمك والبيض وبلغت اقيامها (٦٧) بالمئة من مجموع المستوردات من مصر . وكان من اهم المصدرات الى مصر الصابون وبلغت قيمة المصدر منه (٤٦) بالمئة من مجموع تلك الصادرات او ما يوازي (٢٨٧٠٤) ليرة فلسطينية . اما في السنين السابقة اي ما بين ١٩٢٧ — ١٩٣٧ فان الصادرات المصرية بلغت (١٢،٦٢٤،٦٦٦) ليرة فلسطينية . والصادرات الفلسطينية (٢،٢٢٩،٠٦٥) ليرة فقط . وفي عام ١٩٥٠ صدرت مصر الى فلسطين ما قيمته

(٧٦٣،١٦١) جنيهاً مصريا .

د ـ بين مصر والعراق :

ان تجارة مصر مع العراق تتمثل في اعوام ١٩٣٥ -- ١٩٣٨ بمبلغ (٤٨٢) الف دينار عراقي صادراً و (٢٨٨) الف دينار وارداً . وفي السنين الاخيرة زادت الصادرات العراقية الى مصر عام ١٩٤٨ ثلاثة اضعاف ما كانت عليه في السنة السابقة فبلغت قيمتها (٥٨٧،٢٢٣) ديناراً مقابل (١٧٣،٠١١) عام ١٩٤٧ وبذلك احتلت مصر المقام الرابع بين الاقطار التي صدر اليها العراق منتوجاته . وكان اهم مشترياتها التمور (٢٨،٧٩٨) طن بقيمة (٥٧٩٨٢٨) دينار. اما في عام ١٩٥٠ فان صادرات العراق من التمور الى مصر بلغت قيمتها (٥١٩،٦٢٣) ديناراً . وبلغ مجموع ما استوردته من العراق في العام المذكور (١٢٧٧٩٧٩) جنيه .

هـ ـ بين فلسطين والعراق :

ان تجارة فلسطين مع العراق اقل من تجارة الاولى مع سوريا ولبنان ومصر وفي اعوام ١٩٣٣ — ١٩٣٧ تراوحت نسبة المستوردات السنوية من العراق بين (١،١٢) بالمئة و (٢،٢٧) بالمئة من مجموع مستوردات فلسطين . وكانت قيمة المصدرات السنوية الى العراق تتراوح بين ٠،١٦ بالمئة و ٠،٢١ من مصدرات فلسطين و بلغت قيمة الصادرات العراقية ما بين اعوام ١٩٢٧ و ١٩٣٧ نحواً من ١،٠٥٧،٨٩٢ ليرة فلسطينية . بينما بلغت الصادرات الفلسطينية ٤٦،٩٨٣ ليرة فلسطينية . ولقد كان الفضل في زيادة صادرات العراق بعد عام ١٩٣٢ لتحسين طرق المواصلات ولظروف الثورات الفلسطينية . وان معظم مستوردات فلسطين من العراق يتألف من الاغنام والحملان والسمن والبيض والسمك والتمر والمواشي وكانت هذه تؤلف نحو ٨٨ بالمئة من مجموع المستوردات من العراق .

و ـ بين مصر وسوريا ولبنان :

كان الميزان التجاري بين الطرفين منذ عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٣١ لمصلحة سوريا ولبنان حيث بلغ عجز الميزان طوال هذه السنوات (٣٤٢٦٢٤٤) جنيهاً ضد مصر ولكنه منذ عام ١٩٣٢ تحول لمصلحتها وسجل الميزان التجاري عجزاً في صادرات سورية ولبنان اعوام ١٩٣٢ — ١٩٣٨ بلغ (٧٦٧) الف جنيه مصري والسبب هو ما اصاب الزراعة والصناعة المصرية من التقدم الكبير في السنين التي تلت عام ١٩٣١ . وللدلالة على تحور التجارة بين الطرفين نذكر للمقارنة بعض الصادرات السورية في عامي :

	١٩٢٨	و	١٩٣٧	
الحيوانات الحية	٩٦٢٤١		٥١٠٠	بالجنيه المصري
السمن المسلى	٤١٥٥٧		٤٩٨٠	
الفستق	٢٣١٢٩		٦٧٠٩	
منسوجات مختلفة	١٦٨٨٥٨		١٩٨٢٢	

اما فيما بعد عام ١٩٣٨ وحتى عام ١٩٤٩ فقد بلغ عجز سورية ولبنان في تبادلها التاري مع مصر (٣٩ ٨٥٧ ٠٠٠) ليرة سورية. وكانت نسبة صادرات سورية ولبنان الى مصر في اعوام ١٩٣٤ـ١٩٤٦ (٤،٥) بالمئة من مجموع الصادرات السورية اللبنانية. وفي عام ١٩٥٠ صدرت مصر الى لبنان وحده ما

بلغ ثمنه (٩١٤٤١٤) جنيه مصري .

ز - بين سورية ولبنان والاردن

سجل الميزان التجاري بين سورية ولبنان والاردن عجزاً في اعوام ١٩٣١ - ١٩٤١ بلغ (٣٩٩٠٢٠٠٠) ليرة سورية لصالح الصادرات السورية اللبنانية . وفي عام ١٩٥٠ صدرت سورية للمملكة الاردنية الهاشمية بضائع بقيمة (٩٤٠٩٠٠٠) ليرة سورية واستوردت منه ما قيمته (٣٠٠٩٠٠٠) ليرة سورية . كما ان لبنان صدر اليها بقيمة (٢٦٨٠٠٠٠) ليرة لبنانية واستورد منه بقيمة (٤ ٧٦٦ ٠٠٠) ليرة لبنانية .

ح - بين سورية والبلاد العربية :

اثبت ميزان سورية التجاري مع البلاد العربية منذ ١٣ آذار (مارس) ١٩٥٠ حتى آخر ذاك العام ان مبيعاتها لها بلغت (٣٦) بالمئة من مجموع صادراتها ومشترياتها منها بلغت (١٥) بالمئة من مجموع المستوردات العامة . وان حركة التبادل التجاري بين سورية وبين البلدان العربية هي كما يلي عام ١٩٥٠ بالليرات السورية :

البلد	المستورد منه	الصادر اليه
العراق	٩٦٩١ ٠٠٠	١٢ ٤٤٤ ٠٠٠
المملكة الاردنية	٣ ٠٠٩ ٠٠٠	٩ ٤٠٩ ٠٠٠
المملكة السعودية	١ ٢٦٨ ٠٠٠	٧ ٤٤٣ ٠٠٠
مصر	٢ ٨١٦ ٠٠٠	٥ ٩٠٩ ٠٠٠
لبنان	١٥ ٨٨٠ ٠٠٠	٤٤ ١٣٧ ٠٠٠
الكويت	٩٣ ٢٤٠	١ ٣٦١ ٦٥٤
اليمن	٣٠ ٢٣٠	٤٥ ٢٤٢
عدن	٨١ ٩٣٦	١ ٢١٠ ٤٧٠
تونس	١٠٢ ٠٠٠	١ ٢٥٠
الجزائر	٥٠ ٠٠٠	١ ١٦٥
مراكش	٧٥ ٠٠٠	—

واهم ما صدرته سورية الى الاردن عام ١٩٥٠ :

النسيج الحريري	بمبلغ	١ ٥٨٨ ٠٠٠ ليرة سورية
البسة للرجال	—	١ ١٤٩ ٠٠٠ —

والى العراق :

صابون	١ ٣٧٩ ٠٠٠	—
نسيج حريري	٨ ١١٣ ٠٠٠	—

والى لبنان :

ابقار واغنام	٥ ٨٤٠ ٠٠٠	—

سمن	٢ ٩٧٧ ٠٠٠	ليرة سورية
جبن وبيض	١ ٠٨٠ ٠٠٠	»
بصل فاصوليا عدس فول	٨٨٣٠٠٠	»
حبوب دقيق ومشتقات الحنطة	٢٣٠٤٦٠٠٠	»
قطن خامي	٤٦٧٧٠٠٠	»
والى مصر :		
سمن (مسلى)	١٢٣٠٠٠	»
عدس	٦٥٢٠٠٠	»
قمر الدين	١٩١٢٠٠٠	»
سمسم	٥٧٨٠٠٠	»
زيت زيتون	١١٧٠٠٠	»
بصل	١٦٢٠٠٠	»
حبوب مختلفة وخضار يابسة	١١١٢٠٠٠	»
نقوع	٧٩٠٠٠	»
مسحوق السوس	٢٠٢٠٠٠	»
والى المملكة العربية السعودية :		
حنطه	٧٧٣٠٠٠	»
نسيج حريري	١٥٠١٠٠٠	»
البسة للرجال	٢١٦٠٠٠	»
مناديل	٦٨٤٠٠٠	»
شالات واغباني	٧٦٣٠٠٠	»
اواني نحاسية	٢٢٤٠٠٠	»

ط ـ بين لبنان والبلاد العربية :

ان ميزان لبنان التجاري مع البلاد العربية عام ١٩٥٠ بعد الانفصال الكمركي عن سورية بالليرات اللبنانية حسب تقدير حكومته :

البلد	الاستيراد	التصدير
سوريا	٤١ ٥٩٤ ٠٠٠	٢٠ ١٥٠ ٠٠٠
الاردن	٤ ٧٧٦ ٠٠٠	٢ ٦٨٠ ٠٠٠
العراق	١١ ٤٣٠ ٠٠٠	١ ٣٣٤ ٠٠٠
فلسطين	٣١٨ ٠٠٠	٢٣٢ ٠٠٠
مصر	٥ ٥٦٣ ٠٠٠	٤ ٩٤٨ ٠٠٠
المملكة السعودية	٤ ٨٦٢ ٠٠٠	١٢ ٥٨٣ ٠٠٠

ولقد وصفت غرفة تجارة بغداد العلائق بين العراق ولبنان بانها قوية لا سيما التجارة العابرة حيث ان مقادير وفيرة تستورد للعراق عبر اراضيه كما يصدر العراق اليه الحيوانات الحية والتمور والحبوب والجلود الخام والمدبوغة والصوف ويستورد منه انواع الفواكه من موز وتفاح وبعض الخضار كالبصل والبطاطا ومقادير من المنسوجات والاحذية والملبوسات . ويعتبر الميزان التجاري على العموم لصالح العراق بصرف النظر عن ميزان المدفوعات الذي يكون غالباً بجانب لبنان في سنين الاصطياف . وقد بلغت الصادرات العراقية الى لبنان والواردات منه بالدنانير العراقية:

العام	الصادرات العراقية	الواردات من لبنان
١٩٤٦	٣٠٦ ٠٤٦	٢٢٠ ٨٥٣
١٩٤٧	٣١٠ ٢٠٨	٣٥ ٩٦٢
١٩٤٨	٢٥٠ ٠٨٧	٥٤ ٢٦٥

ي ـ بين العراق والبلاد العربية :

لقد سجل الميزان التجاري بين العراق وسوريا ولبنان في مدى ١٣ عاماً (٩٢٦ ـ ١٩٣٨) عجزاً في صادرات مجموعة البلدين للاول قدره عشرة ملايين ومائة واربعين الف ليرة سورية فكان اذاً التبادل التجاري بينهما لصالح العراق ، وفيما بعد عام ١٩٣٨ اي منذ ١٩٣٩ حتى ١٩٤٩ ظل ايضاً لصالح العراق بعجز اصاب سورية ولبنان قدره (٤٦) مليون ليرة سورية ، وكان عام ١٩٤٨ الوحيد مدى اربعة وعشرين عاماً وقد زاد فيه صادر البلدين الى العراق عما استورداه . وكانت نسبة صادراتها في اعوام ١٩٣٤ ـ ١٩٤٦ له نحواً من (٨ ، ٥) بالمئة من مجموع الصادرات السورية اللبنانية اما الصادرت العراقية فأهمها الاغنام والابقار والتمور والمواد المشتعلة والجلود والصوف واهم الصادرات السورية اللبنانية الصابون والمنسوجات على اختلافها وورق السكاير والاثاث والامراس والحبال .

واذا تطلعنا الى استيراد العراق من البلاد العربية لا نجد شأناً لغير سورية اذ بلغت نسبة الاستيراد منها عام ١٩٤٥ ـ ١٩٤٨ ستة في المائة من مجموع الاستيراد العراقي (والمملكة المتحدة تستأثر بتوريد (٤٤) بالمئة من حاجيات العراق) وكان مجموع قيمة هذا الاستيراد (١ ٦٧٨ ٥٨١) عام ١٩٤٨ ديناراً مقابل (٢٢٠ ٥٣١) سنة ١٩٤٧ واهم المستوردات :

صابون	١٦٦٧ طناً بقيمة	٤٩٤ ٣٦٣ ديناراً
منسوجات قطنية	٢ ٠٠٠ ٠٠٠ متراً	٣٢٥ ٦٤٢ »
» حريرية	١١١ ٠٠٠ »	٢٠ ٦٨١ »
فواكه	٦٨٤ طناً	١٩ ٤٧٥ »

اما صادرات العراق لسوية سنة ٩٤٨ فانها زادت الى (٩٩١ ٣٦٦) دينار مقابل ٤٠٦ ٢٤١ سنة ١٩٤٧ واهم المشتريات هي التمور (٢٢٧٣٧٨) والحيونات الحية . اما في عام ١٩٥٠ فقد بلغت قيمة التمور المصدرة الى سوريا (٩٣٨ ١٩١) ديناراً . وصدرت العراق الى شرق الاردن عام ١٩٤٧ ما قيمته (٤٧٢ ٦٨٨) ديناراً وعام ١٩٤٨ ما قيمته (٥٤٤ ٤٢٤) ديناراً . واهم الصادرات:

التمور	٣٧٤ ٨ طناً	بمبلغ	٤٠٨ ١٨٠ دنانير
حيوانات		«	٦٤٧ ١٢٢ «
حبوب		«	٤٧٨ ٢٤ «

وبلغت صادرات العراق من التمور عام ١٩٥٠ ما قيمته (٥٧٠٠٦) دنانير . كما ان مجموع صادراته الى الكويت بلغت عام ١٩٤٧ ما قيمته (٩٣١٢٩) ديناراً وفي عام ١٩٤٨ مبلغ (١٥١٨٣٩) ديناراً والى المملكة العربية السعودية في العامين المذكورين (٢٥٣٧٤٩) ديناراً . كما صدر اليها من التمور فقط عام ١٩٥٠ ما قيمته (٨٨٠٢٧) ديناراً . واذا تطلعنا الى تجارة المرور العراقية لوجدنا في باب التوريد من لبنان ما قيمته (١٨٢٠٨٢) ديناراً ومن سورية (١١٠٦٤٠) وفي باب التصدير المملكة العربية السعودية (٦٤١ ٤٧٠) ديناراً ولبنان (٣٠٨٧٠٢) ومصر (١٨٨٣٠٣) ديناراً . .

ونظرة خاطفة الى المستوردات العراقية من الخارج ومقايسة لنصيب الدول العربية من هذه المستوردات نجد ان نصيب سورية من الاقمشة القطنية البالغة اقيام مستورداتها عام ١٩٤٨ مبلغ (٧ ٢٩٦ ٤٠٧) هو (٦١٢ ٣٢٥) ولبنان (٦٢٦) ديناراً ومن الحديد والفولاذ الصب البالغ (٤٩٩٦٧٨٩) ديناراً نجد ان نصيب مصر (٨٣١٧) ديناراً وفلسطين (٣٣٩٩) ولبنان (١٢٦٣) وسورية (٦٥٧) ومن المراجل والمكائن نجد ان نصيب سورية بلغ (٤٢٥٨) ديناراً ولبنان (١٧٧) ومصر (١٨٥١) ديناراً ومن الحبوب المختلفة : سورية (٦٢٩٨٢٢) ومصر (٨٦٢٣٨) ولبنان سبعة آلاف، ومن الاقمشة الصوفية لسورية (٢٢٣٧) ، ومن الصابون ومجموعها (٨٣٦٦٥٤) ديناراً نجد ان حصة سورية (٤٩٤٣٦٣) ديناراً ومن الورق المقوى ويبلغ مجموعه (٥٩٢٥٨٩) ديناراً نجد ان حصة سورية (٢٠٦١٢) ديناراً ومن اقمشة الحرير الاصطناعي وتبلغ مجموع اقيامها (٣٧٤٤٤٥) ديناراً نجد ان حصة سورية (٢٠٦٨١) ديناراً ومن الحبال والامراس ومجموعها (٢٧٢٨٣٨) حصة سورية منها (١٧٨٥٤) ديناراً والجلود الخام وحصة مصر منها (٨١٠١) من اصل (١٧٦٩١٣) والفواكه وحصة سورية منها (١٩٠٧٢) وشرق الاردن (١٥٥٧٤) ولبنان (٤٢٥٤) من اصل (١٥٠٦٩٨) .

بين مصر والبلدان العربية

استند الى نشرة الغرفة التجارية المصرية لمدينة الاسكندرية ، هذه النشرة القيمة التي جمعت فاوعت، والتي وزعت علينا بالامس ، فأشير الى علائق مصر التجارية مع البلاد العربية لعام ١٩٥٠ وهي كما يلي :

اسم البلد	الصادرات المصرية بالجنيه المصري	الواردات المصرية
المملكة السعودية	٧٠٥٥٣٢	٣٩٦٨٨٠٤
اليمن	٤٢٤	٦٤٤٣١
العراق	٨٤٦٦٣	١٢٧٧٩٧٩

فلسطين	٨٧٩٢٤٤	٦٧٣٧٢
المملكة الاردنية	٧٧٦٣٩٦	١٢٥٢٦
سورية	٧٢٦٢٤٣	٤٨٦٦٦٥
لبنان	١٣٢٥٣٩٠	٨٤٠٥٣٢

وكان اهم ما صدرته الى سورية الارز بمبلغ ٤٤٣ الف جنيه والى فلسطين والمملكة الاردنية بمبلغ ٤٠٧٠٠٠ جنيه وكان اهم ما استوردته مصر من فلسطين والاردن الجمال بمبلغ ١٣١ الف جنيه والسيارات ولوازمها بمبلغ ١٠١ الف جنيه .

الفصل الثالث

التوجيه الاقتصادي والسياسة الجمركية في البلاد العربية

ا ـ في فلسطين

ارجعت الادارة العسكرية في فلسطين ـ بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ـ نظام الجمارك الذي كان متبعاً قبل في السلطنة العثمانية ويقوم على فرض رسم قدره (١١) في المئة حسب القيمة وكانت هنالك معاملة خاصة تسري على المستوردات من مصر وتركيا بان تدفع ثمانية في المئة فقط . وفي عام ١٩٢٤ حصلت تغييرات في السياسة الجمركية تناولت خفض الرسوم على بعض المواد وزيادتها على البعض الآخر كما صدرت ايضاً هذه الرسوم سنة ١٩٢٧ مستهدفة حماية بعض الصناعات كالسمنت والزيت والصابون والكحول والمربيات والثقاب والشكولا كما اعيد التغيير في اعوام ١٩٢٩ـ١٩٣١ بقصد الحماية الصناعية وفي سنتي ١٩٣٣ ـ ١٩٣٤ استمرت التحويرات لحماية الزراعة ودام التنظيم الجمركي حتى عام ١٩٣٩ ورائده حفظ كيان الاقتصاد الفلسطيني وتشجيع الصناعات المحلية ومعظمها يهودية .

ب ـ في الاردن

يحاول الاردن اليوم النهوض باقتصادياته وانشاء بعض الصناعات واولها الاسمنت ، كما يحاول انشاء صناعة لغزل القطن ونسيجه فضلا عن الصناعات القائمة من قبل واولاها الصابون . واما سياسة المملكة الجمركية فالانظمة فيها لا تمنع استيراد اي مواد معينة من الخارج سواء كانت عربية او لا (باستثناء البضائع الصهيونية) الا ان عموم الاستيراد مقيد بانظمة رخص الاستيرد التي لا تمنح الا على اساس الاحتياجات الحقيقية للاردن . وفي حالة رغبة اي مستورد في استيراد اية مادة دون رخصة فانه لا يمنع من ذلك لقاء غرامة معينة تحصل على اساس القيمة وتتراوح بين (١٠) في المئة للبضائع السورية اللبنانية و١٥ لبضائع العملة السهلة ٢٥ لبضائع العملة الصعبة ما عدا المكرونة فعليها ٢٥ في المئة بقطع النظر عن البلد المستوردة منه.

ج ـ في مصر :

ظلت مصر قرابة (٧٠) عاماً ـ كما جاء في محاضرة الاستاذ يوسف الغرباني ـ تطبق فئة رسم واحد هو (٨) في المئة من القيمة على جميع الواردات دون تفرقة بين المواد الخام والمنتجات التامة الصنع ونصف المصنوعة او بين الضروريات والكماليات وسبب ذلك تبعية مصر للدولة العثمانية وسريان انظمتها على القطر . وكانت ايضاً مقيدة بمعاهدات تجارية مع الدول في عامي ١٨٦١ـ١٨٦٢ ولقد سعى المغفور له الخديوي اسماعيل للسماح لمصر بحق ابرام الاتفاقات التجارية غير ان الحكومة المصرية لم تستعمل هذا الحق الا في ٣ مارس ١٨٨٤ باتفاقها مع اليونان والحقت به لائحة كمركية في ٢ ابريل ١٨٨٤ هي القانون الاساسي للجمارك المصرية. وفي عام ١٩٢٢ فكرت الحكومة المصرية في زيادة الرسم القيمي من ٨ الى ١٥ وفاوضت دول بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وايطاليا لكن هذه الدول لم تقبل رسما قدره

(١٢) في المئة فعدلت الحكومة عن المشروع . واخذت منذ عام ١٩٢٧ ـ بعد انتهاء الاتفاقية التجارية مع الدول في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٣٠ واخرها الاتفاق المصري الايطالي ـ في تعديل النظام الجمركي بتأثير العوامل التالية :

١ ـ اكتساح الحماية جميع البلدان حيث كان من جراء الحرب الاولى نشوء دول مستقلة حريصة على استقلالها السياسي موقنة بان هذا الاستقلال يجب ان يقوم لجانبه استقلال اقتصادي .

٢ ـ الحاجة الى زيادة موارد الدولة .

٣ ـ حماية الصناعات فجعل الرسم على الوقود والجلود والاخشاب والصوف الخام ومواد الدبغ (٤) بالمئة وعلى الزيوت والشحوم لصنع الصابون وآلات النسيج والحرث (٦) وعلى الاسمدة خمسة .

٤ ـ رفع الرسوم على مستلزمات الترف .

٥ ـ الاعتدال في تقدير الرسوم على الاصناف التي يستهلكها السواد الاعظم من السكان .

٦ ـ تقرير رسوم اضافية بالنسبة لبعض الاصناف التي تتمتع في بلادها باعانة التصدير .

وتجب الاشارة الى ما للمرحوم اسماعيل صدقي باشا من اثر طيب في هذا التحوير في سياسة مصر الاقتصادية فهو الذي اشار منذ عام ١٩٢٨ باستقدام خبراء عالميين لدراسة النظام الجمركي ووضع مشروع لتعريفة حديدة تستهدف النقاط السالفة الذكر على اساس التخفيف ما امكن عن المواد الغذائية والخامية التي تنتجها مصر وان تفرض فئات مرتفعة على المواد التامة الصنع التي يمكن ان تنتج البلاد امثالها من غير ارهاق المستهلك . وهكذا وضعت مصر في ١٦ ـ ١٢ ـ ١٩٣٠ تعريفة جمركية تقوم اغلبيتها على اساس الرسم النوعي وقليل منها على اساس الرسم القيمي . ولقد طرأت تعديلات عدة على هذه التعريفة كلما دعت الحاجة او اثبتت التجارب مواطن النفع والضرر فيها . وبعد الحرب اتجهت سياسة الحكومة المصرية عام ١٩٤٦ الى اعادة النظر في بنود التعريفة على ضوء التطورات التي ادركت التجارة الدولية منذ عام ١٩٣٠، واقرت مشروعين للتخفيف عن الآلات اللازمة لمتابعة النهضة الصناعية والزراعية، ووضعت سياسة للاعفاءات والامتيازات للصناعات التي تنشأ في المناطق الحرة . وهكذا بفضل السياسة الاقتصادية الحكيمة التي انتهجتها مصر تحول وادي النيل من بلد زراعي يقوم صرح نظامه الاقتصادي على فلاحة الارض واخراج ما تنبته فحسب الى بلد صناعي ايضاً بادخال مختلف الصناعات اليه وهو اليوم بلد زراعي صناعي تجاري ، على الرغم من ان التشريع المالي والاجتماعي لما يدرك حقيقة اوضاع البلاد، وكون سياسة الاستيراد مترددة احيانا وسياسة التصدير غير مستقرة آنا شان كل بلد ناشيء في مثل الزمن المضطرب . والصعاب التي واجهت الصناعة المصرية اعترضت كثيراً من الصناعات في في اوروبا واميركا وان كانت مختلفة . وما ارتفاع تكاليف الانتاج في الصناعات المصرية الا كما صوره اتحاد الصناعات بسبب ضيق السوق المحلية الذي لا يمكنها من الانتاج المركز الواسع ولا يمكنها بالتالي من ضغط المصاريف ، وبسبب قلة الخبرة الفنية . وقد ادخلت تغييرات هامة على الرسوم الجمركية تناولت في ٢٦ ابريل ١٩٥١ اعفاء بعض المواد الغذائية من رسوم الاستيراد، وخفضت الضريبة القيمية الاضافية عليها الى (١) بالمئة وينطبق هذا على لحوم الجزارة واللحوم المحفوظة والاسماك والجبن والزيوت والدهن . ويقول تقرير البنك الاهلي المصري انه يلوح في نمط تجارة الواردات لمصر انها اصبحت بعد الحرب تستورد الغلال وان استيراده يثقل كاهل الميزانية ليحتفظ الخبز بمستواه

المنفخض مساعدة لسواد الشعب وهذا ما دعا للتعديل الآنف الذكر . كما ان تعديلا آخر اجري في ١٤ مايو ١٩٥١ لغرض آخر هو اعفاء معظم انواع الآلات والاجهزة والادوات الكهربائية والمكانيكية ومولدات البخار . ويمكن تلخيص السياسة الضرائبية الجمركية في مصر انها تستهدف اولا تشغيل اليد العاملة في الصناعات ، ثانياً التخفيف على الطبقات الفقيرة ، ثالثاً مكافحة الغلاء وتوفير المواد الغذائية اللازمة للتموين .

د ـ العراق

لم يعد العراق بلداً زراعياً فحسب بل انه مشى لجانب ترقية وسائل زراعته وتوسيع شبكات الري والاسقاء فيه ، بتصنيع بلاده . واستهدفت سياسته الجمركية حماية منتجاته وتشجيع صناعاته القائمة والاخذ بيدها ، كما عمل في سبيل انشاء صناعات جديدة والوسائل العملية المؤدية الى نجاحها من تهيئة المواد الاولية وايجاد رؤوس الاموال اللازمة ووضع الخطط الكفيلة بحمايتها في مستهل نشأتها . وكان من اولى هذه الابحاث التطرق لانشاء صناعة السكر واستثمار الياف الكتان وصناعة النيكوتين وترقية صناعات التمور ومشروع صناعة الجوت . عدا الصناعات القائمة واهمها صناعة التمور والغزل والنسيج القطني والصوفي والحريري الاصطناعي والجلود والاسمنت والاجر والثقاب والحلج والزيوت النباتية والبيرة والاحذية والسكاير .

ان قانون التعريفة الجمركية العراقي رقم ١١ عام ١٩٣٣ كثيراً ما جرى تعديله وفق حاجة العراق وتطوره الاقتصادي . وفي ايار ١٩٤٩ ادخلت الحكومة زيادات في رسوم الاستيراد الجمركية على (١١٠) مواد وسبق ان فرضت الحكومة زيادات اخرى في تموز ١٩٤٨ شملت (٧٤) مادة . واهمها المشروبات الروحية التي زيدت خمسين في المائة والبيره من (١٠٠) فلس الى (١٥٠) عن كل ليتر ، والغزول والمنسوجات القطنية التي زيدت من (٢٠ الى ٥٠) بالمئة للمنسوجات المصبوغة ولا تزال التعديلات الجمركية تستهدف حماية الاقتصاد العراقي ومنتجاته الزراعية والصناعية. وقد نص القانون رقم (١٤) لعام ١٩٥٠ ـ وهو التعديل التاسع على زيادة الرسم على المأكولات المعلبة والبضائع الكمالية كالثلاجات من ٢٥ الى ٣٣ بالمئة والسيارات والراديوت كذلك وعلى الثقاب كما زيدت قليلا رسوم الصابون وخاصة التواليت وزيدت رسوم المصنوعات الخشبية حماية للتجارة المحلية والحرير الطبيعي من ٥٠ الى ٦٠ بالمئة وابقي رسم الحرير الاصطناعي (٥٠) بالمئة من القيم المقدرة والزيوت النباتية (٧٥) بالمئة على حاله. واجريت تعديلات على رسوم الاقمشة الصوفية فتناولت الزيادة البضاعة ذات السعر العالي وفرض رسم (٣٣) من القيمة عوض الرسم المقطوع على الوزن على عموم الاقمشة الصوفية الاخرى وزيدت الرسوم على الزبدة والزيتون والبصل والبطاطس والتمور والفواكه والموالح والمستحضرات من اللحوم والاسمنت والالعاب النارية واثاث المنازل وانواع عديدة من الاقمشة والمنسوجات القطنية ومصنوعات النشاره والملابس وبياض الاسرة والمناضد والاواني والادوات المنزلية وغير ذلك وقد جاء في كتاب تسلمته من غرفة تجارة بغداد ان المواد الاجنبية الرئيسية الممنوع استيرادها حماية للانتاج المحلي وتشمل (٥٠) مادة هي المحاصيل الزراعية والحيوانية وكذلك المنتجات والمصنوعات التي ينتجها العراق بحيث تسد الحاجة المحلية كالزيوت النباتية للطعام والاسمنت والبيره والاثاث على اختلاف انواعه والغزول القطنية التي تصنع محلياً والجلود الخام ونصف المدبوغة واليشماغ

المطبوع (المناديل) واواني الطبخ وغيرها . وان المنتجات الصناعية التي تسد الحاجة المحلية محمية برسوم كمركية عالية لمنع مزاحمة البضائع الاجنبية لها ، كالاسمنت والبيره والعرق والاواني المنزلية والاثاث والاقمشة الصوفية والسكاير وغيرها . اما المواد الزراعية فكذلك حميت برسوم عالية تختلف باختلاف وفرة وقلة تلك المادة وباختلاف الحاجة اليها ورسوم الطماطم والنومي اليابس (٥٠) بالمئة والزيتون (٥٤) والفواكه عدا الحمضيات (٣٣).

هـ ـ المملكة العربية السعودية :

لا يوجد في المملكة العربية السعودية نظام ثابت اقتصادي ذو مناهج معلومة ، فالحكومة اكثر ما تهتم به الانشاء والعمران وتسهيل الحصول على المواد اللازمة للبناء والالات التابعة للمرافق العامة . على ان التجارة تزهو وتزدهر بتوسع هذه المرافق . والرسوم الجمركية تفرض على البضائع باشكال وتعاريف مختلفة ومن المهم ان اذكر ان الرسوم على المنسوجات تتراوح بين (٣٥ و ٤٠) في المئة .

و ـ في سوريا ولبنان كوحدة جمركية

ظلت الرسوم الجمركية العثمانية متبعة في سوريا ولبنان ردحاً من الزمن وحتى عام ١٩٢٥ كان معظمها قائماً على اساس (١٥) بالمئة . ثم توالت التعديلات والزيادات وكانت السياسة الجمركية العليا اداة طيعة لاهواء ومصالح الدولة المنتدبة تكفيها وفق اهدافها ومنافع مستعمراتها وبلادها من خفض ورفع على انها احياناً كانت تنزل عند رغبة البلدين الملحة في تسيير هذه السياسة الى ما يتوافق ومصلحتهم ايضاً . وكان العمل بقانون تشويق الصنائع العثماني الذي دام حتى عام ١٩٤٠ من اول الاسباب لتشجيع خلق الصناعة السورية كما ان اعفاء المكنات والاوائل الخاصة بالاعمال الزراعية في ١٩٢٦ وبعض الاوائل الصناعية عام ١٩٣٢ من جملة هذه الاسباب . وكانت اولى التعديلات الجمركية زيادة الرسوم على الكحول من ٢٥ الى ٦٠ في المئة انتصاراً للصناعة اللبنانية في عام ١٩٢٦ وتخفيض رسوم بعض المواد اللازمة لصناعة الصابون الوطني ومنها السوداكوستيك الى (١١) بالمئة والحرير الخامي الى (١١) بالمئة لتنشيط الصناعة ، على ان حاجة المفوضية للمال كانت تدفع بها لزيادة الرسوم الجمركية اعتباطاً وقد انزلت هذه الزيادات اضراراً جمة بتجارة بيروت خاصة وسوريا ولبنان عامة قبل عشرين عاماً حتى استفحل الامر ورفع المؤتمر للغرف التجارية السورية اللبنانية صوته بالاحتجاج في ايار ١٩٣٤ عالياً فاستجابت المفوضية لبعض رغباته وعدلت جانباً من الرسوم الجمركية . وكان الكثير منها قد زيد قبلا من ١٥ الى ٢٠ ـ ٥٠ بالمئة . اما ما استفادته الصناعات من التعديلات الجمركية منذ عام ١٩٣٧ فاذكر بعضه مثل تخفيض الرسوم على الحرير الخامي من ٢٥ الى ١١ وعلى الغليكوز من ٢٥ الى ١١ واستعادة رسم السكر الداخل في صناعة الحلويات عند تصديرها ومنح اكرامية للنسيج الدمشقي المصنوع من مواد وطنية واجنبية لدى تصديرها وزيادة الرسوم الى ٣٠ في المئة على الكثير من الكماليات والتغيير في رسوم الانسجة القطنية والغزل والجوت . على ان تدابير معاكسة كانت تتخذ لتقرير مبدأ حصر بعض الصناعات وفق اهواء خاصة . وما آن لصناعة النسيج ان ترتقي في سوريا الا بعد ان زيدت الرسوم الجمركية زيادة حالت دون اضرار فيض الواردات من اليابان . ويمكن القول ان الحرب العالمية الثانية وقد زادت في حاجة البلاد قد دفعت بصناعة النسيج نحو التقدم والتوسع . وبعد انتهاء

تلك الحرب دخلت هذه الصناعة في دور جديد من التحسين والتجديد وتأسست شركات جديدة ذات رساميل ضخمة كما انشئت معامل آلية منفردة في كل مكان . كما ان الصناعات الاخرى الكبيرة وجدت مجالا للتنشيط والمساعدة في عهد الاستقلال في كل من سوريا ولبنان منذ ١٩٤٣ ١٩٤٥ حتى ١٩٥٠ ، حيث اتسع نطاقها وتعددت اصنافها ونمت سورية ولبنان في طريق ازدهار اقتصادي تبرز معالمه في كل مكان في حقول الزراعة وميادين التجارة ودور الصناعة .

ز ـ في سورية

مشت سورية في طريق النمو الاقتصادي منذ عام ٩٢٠ بالرغم عن حوادثها في سبيل الكفاح الاستقلالي . وبعد عام ٩٣٠ باشرت في انشاء حياتها الصناعية الجديدة وكانت قبلا مقتصرة على بعض الصناعات اليدوية والحرف المنزلية، ومنذ ان كانت مشتركة في الوحدة الجمركية مع لبنان وتدابير مجلس المصالح المشتركة الكمركية تهدف ما امكن الى حماية الصناعات القديمة والناشئة وتقرر لها الاعفاءات اللازمة للمواد الاولية والادوات. وبعد ١٤ آذار ١٩٥٠ عندما استقلت سوريه بتدابيرها الكمركية باشرت باتباع خطة حورت من بعض التدابير في سياسة الاستيراد والتصدير مستهدفة الحماية الزراعية وبعض الحمايات الصناعية الكاملة، ومن المواد الممنوع استيرادها الآن : زيت ثمرة النخيل ، الاحذية ، انوال النسيج المستعملة وآلات نسيج الصناعة والتريكو المستعملة ، الاقمشة الجوخية (الفضلات) ، الالبسة المستعملة ، ومن المواد الممنوع تصديرها حالياً : الكبريت ، الاسمدة الورق والكرتون ، الحرير واكياس الخيش ، القصدير ـ فضلات الحديد ـ القمح ومشتقاته والسمن والشعير والذرة البيضاء والصفراء. ويخضع تصدير بذار القطن الكرسنة الكسبة الصوف الخام القطن الى اجازة ويشترط في التصدير ان يكون عن طريق ميناء اللاذقية باستثناء استهلاك الاقطار المجاورة ، كما ان الاستيراد مشروط به نظام الاجازة المسبقة . وقد استهدفت التعديلات الجمركية بسورية الاخيرة حماية الانتاج المحلي ومساعدته ففرقت بين رسوم السكر الخامي ورسوم السكر المكرر ، واعفت كل المواد الآلية والادوات اللازمة للصناعة وبعض المواد الاولية اللازمة للصناعات وزادت في رسوم الزجاج وبعض الصناعات وبعض الانتاج الزراعي والاثاث المنزلي . ومن المعفيات الشوندر السكري والدهون المعدة لصناعة الصابون وخيوط القطن الملمعة ما فوق نمره (٤٠)، ومن المحميات برسم الخمسين بالمئة الحنطة والشعير والدقيق والنخاله والبندوره وربها والمحفوظات المعلبة والنسيج المعروف بالكريب والجوارب من الحرير الصنعي ، وبرسم الثمانين بالمئة الشوكولاته وبالاربعين النسيج الصوفي . وبرسم (٧٥) الى (١٤٠) عن كل كيلو من خيوط القطن الى غير ذلك من التعاريف والتعديلات الجديدة التي اقتضتها المصلحة السورية

ح ـ في لبنان

ومشى في سياسته الجمركية على ضوء ما تراءت له مصلحته كبلد يريد ان يوفق بين اهدافه من الحرية التجارية وبين حاجات الصناعة القائمة فيه . وبين حاجة شعبه فخفض من الرسوم على المواد التي تلزم لاعاشته وزاد على ما لم يكن له فيه غرض . او ما يحمي خضاره وانتاجه وبعض صناعاته. ونحا نحو تنشيط التجارة العابرة والخاصة واستثمار مرافق الخدمات العامة وخاصة الاصطياف فكانت له خير مورد . ومقدرة ابنائه كفلت الجمع بين مختلف النظريات الاقتصادية . وساعد انشاء السوق الحرة فيه لجميع

انواع القطع ما عدا الفرنك في ١٦ شباط ١٩٤٨ والسوق الحرة للفرنك في ٦ تشرين اول ١٩٤٩ وتوسيع المنطقة الحرة في مرفأ بيروت وموقع لبنان الجغرافي على ان يلعب دوره كمستودع هام للشرق الادنى . وقد اشار دولة رئيس الوزارة اللبنانية في بيانه الاخير في المجلس النيابي في ١٣ ـ ١٢ ـ ١٩٥١ الى ان الحكومة تتبع بشأن الحماية الصناعية سياسة صريحة تطبقها عملياً وبمرونة كل يوم ، وهي تقوم على رفع التعرفات الجمركية على البضائع الاجنبية التي تنتج البلاد مثلها كمية وجودة وعلى تسهيل استيراد المواد الاولية والالات واعفائها من الرسوم الكمركية وانها منعت تصدير نفايات المعادن واخضعت تصدير زيت الزيتون لاجازة مسبقة تمكينا لصناعة الصابون وثابرت على خطة زيادة الرسوم على المواد المستوردة من الخارج والتي تنتج مثلها الصناعات الوطنية وطبقت مؤخراً ذلك على البيره واحذية المطاط والجوارب وانها اعفت ٢٠ صنفاً من المواد الاولية مثابرة على خطة اعفاء المواد الاولية وهي توالي دراسة تخفيض اسعار المحروقات والقوى المحركة اللازمة للصناعة ، كما تدرس مشروعاً لتطبيق نظام الادخال الموقت على كمية السكر اللازمة للصناعات بقصد تشجيعها على الانتاج والتصدير وانها تدرس ايضاً مشروعاً لانشاء معمل لعصر الفاكهة كما منعت استيراد النصوب مساعدة للمشاتل المحلية .

الفصل الرابع

٤ ـ مدى بعض الانتاج الزراعي في البلاد العربية وامكانياته

ا ـ في مصر

ان تقدم الانتاج في مصر يدعو للغبطة والسرور بعد ان قلبت مصر صفحة الماضي كلها والمتطلع الى نشرة اتحاد الصناعات المصرية يلمس نهضة مباركة لها كل الاثر في رفع مستوى المعيشة فصناعة الغزل والنسيج والقطن تثير الاعجاب وقد بلغ انتاجها من الاول عام ١٩٤٩ (٥٤) الف طن وفي عام ١٩٥٠ نحواً من (٤٩) الف صدرت منه مصر (٥٢٦٣) طناً الى الباكستان بالدرجة الاولى والى اوستراليا والسويد والدنمرك وايطاليا وتركيا والهند الصينية الافرنسية ولم تستورد سوى (١٢٣) طناً سنة ١٩٤٩ ـ و (١٣٠) طناً سنة (١٩٥٠). بعد ان كانت عام ١٩٣٠ تستورد بمقدار (٢٣٦٦) طناً. واما المنسوجات القطنية التي كانت في ذاك العام (٢٦١١٣) طناً فقد تنازل استيرادها الى (٣٦٤٧) طناً عام ١٩٤٩ و ٤٥٠٢ عام ١٩٥٠. فهنيئاً لك يا مصر. وصناعة الجوارب وكان استيراد مصر منها (٤٢٧٧٦) دستة من الحرير الطبيعي و (٣١٠١٩٨) من القطني عام ١٩٣٨ قد تنازل عام ١٩٥٠ الى ٧٠ فقط من الاول و (٢٠٨٤٠٥) من الثاني. وساعدت صناعة الحرير على زيادة الاستهلاك في مصر فارتفع مقداره من ٧٤٠ طناً من النسيج عام ١٩٣٠ الى ١٣٠٤٨ عام ١٩٥٠ كما ارتفعت نسبة الاستهلاك للنسيج القطني ٢٠٣٤٢ طناً عام ١٩٣٠ الى ٥٣٤٠٠ في العام الاخير وارتفع استهلاك النسيج الصوفي من ٨٦٩ طناً الى ٣٠٢٩ والتدليل على ما بلغته صناعة النسيج الحريري من التقدم نذكر ان الوارد من نسيج الحرير الطبيعي كان عام ١٩٣٣ نحواً من ٣٠٧ اطنان فتناقص عام ١٩٥٠ الى ٦١ طنا بوقت ازداد وارد الخيوط الحريرية الاصطناعية عدا عما تنتجه مصر محليا وقد بلغ اخيراً ١٨٨٧ طناً من الخيوط ١٣٥٣ من مادة الفيبران من ٦٣٤ طن الى ٢٤٧٢. كما ان الانتاج من المنسوجات الصوفية الذي كان عام ١٩٤٨ نحواً من ٧٩٦ طنا زاد عام ١٩٥٠ الى ١٠٩٦ والى هذا يعزى نقص الاستيراد الاجنبي بكمية ٤٧٨ طنا في السنين المذكورة. وبلغ المصدر من نسيج الكتان ومشتقاته عام ١٩٥٠ قرابة ٣٦٠٧ من الاطنان اكثرها الى انكلترا. وصناعة الارز المصرية وقد ارتفعت من ١٥٠ الف طن عام ١٩٢٤ الى ٨٤٢ الف عام ١٩٥٠ بمبلغ سبعة ملايين وثلاثمائة وستين الف جنيه وصناعة السكر وبلغ انتاجها ١٧٤٧٠٧ طناً وتستهلك مصر ٢٦٢٧٩٤ وقدر اتحاد الصناعات المصرية اكلاف الانتاج للسكر الخام خمسة وثلاثين جنيه ونصف بينما كانت اكلاف الخامي المستورد ٦٥ وصناعة الاسمنت وبلغ انتاجها عام ١٩٥٠ نيفاً ومليون طن تستوعب حاجة الاستهلاك المحلي وصناعة الزجاج وانتاجها في العام الاخير ٢٨٣٣ طناً تصدر جانباً منه الى بلدان الشرق الادنى الا ان حاجة الاستهلاك المحلية هي عشرة آلاف طن استوردت منه مصر ٨٠١٩ طناً. وصناعة الزيوت

النباتية ويقدر انتاجها بكمية ٩٧٦٦١ طناً وصناعة الصابون وهي لا تسد الحاجة وصناعة الاسمدة الازوتية وبلغ انتاجها ٢٠٠ الف من نترات الجير وصناعة الكحول وبلغ انتاجها في العام الاخير ١٥،٤٨٤،٧٩٥ ليتراً وصناعة الجلود التي تستهلك انتاج مصر من الجلود الخام يضاف اليها ١٤٥٠ طناً استوردت من الخارج عام ١٩٥٠ ويصدر منها قسم بشروط معينة .

ويطول البحث عن مدى تقدم الاقتصاد المصري الا ان الميزان التجاري ما زال يعتبر به بعض النقص وقد بلغ عام ١٩٤٩ اربعين مليون جنيه وعام ١٩٥٠ سبعة وثلاثين مليون . ويشكل تصدير القطن ثمانين بالمئة من مجموع الصادرات . ولكن المستقبل كفيل باعتدال ميزان تجارة البلد الشقيق الخارجي .

ب ـ في العراق

ان الازمات الاقتصادية التي انتابت العراق من سوء المحاصيل الزراعية في بعض السنين قد اخلت بميزان تجارته الخارجية وقد قلت صادراته عام ١٩٤٨ الى ٧ ملايين دينار بعد ان كانت عام ٤٧ اربعة عشر مليونا في حين زادت الاستيرادات من ٣٩ مليون سنة ٤٧ الى ٤٦ سنة ١٩٤٨ .

على انه تجب الاشارة الى ان ارقام الصادرات المذكورة لا تتضمن النفط او عوائده للحكومة كما ان ارقام واردات ١٩٤٨ تتضمن ٩ ملايين دينار قيمة استيرادات مواد لشركة النفط فهي منها واليها . وقد تحسن الميزان التجاري في عام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ ويرجى ان يطرد هذا التحسن اكثر بالنسبة لعظمة امكانيات العراق ومستقبله الاقتصادي الاكيد .

واذا عددنا انتاجنا الصناعي نذكر منه الاسمنت الذي تدرج من (٢٥٠) طن في اليوم الى (٦٠٠) كما نذكر انتاج شركة الغزل والنسيج العراقية المحدودة التي تأسست عام ١٩٤٥ وتنتج ٨٢ الف ليبره شهرياً وستبلغ ١١٢ الف . اما معدل انتاجها من الحمام الاسمر فقد بلغ ١٣١ الف يارده في الشهر . كما نذكر صناعة البيره وقد باشر انتاجها في صيف ١٩٤٨ وبلغ الآن اكثر من مليونين وربع قارورة في السنة حيث وفر على العراق كثيراً من المال كانت تدفع به للخارج بينما دفعت البلاد في بحر احدى عشر سنة مضت اكثر من نصف مليون دينار . وصناعة الجلود الوطنية التي تنتج اصنافاً عديدة هي جيدة متقنة وتسد الحاجة المحلية : وصناعة النسيج الحريري الاولى وقد باشرت منذ عام ١٩٣٥ وهي سائرة في الانتشار فضلا عن صناعة النسيج اليدوي وصناعة المنديل والطباعة وصناعات عديدة لم يتيسر لي احصاء بانتاجها .

ولما كانت التمور في اقتصاديات العراق ذات اهمية كبرى فمن الواجب ان اشير الى مجموع صادرات البصرة المكبوسة في الصناديق او الخصاف لموسم ١٩٤٨ وقد بلغت ٨٠٤٨٢ طناً ولموسم ١٩٤٩ كمية ٦٢٢٤٤ بسبب نقص الموسم وتشمل هذه الارقام الصادرات الى ما وراء البحار والى البلاد المجاورة .

ج ـ في لبنان

بدات حركة التصنيع في لبنان سنة ١٩٢١ واستمرت في تقدم حتى ١٩٣٩ وفي عامي ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥ توصلت الصناعات اللبنانية الى انتاج كثير من بضائع الاستهلاك الاساسية وكثير من بضائع الانتاج التي تحتاج اليها المصانع وحتى عام ١٩٤٩ تجددت بعض الصناعات وتضخمت ومن هذه الصناعات كما جاء في نشرة جمعية الصناعيين

في لبنان الصناعات التالية مع تبيان انتاجها وقوتها على الانتاج مع مقدار الاستهلاك المحلي :

الصناعة	مقدار الانتاج عام ١٩٤٩	استطاعة الانتاج	الاستهلاك المحلي
الصابون	٦٥٠٠ طن	١٨٠٠٠	٦٠٠٠
الماس	٥٠٦ قيراط		
المأكولات والزيوت النباتية	٣٢٠٠ طن	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠
البسكويت	٢٨٧ »	١٥٠٠	٣٥٠
القطر الصنعي	٦٢٤ »	١٦٠٠	١٠٠٠
المربيات	٤٧٠ »	٥٠٠٠	٤٠٠
معكرونة	٢٠١٠ »	٧٥٠٠	١٥٠٠
الشوكولاته	٣٤٠ »	١٢٦٠	٦٠٠
السكاكر	٥٥٠٠ »	٩٠٠٠	٥٠٠٠
صناعة السكر القصب وسكر خامي	٣١٠٠ »	١٨٠٠٠	١٥٠٠٠
النبيذ	٥٦٩ الف ليتر		٥٠٠ الف ليتر
العرق	١١٦٣ »		مليون ليتر
حل الحرير الطبيعي ونسيج الحرير	الف طن اقمشة	٢٥٠٠	٢٠٠٠ طن
النسيج الصوفي	٧٠ طن اقمشة		٣٥٠ »
الغزل القطني	٣٧٦٢ »	١١٣٤٠	١٠٠٠ »
النسيج القطني	٥٤٠		٣٠٠٠
المحبكات	١٧٦٧٠٠ دزينة		٢٧٠٠٠٠ دزينة
الدباغة	٢٤٥٦ طن	٥٠٠٠	٢٠٠٠
الاسمنت	٢٥٣٦٥٧	٣٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
الثقاب	١٢٠٠٥ صندوق		٥٠٠٠ صندوق

عدا عن صناعات اخرى مهمة كالدهانات والاجر والبلاط والاخشاب والمنجور والمفروشات والصناعات المعدنية والاسلاك المسامير والخردوات والرفاصات والزجاج والمرايا والمصابيح الكهربائية والفرش والفراشي واجهزة الراديو والكرتون وغيرها . وفي باب الانتاج الزراعي اذكر ان لبنان انتج في هذا العام من التفاح نصف مليون صندوق .

اما فيما يخص ميزانه التجاري الخارجي في عام ١٩٥٠ فقد اظهر عجزاً بمقدار ٢٢٥ مليون ليرة لبنانية كما ان ميزان الربع الاول من عام ١٩٥١ اظهر عجزاً بمبلغ ٤٧٨٧٦ الف ولكن هذا العجز يغطى بموارد اخرى من التجارة الحرة والخدمات والمرافق العامة التي لا تدخل في ميزان التجارة الخارجية .

د ـ في سوريه

اثبت الميزان التجاري الخارجي في سوريه سنة ١٩٥٠ عن وجود وفر قدره ١٠،٢٦٦،٤٥٨ ليرة سورية ونجهل اليوم ميزان السنة الحالية التي منيت بنقص في المواسم الزراعية فانتاب المحاصيل نقص فادح من جراء الشح بالامطار والجدب والآفات التي لحقت زراعة القطن ، حتى انتقلت سورية من مصدرة للقمح الى مستوردة لتأمين النقص في غذائها فاستوردت (٢٥) الف طن من تركيا . كما ان موسم القطن الذي كان يؤمل له وارد يبلغ ١٠٠ الف طن محلوج لن يزيد على ٤٠ الفاً . اما في باب الانتاج الزراعي فان الامكانيات السورية رفعت بانتاجها للحبوب في العام المنصرم الى نحو ٩٠٠ الف طن من مختلف الانواع تصدر منها ٢٦٠ الف . ولا تزال يد الفلاح عاملة للاخذ باحدث الاساليب الزراعية مماشاة للتطور في هذا الشرق . كما ان زراعة القطن قد تدرجت في البلاد من انتاج ٢٧٢٨ طن عام ١٩٤١ الى ٣٥٤٩٥ طناً عام ١٩٥٠ تصدر منها ٢٥ الف طن تقريباً . وفي ميادين الصناعة نذكر صناعة الاسمنت كصناعة قديمة تأسست عام ١٩٣١ اخذت تتجدد اليوم ولدى سورية منها الآن انتاج مستطاع قدره ١٥٠ الف طن سنويا ولن يسد هذا الاستهلاك المحلي الآخذ بالازدياد ، وصناعة الغزل القطني وتأسست عام ١٩٣٤ وتحوي ٦٥ الف مغزل للقطن ١٢ الف لمادة الفيبران ويقدر انتاجها بعشرة الاف طن في السنة وتكاد تكفي الحاجة ، وصناعة النسيج الحريري والقطني الآلي منذ عام ١٩٢١ وقد ارتفع عدد انوالها الى الثلاثة الاف ، تعطي في السنة نحواً من ٤٥٠٠ـ٥٠٠٠ طن من كافة الانواع ، هذا علاوة على النسيج المصنوع بواسطة الانوال اليدوية المنتشرة في كل مكان ويتجاوز عددها ١٢ الف نول تنتج نحواً من ١٥٠٠ طن . وبينما سورية تصدر من نسيجها المحلي الى الاقطار المجاورة قرابة ٣٠٠ طن من النسيج القطني ٦٠٠ من النسيج الحريري . تستورد هي اصنافاً أخر بكمية ١٦٠٠ طن من الاول و ٦٦ طناً من الثاني .

وفي سوريا صناعة البروكار الدمشق ومختلف انواع التريكو والمحبكات وانتاجها يقدر باربعماية وسبعة وسبعين الف قطعة . والجرابات ومقدار انتاجها مختلفة ٢٦٤٠٠٠ دزينة يستهلك قسم منها في البلاد ، ويصدر آخر الى العراق والاردن والمملكة العربية السعودية وعدن . وصناعة الكونسروه والمحفوظات الغذائية وقد تأسست عام ١٩٣٥ وانتاجها قرابة (٩٨٤) طناً . وصناعة الزجاج وقد اسست عام ١٩٤٦ ـ ١٩٤٩ لانتاج مختلف زجاج النوافذ والمحجرات والقوارير وقد يبلغ انتاجها قرابة (٢٠) الف طن سنوياً ، ولكن لا تزال هذه الصناعة في بداية نشأتها . ثم صناعة السكر وقد اسست كذلك عقب الحرب الثانية للاستخراج من السكر ولتكرير السكر الخامي المستورد من الخارج . الا ان هذه الصناعة لا تزال ايضاً في ادوار التجارب الانشائية وقد الحق بها معمل للكحول وآخر لاستخراج الغليكوز ومثله لصنع النشاء من الذرة . ثم صناعة الدباغة وقد زاد عدد معاملها وارتفع انتاجها السنوي فبلغ مليونين ونصف مليون من من مختلف الانواع ويبلغ مقدار الانتاج من النعل (٧٥٠) طن سنوياً ، ويفيض عن الحاجة للاستهلاك . ومن الصناعات ايضاً صناعة السكاكر والشوكولاته والمربيات وتنتج (٦٦٣١) طناً والمكرونة (١١٠٠) طن . ومقاشر الارز وانتاجها (٨٦٥) طناً والطحينة (١٠٥٠) طناً والحلاوة (١٠٠٠) طن والمشروبات الروحية

قرابة (٢٣٨) طناً و(٤٧١) الف ليتر ، والزيوت النباتية وقد اضحى لها نحو عشرة معامل بامكانها في العام القادم ان تنتج خمسة عشر الفاً. والصابون وانتاجه (٥٢٢٣) طناً . والبلاط وانتاجه (٣٨٩) الف متر مربع . والثقاب وانتاجه٣٩٢٥ صندوقاً. والمناشف (١٠٥٠٠٠) قطعة. والاغباني (٩٠٥٥٦٠) قطعة . واللفحات والحطات والزنار (١٣٠٣٥٠٠) قطعة والشراشف القطنية للاسرة والمناضد (٢٣٨٦٠٠) قطعة . وصناعة العباية (١٦٤٢٢٠) قطعة وغير ذلك من صناعات ورق السكاير والاواني النحاسية والتنكيل والمويليا واحجار المطاحن والخيوط المعدنية للعطرزات وصناعات الصباغة والطبع والبصم للاقمشة وكثير من انتاج هذه الصناعات يصدر للخارج فضلا عن سداده لقسم وافر من الاستهلاك المحلي .

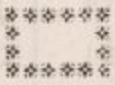

الفصل الخامس

الحواجز الجمركية والتخفيف منها والتعاون الاقتصادي بين البلدان العربية

ا ـ السياسة الاقتصادية الدولية والعربية

ان الاتفاقيات الدولية قد تناولت لائحة الرسوم الجمركية حيث يخول ميثاق الامم المتحدة الدول الاعضاء، في منظمة التجارة التفاوض فيما بينها حول تخفيض الحواجز في سبيل التجارة الدولية، وتناول الميثاق النمو الاقتصادي بين الامم وشؤون العمل وميزان المدفوعات والحواجز الجمركية والرجوع عن مبدأ التفضيل وتحريم كمية الاستيراد كوسيلة للحماية وتحليلها لحماية ميزان المدفوعات واحتياطي النقد.

ان هذه الاتفاقية التي وقعها لبنان باعتباره عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي اشركت سوريا بها بصفتها شريكة لبنان في الاتحاد الجمركي السابق. ولكنها انسحبت منها على الرغم من ان سوريا ولبنان حصلا على امتيازات في التعرفات الجمركية مقابل امتيازات متبادلة، حيث وجدت ان مصلحتها الاقتصادية بغية تعادل ميزان المدفوعات تقضي عليها ان تعمل بحرية وفقاً لحاجياتها كدولة ناشئة.

هذا فيما يتعلق بسورية من ناحية الاتفاقية التجارية الدولية ولست ادرى موقف الدول الاخرى منها. اما امر الحواجز الجمركية والتعرفات بين الدول العربية فانا بعد استعراضنا لموجز اقتصادياتها وتكوينه وتدرجه والحمايات التي اتخذت في سبيل حفظ كيان هذه الاقتصاديات نجد ان تشابهاً متقارباً يجمع بين اكثرها في المنهاج الاقتصادي ولكنا نراه متنافراً عندما يريد الانتاج المحلي ان يأخذ طريقه للبلد الاخر في حركة التبادل التجارية مما يجعل ازالة الحواجز الجمركية امراً غير مستطاع، فضلا عن دواع واسباب اخرى لا مجال لتعدادها. وهكذا فان التشابه في التكوين الاقتصادي يجعل الحماية المتبعة في بعض البلدان متعاكسة ومصالح الطرف الاخر.

ب ـ الحماية للصناعة العربية

وهكذا تبدو الحماية في اكثر البلدان العربية سبباً يحول دون القضاء على الحواجز الجمركية بينها. والحقيقة ان الصناعات الناشئة لا تقوى في بدايتها على احتمال المنافسة ولذا كان من الواجب حمايتها، على ان تكون الحماية معتدلة ومقتصرة على الصناعات التي يكتب لها النجاح حتى لا يرهق الاهلون، فلا تمنح اعتباطاً لكل محاولة خرقاء عقيمة، لان الرسوم الجمركية هي تضحية يجب ألا تبذل عبثاً. ولكي تكون التدابير الجمركية جامعة للنفع الذاتي ولمصلحة المجموعة العربية فان تنسيقها وتيسير اجراءاتها هو اول الواجبات لتكون مشجعة للانتاج القومي العربي العام بوسائل تشريعية متشابهة من تحريم او فرض رسوم او منح مكافآت او تقرير اعفاءات او تخفيض، ولتكون عامل استغناء عن كل وارد اجنبي له ما يماثله من انتاج عربي. ولقد احسنت الجامعة العربية صنعاً يوم اوصت اعضاءها بان تقيم علاقاتها الاقتصادية فيما بينها على اساس الافضلية وان تعمل على عدم شمول البضائع

الاجنبية بهذه الافضلية وان تيسر كل دولة تصدير الفائض منها الى الاخرى المحتاجة التي تيسر له هي بدورها تناوله .

ج - تنظيم الاقتصاد العربي

ويبدو جلياً ان تنظيم الاقتصاد العربي يجب ان يكون الخطوة الاولى لكل امنية ، وهذا يتم في دراسة عامة لمختلف الصناعات في البلاد العربية والانتاج الزراعي والصناعي ، والاخذ بمبدأ التخصص منعاً للمزاحمة على ضوء الامكانيات المحلية ، والاستفادة من الخبرة المتوفرة وتوجيه الرأسمال العربي الى جميع حقول التعاون ، وتبادل البيانات والاحصائيات وتوحيد مناهجها واساليبها ، والعمل في سبيل رفع مستوى معيشة السكان بحماية اليد العاملة وتأمين الرفاهية في العيش الصحيح لمختلف السكان وخفض اكلاف العيش ، والاخذ بمبدأ العدالة الاجتماعية لجميع الطبقات لتزداد القوة الشرائية وتتوسع الاسواق العربية ويتسع نطاق الانتاج ، والاخذ بمبدأ القدرة على الاكتفاء الذاتي وموازنة الصادرات والواردات .

د - مشاريع الجامعة العربية وواجب الحكومات

لقد اقترحت الجامعة العربية عدة اقتراحات في سبيل تحقيق وحدة غايات الاقتصاد العربي من جملتها اعفاء لجميع الصناعات والمنتجات المحلية العربية والمنتجات المصنوعة من مواد اولية اجنبية لا تقل تكاليف صناعتها عن ٢٥ بالمئة من قيمة المادة الاولية ، وان البضائع الاجنبية التي ترد الى دولة من الدول العربية ثم يعاد تصديرها الى احدى الدول المتعاقدة في بحر ستة اشهر ترد عنها الرسوم باستثناء المواد التابعة للحصر الجمركي . ومن جملتها انشاء شبه اتحاد جمركي يتفق عليه بين الدول الاعضاء ، ومنها ابرام اتفاقيات اجمالية على تبادل بعض السلع بكميات محدودة وبزمن محدود دون رسوم . ولو ان الحكومات العربية عملت في سبيل واجب شعوبها لاقدمت على تنظيم علائقها التجارية بروح الانصاف والعدل والجد ، فان كل نجاح لكل محاولة انما هو مرهون باستعداد كل دولة على حدة لقبول الفكرة وحسن الاستعداد لها .

وكلمة الختام نحن نريد معاملة خاصة للعربي في البلد العربي الاخر فلا يكون هو والاجنبي سوية ، وذلك ادعى لتقوية اواصر الصلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين البلاد العربية ولتراصها في وجه اسرائيل التي تتربص بالعرب شراً في كل زمان ومكان ، لا سيما ونحن اليوم في زمن مضطرب غاشم تتكتل به مجموعات مختلفة كثيراً ما تنافرت في الماضي . وان بلاداً كانت موحدة اقتصادياتها في زمن المماليك احرى بها ان تتحد اقتصادياً في زمن الملوك الغر والرؤساء الميامين الذين حرروا الوطن العربي ، وقلبوا صفحة عبوديته السوداء فجعلوها حرة نقية بيضاء .

وان الله مع الجماعة .

في ١٤ كانون الاول ١٩٥١ محمد سعيد الزعيم

الملحق رقم ٢

(توصيات زراعية)

من الثابت المسلم به ان الارض هي الدعامة الاساسية الاولى للثروة الطبيعية العامة في مختلف البلاد العربية ، فحرى بنا اذا اعارتها الافضلية والاهمية في ابحاثنا وتوجيهاتنا ، وتوخياً لزيادة وتحسين الانتاج وضمان تصريفه ولرفع مستوى المزارع وتأمين سبل عيشه ورفاهيته

قد تختلف الحاجات والحالات بين قطر وقطر ، وقد تكون هنالك فوارق في اساليب وانواع الزراعة والانتاج . كما قد يكون هنالك تفاوت في نسبة العناية والاهمية والازدهار ، الا ان ذلك لا يمنعنا من بحث المواضيع الزراعية بصورة موحدة وضمن نطاق اتحادنا ، وان نتعاون ونسعى لتوحيد الجهود وتضافر القوى ، فنقوم بالدراسات ونهيء البرامج ونخصص الاعتمادات ونزيل العراقيل ونعمل لتصريف المحاصيل ، ونسن الانظمة فنؤسس الشركات وننفذ المشاريع ونماشي اساليب الفن والعلم التي يتطلبها الانعاش الزراعي ويجعل الارض كينبوع لا ينضب وكمورد اساسي حقيقي للثروة العامة تدر الخيرات على نفسها وعلى من يعتمد عليها في حياته .

واننا نورد فيما يلي بعض المقترحات التي نرى وجوب تبنيها والتوصية بها مع العلم ان الاصلاح الريفي هو الواسطة الوحيدة لتقدم البلاد وازدهارها الاقتصادي . وان هذه المقترحات في حال تحقيقها لها فائدتها الكبرى العامة بالنسبة لجميع البلاد العربية وانماء ثروتها الطبيعية ورفع مستوى المعيشة لابنائها

١ ـ اعطاء افضلية الاستيراد والتصدير لمحاصيل البلاد العربية والعمل لاقرار حرية تبادل الانتاج الزراعي والصناعي وازالة الحواجز والرسوم الجمركية .

٢ ـ تبادل الاحصاءات والمعلومات والدروس الزراعية .

٣ ـ تعميم انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية في البلدان العربية والزام كل مزارع الانتساب اليها .

٤ ـ انشاء وتشجيع الصناعات الزراعية وتشجيع زراعة المحاصيل الزراعية .

٥ ـ درس المؤهلات الطبيعية لكل بلد عربي والعمل على تخصصه بالانتاج الذي يتناسب مع مؤهلاته بقصد تسهيل تبادل الانتاج الزراعي بين البلدان العربية وتأمين حاجاتها .

٦ ـ عقد الاتفاقيات التجارية مع البلاد الاكثر استعداداً لاستيراد محاصيلنا وذلك تأميناً لتصريف الفائض منها .

٧ ـ تبادل البعثات الزراعية بين البلاد العربية وايفاد البعثات الى الخارج للقيام بالاتصالات والتشويقات والاطلاع على احدث السبل والاساليب الزراعية .

٨ ـ انشاء المدارس الزراعية وعلى الاخص في المناطق ذات الزراعات والمناخات المختلفة لتحسين سبل الاستثمار الزراعي .

٩ ـ تنظيم وتنسيق طرق الدعاية للمنتوجات

العربية في الخارج .

١٠ ـ تأسيس بنك عربي زراعي برأسمال مشترك بين البلاد العربية يعمل على تأمين حاجات المزارعين ويساعد على تصريف المحاصيل وزيادة الانتاج الزراعي وتحسينه .

١١ ـ اصدار نشرة زراعية باسم اتحاد الغرف يشترك باصدارها وتحريرها كل قطر عربي داخل في الاتحاد .

١٢ ـ اقامة معارض زراعية سنوية دورية في كل بلد عربي مشترك في الاتحاد .

١٣ ـ وضع منهاج زراعي عام لكل بلد يتناسب ومتطلبات وامكانيات ومؤهلات وحاجات البلد ولمدة اقلها خمس سنوات يصار الى تصديقه من قبل المجلس النيابي ويصبح كدستور حكومي غير قابل للتحويل تبعاً لغايات واهواء الاشخاص

١٤ ـ تأمين وسائل نقل المحاصيل بين البلاد العربية والخارج والعمل على انشاء شركات لتأمين النقل الفني السريع .

١٥ ـ سن تشريع خاص يتعلق بتصنيف الانتاج وتحديد النوع والاوصاف وشروط التوضيب والتعبئة والتشدد بمراقبة تطبيق هذه الانظمة محافظة على سمعة الانتاج في الخارج .

١٦ ـ اعتبار الارض الدعامة الاولى والمورد الطبيعي الثابت في اقتصاد البلاد العربية وتوجيه العناية الى كل ما من شأنه زيادة الانتاج وتحسينه وضمان تصريفه .

بيروت في ١٥ كانون الاول ١٩٥١

الفرد سكاف

الملحق رقم (٣)

مشاكل النقد في البلاد العربية

برهان الدجاني اس . ع

محاضرة القيت في مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية
في جلسته المنعقدة يوم الاربعاء ١٩ ـ ١٢ ـ ٥١

١ ـ انواع النقد المستعملة في البلاد العربية ـ

في البلاد العربية اليوم نظم نقدية مختلفة متدرجة في الرقي وفي التحرر من القيود الاجنبية . فمنها من هو بدائي تماماً ، كالنقد في اليمن وفي المملكة العربية السعودية ، اذ ان النقد في هذين البلدين لا يزيد عن كونه مجرد واسطة للتبادل ومقياس للقيم . وليس هنالك من مقرر لقيمته سوى قانون العرض والطلب ، ولا يوجد جهاز يشرف على كميته وقيمته او يحاول التحكم به لاي قصد من المقاصد .

فالنقد في العربية السعودية هو الريال السعودي المحتوي على ١٦٥ حبة من الفضة وقد بدىء التعامل به في عام ١٩٣٣ وكان في ذلك الحين مساوياً للروبية الهندية . والسعر الرسمي للريال هو ثلاثون سنتاً اميركياً وشلن ونصف شلن انكليزياً . والى جانب الريال السعودي تستعمل الليرة الانكليزية الذهبية جورج الخامس ، وليس هنالك سعر ثابت للريال ازاء الليرة الذهبية ، وانما يتغير السعر بتغير العرض والطلب .

وقد بدأت الانظمة النقدية السائدة الآن في البلاد العربية الاخرى على اساس الارتباط بالنقد الاسترليني في مصر الاردن والعراق ، وبالنقد الفرنسي في سوريا ولبنان . وكان ذلك بقصد تسهيل تجارة هذه البلدان مع البلد صاحب النفوذ ، وتشجيع استثمار رؤوس الاموال لذلك البلد بالبلدان التي ربطت عملتها بها ، كما انه استعمل كوسيلة لفرض النفوذ السياسي .

وقد بقي النقد الاردني كلي الارتباط بالنقد الاسترليني ويشرف عليه مجلس لاصدار النقد كما كان في السابق .

وما زال بنك سوريا ولبنان الفرنسي المسؤول الوحيد عن اصدار النقد في كل من سوريا ولبنان كما انه العميل المالي لكلتا الحكومتين ، وهو يقوم بهاتين الوظيفتين بموجب اتفاقات مع الحكومتين ينتهي اجلها في سنة ١٩٦٤ . الا ان سوريا ولبنان استبدلتا قاعدة « قطع الفرنك » بالقاعدة الدولية باعتبارهما عضوين في صندوق النقد الدولي وحددتا قيمة نقديهما بالذهب والدولار وجعلتا نصف تغطية النقد بالذهب والعملات الاجنبية ، والنصف الاخر سندات حكومية وسندات تجارية . وكان التحديد غير متناسب مع تعادل القوى الشرائية بين نقديهما والدولار والعملات الاخرى والليرتان اللبنانية والسورية لا تستبدلان الا نادراً بالسعر الرسمي المحدد على هذا الشكل ، فقد اطلقت الحرية للعملة فاصبح سعرها في السوق هو السعر الحقيقي لها .

وقد تقدمت العراق ومصر تقدماً حثيثاً نحو الاستقلال النقدي . فقد اسس العراق المصرف الوطني في السنة الماضية ، وجعله مصرفاً مركزيا واناط به اصدار النقد وضبط التسليف .وكذلك عدلت مصر امتياز البنك الاهلي ، وقررت تأميم هذا البنك وجعله مصرفاً مركزيا بكل معنى الكلمة وقد تحددت قيمة النقد في كل من العراق ومصر على اساس القاعدة الدولية .

مما تقدم نرى ان النقد الاردني مرتبط كلياً بالنقد الاجنبي . والنقدين السوري واللبناني اكثر تحرراً الا ان اصدارهما يتم عن طريق مؤسسة اجنبية والنقدين المصري والعراقي اكثر الجميع تحرراً ولديهما الاجهزة الوطنية اللازمة ، الا انهما يتأثران بالنقد الاسترليني .

٢ ـ هل يمكن توحيد النقد العربي ـ

ذكر الخبير الاقتصادي فان زيلند في تعليق له على اقتراح لتوحيد النقد بين الدول العربية عرضته عليه الامانه العامة لجامعة الدول العربية واستطلعت رأيه فيه ما يلي « اعتقد ان احلال عملة اقليمية قوية وثابته محل عملات متعددة ضعيفة فكرة سليمة ومنتجة في ذاتها ، فيها تستطيع دول الجامعة العربية ان تقوي من وضعها الاقتصادي والمالي بالتعاون في اقامة عملة مشتركة » . فهل من من الممكن تحقيق هذه الفكرة وتوحيد النقد العربي بالفعل ؟

كان دولة السيد خالد العظم قدم مذكرة للجامعة العربية في عام ١٩٤٦ واقترح فيها توحيداً كاملا للعملة العربية بجعلها موحدة الاسم والغطاء . وصادرة عن مركز واحد ، ومثبتة على اساس تعادل الدينار العربي (الاسم المقترح للعملة الجديدة) بالجنيه الاسترليني في الوقت الحاضر ، وجعل هذه العملة اجبارية التداول في كافة البلاد العربية ، واعتبار الدول العربية كلها وحدة نقدية يجوز تحويل الاموال فيها او نقلها كما لو كانت بدولة واحدة . واقترح ايضاً بالنسبة الى القطع الاجنبي تأسيس مصلحة مركزية واحدة ذات فروع في الاقطار العربية تتصرف بكل ما يتحصل لدى كافة الدول العربية من القطع الاجنبي وتوزعها على التجار وغيرهم على اسس التوجيهات الاقتصادية التي يقرها سنويا المجلس الاقتصادي الاعلى لجامعة الدول العربية .

وقد علقت وزارة المالية المصرية على هذا الاقتراح بان « الحالة الاقتصادية الآن في كل بلد عربي لا تسمح بتنفيذه من الوجهة العملية . فالعملة ما هي الا وسيله للمبادلة وقوتها الشرائية في كل بلد تتأثر ـ ارتفاعاً وهبوطاً ـ بالسياسة الاقتصادية والمالية والنقدية التي تتخذ داخل كل بلد ، ولما كانت البلاد العربية في الوقت الحاضر تكون وحدات سياسية منفصلة ، ذات سياسة اقتصادية مستقلة ، فليس من المستطاع في الوقت الحاضر جعل العملة المقترحة اجبارية التداول في كافة البلاد العربية على السواء » .

ان الاعتبارات التي اشارت اليها وزارة المالية المصرية في التعليق على اقتراح دولة السيد خالد الفظم هي اعتبارات واقعية وصحيحة . ان العملة تلعب دوراً هاماً في التنظيم الاقتصادي لاية دولة من الدول في الوقت الحاضر ، والسياسة النقدية لحكومة ما تؤثر في سائر نواحي الحياة الاقتصادية وتتأثر بها ، وقد اصبح النقد في الدولة الحديثة ركناً في سياسة اقتصادية ومالية عامة تنظم كمية العمل وتوزيع الثروة وتوجيه الاستثمار ، ومعادلة الميزان التجاري ، ومعادلة الميزانية العامة للدولة ، وتقرير الانتاج العام . ومن الصعب التصور بامكان اتفاق البلاد العربية ـ على تفاوتها العظيم في التقدم الاجتماعي وفي الحاجات الاقتصادية ـ على جميع

هذه الامور جملة وتفصيلا . ولذلك فان تنفيذ اقتراح هكذا ـ يتطلب اولا «عقد اتفاقيات شاملة ومضبوطة المدى تحقق وحدة كاملة في ميدان السياسة الاقتصادية والمالية العامة » كما ذكر فان زيلند في تعليقه عليه . ولا شك بانه اذا ما طبق دون مراعاة الاعتبار المتقدم بانه سيؤدي الى اتباع سياسة ان كانت تحقق حاجات بعض الدول ، فانها قد تضر بمصالح الدول الاخرى كما اشار فان زيلند ايضاً .

كما انه يصعب على المرء ان يتصور امكان الاتفاق التام على جميع هذه الامور ، حتى مع اخلص النية . واحب ان اذكر لهذا النوع من التضارب مثالا حديث العهد . فقد كانت سوريا في مثل هذا الوقت من العام الماضي توظف كثيراً من رؤوس الاموال في زراعة القطن على نطاق واسع ، وكانت تأمل ان تدر هذه الزراعة ارباحا وفيرة . وكانت تعاني قلة في النقد المتداول بالنسبة لحاجات الموسم . وظهرت في هذه الاثناء نظرية تدعو الحكومة الى تسهيل الاقتراض على اساس واسع ، وبعبارة اخرى الى اجراء شيء من التضخم المالي ، على اساس ان الانتاج العام سيؤدي الى امتصاص التضخم بايجاد سلع يمتص فيها . ومع ان في النظرية كثيراً من الوجاهة بالنسبة لما كان يتوقع في ذلك الحين ، الا ان الحكومة لحسن الحظ لم تأخذ بها . وفي الوقت الذي كانت سوريا تدعو الى سياسة مالية على اساس التضخم كانت مصر تدعو الى عكس ذلك تماماً ، لانها كانت تعاني تضخما سبب ارتفاعا في نفقات المعيشة ، وكانت حكومتها تحاول ايقاف هذا التضخم بتحديد الاسعار وتوفير السلع ورفع الضرائب .

ثم لو فرضنا ان سوريا اقدمت في ذلك الحين على توسيع نقدها ، ثم واجهت لاسباب قاهرة وخارجة عن ارادتها محصولا زراعياً يقل عن المتوقع بكثير ، فان التضخم حينذاك يأخذ شكلا خطيراً ، ويزيد في صعوبات البلاد الاخرى التي كانت تعاني هذا التضخم قبلا .

وقد اقترحت الحكومة المصرية تعديلا لمشروع دولة السيد خالد العظم وذلك بان تقوم عملات البلاد العربية على اساس مشترك ، بمعنى ان يكون اساس كل عملة مقدار واحد من الذهب ذات عيار واحد ، وبذلك يمكن الوصول الى عملة ذات اساس واحد في جميع البلاد العربية .

ويظهر ان هذا الاقتراح الثاني كان اساس المشروع الثاني الذي اعد في عام ١٩٤٨ بناء على اقتراح الوفد العراقي لدى مجلس الجامعة بتشكيل لجنة من الخبراء لدراسة موضوع توحيد العملة في دول الجامعة في اساسه وتفاصيله . وقد اشرف على اعداد هذا المشروع الثاني دولة السيد توفيق السويدي .

وهذا المشروع بخلاف سابقه ، لا يتضمن اصدار نقد واحد ذا غطاء واحد ومن مركز واحد ، بل تقوم كل دولة عربية باصدار عملتها وتغطية هذه العملة ، وانتهاج السياسة المالية والنقدية التي تريدها ، على ان يكون الاسم لجميع انواع النقد العربي واحداً بتسمية وحدته الاساسية الدينار ، وان تكون القيمة الاسمية لهذا الدينار او بالاحرى لهذه الدنانير واحدة ، وذلك ضمن اطار من الاشراف العام الواسع الذي يقوم به مجلس مراقبة وتنسيق العملة العربية . وقد ترك امر تنظيم القطع الاجنبي الى اتفاق خاص يعقد في المستقبل .

والسؤال الاول بخصوص هذا النقد انه حتى لو امكن اصداره بهذا الشكل واقر تساوي انواعه المختلفة بالقيمة ، فما هو الضمان لاستمرار هذا التساوي ؟ اذ ان «قيمة النقد الحقيقة او قوته الشرائية

مرتكزة الى السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية التي تتخذ في كل بلد »، على حد تعبير وزارة المالية المصرية. وليس هنالك ما يضمن استمرار انتهاج الاقطار العربية جميعها سياسة في هذه الحقول تؤدي الى ذلك، كما ان من الضروري ايضاً لتحقيق هذا الامر استمرار الاحوال الاقتصادية في كل قطر على حالها. « وهذا امر بالبداهة مستحيل » كما يقول فان زيلند في تعليقه عليه.

وبالتالي فان القيمة الفعلية لانواع النقد المختلفة لا بد ان تتغير، فاذا اعتبر هذا التغير وخفضت قيمة بعض انواع الدنانير العربية عن بعضها الآخر لم يعد النقد موحد القيمة كما قصد له ان يكون. واذ تجوهل هذا التغير واستمرت البنوك على عملات سائر الدول العربية بسعر التبادل « فانه لا يلبث ان يترتب عليه حتما تراكم عملات ضعيفة نسبياً في خزائن بنوك قوية نسبياً ». وبعبارة اخرى فان الدولة ذات القوة الاقتصادية تضطر ان تدفع ثمناً لعجز الدول الضعيفة. وهذا امر يصعب اقناع دولة بقبوله.

وفضلا عن هذه التقلبات ذات المدى الطويل فان الاقتراح لا يؤمن جهازاً لابقاء التساوي الفعلي في المدى القصير. ومن راقب الوضع النقدي في بلد كلبنان فيه سوق حرة للنقد يلاحظ التقلبات العظيمة التي تتعرض لها قيمة النقد يوماً عن يوم حسب حاجات التجارة وحسب المضاربات. فما هي الطريقة لضمان استمرار هذا التعادل اليومي حتى لو افترضنا وجود عوامل اقتصادية تبرره؟

هذا كله بالطبع اذا ما قصد من هذا المشروع جعل النقود العربية متداولة من غير قيد في كل دولة من دول الجامعة، اما اذا لم يكن هذا هو القصد فعندها يصبح المشروع مجرد تغيير اسماء لا اوضاع.

وقد اقترح فان زيلند على الجامعة العربية حلا وسطاً بين النظامين المتقدمين، فاشار الى ان امامنا لحسن الحظ تجربة نجحت نجاحاً تاماً في الولايات المتحدة الاميركية وذلك هو النظام التعاهدي. فالولايات المتحدة الاميركية مقسمة الى اثني عشر قسما لكل منها بنك اصدار خاص يتمتع باستقلال ذاتي واسع النطاق وله السيادة على سياسة الائتمان وسعر الخصم في الحدود المعينة له. وعلى رأس هذه الاثني عشر بنكاً يوجد المجلس الاحتياطي التعاهدي ومهمته تنسيق السياسات المختلفة لهذه البنوك وفقاً لما يقتضيه الصالح المشترك.. ومزية هذا الترتيب على حد قوله هي انه يؤدي الى « انشاء بنوك مركزية تلاقي الاوضاع الاقتصادية المختلفة وفقاً لحاجات الدول المختلفة من ناحية ومن ناحية اخرى يجب انشاء هيئة مركزية تشرف على تنسيق هذه السياسات الخاصة وتضمن للنقد الموحد ان يقوم بوظيفته كعملة تتداول من غير قيد في مختلف دول الجامعة ». ويرى الخبير المذكور ان تستخلص مبادىء توحيد النقد من الفكرة المتقدمة ويترك وضع الشكل المناسب لتحقيقها الى خبراء يدرسون تفاصيل الاوضاع النقدية في البلاد العربية.

والفكرة في اساسها اقرب الى توحيد النقد، مع تسهيل في السياسة المصرفية بتكييفها حسب الحاجات المحلية. غير ان الفرق بين الولايات المتحدة الاميركية والدول العربية، ان الاولى تشكل وحدة سياسية تمثلها حكومة اتحادية ذات صلاحيات واسعة في الحقل الاقتصادي، وذات وسائل لتكييف هذه الحياة. والبنك الاتحادي الاحتياطي لديه وسائل حاسمة في تقرير السياسة المصرفية والمالية. فيجب اذن اولا الاتفاق على تلك الصلاحيات الاقتصادية التي تملكها الحكومة الاتحادية الاميركية (التجارة الخارجية، المالية الاتحادية الخ..) وتستطيع بواسطتها

وبوسائلها الاخرى (القوانين الاقتصادية كالنيوديل) من التأثير في الحياة الاقتصادية الاميركية . اضف الى ذلك ان الولايات المتحدة الاميركية بلاد على مستوى واحد من الرقي الاقتصادي وهذا امر غير متيسر للاقطار العربية ، مما يجعل هذا المشروع وان كان اكثر سعة ومرونة من مشروع دولة السيد خالد العظم ، يعاني من نفس الصعوبات الرئيسية التي جعلت ذلك المشروع صعب التحقيق ـ مضافا اليها جميعاً ان الكفاءة الادارية التي يحتاجها تفوق تلك التي يحتاجها المشروع الاول .

من استعراض ما تقدم نلاحظ ان توحيد النقد لا يمكن ان يتم الا اذا توفر ما يلي :

١ ـ وحدة سياسية تامة وهذا امر لا وجود له

٢ ـ او اتفاق شامل لجميع نواحي النشاط الاقتصادي جملة وتفصيلا ، وبناء انظمة نقدية متساوية المستوى رقياً ورخاء . فاذا كان الهدف توحيد النقد فلا بد اولا ايجاد هذا الاتفاق . ومن الصعب توحيد النقد قبل ذلك .

٣ ـ تنظيم المدفوعات عن طريق الاتفاقات الثنائية

وقد اخذت بعض الدول العربية مؤخراً في تنظيم علاقاتها التجارية مع بعضها باتفاقيات ثنائية . وقد ادرج في الاتفاقيات السورية ـ العراقية ، واللبنانية العراقية ، واللبنانية المصرية ملحقات لتنظيم المدفوعات . وهي ، كمعظم الاتفاقيات الثنائية المدفوعات تجري عن طريق البنوك المركزية للدول المتعاقدة . فالاتفاق بين لبنان والعراق مثلا نص على سماح الحكومة العراقيه لبنك سوريا ولبنان (في لبنان) بأن يحفظ حسابا له في العراق بالدينار العراقي من صنف حساب لبناني غير مقيم لدي اي من المصارف المخولة التعامل بالتحويل الخارجي في العراق او لدى المصرف الوطني العراقي ، ويعطى مثل هذا الحق لاي مصرف آخر في لبنان تقترحه الحكومة اللبنانية وتوافق عليه سلطات التحويل الخارجي العراقية بأن يحفظ مثل هذه الحسابات على الشكل المتقدم . وتقيد قيمة الصادرات اللبنانية المنظورة وغير المنظورة الى العراق ايراداً وتقيد قيمة الواردات اللبنانية المنظورة وغير المنظورة من العراق خصما . واذا زاد الرصيد اللبناني عن مئة الف دينار فيسمح بتحويل الزيادة الى ليرات استرلينية على الحساب اللبناني كل ستة اشهر .

وليس هنالك نص على اعتبار السعر الرسمي للقطع سعراً للتحويل بين البلدين ، بل يظهر ان سعر التحويل هو السعر السائد في السوق عند التحويل ، بينما جرت العادة في الاتفاقيات الثنائية على تحديد سعر العملة وعلى جعل التجارة خاضعة للمراقبة وذلك بقصد ايجاد نظام لتوزيع العملة المتحصلة عن التجارة ايجاد توازن في الحساب مع الدولة المتعاقد معها .

وقد صدقت الاتفاقيتان في العراق ولم تصدق اي منهما في سوريا ولبنان فلذلك لم يبتدىء سريان مفعولها الى الان .

والاتفاقيات الثنائية بطبيعة الحال لا تؤدي الى الفوائد المنتظرة من وجود عملة قوية واحدة بدلا من عملات ضعيفة متعددة ، ومن وجود منطقة نقدية واحدة في الاقطار العربية .

٤ ـ هل يمكن اجراء اتفاق اجماعي لتنظيم المدفوعات بين الدول العربية ؟

من الامور المعروفة ان التنظيم الثنائي للمدفوعات يؤدي بشكل عام الى تقييد التجارة وذلك لان الدول مضطرة الى تضييق نظرتها في تعاملها التجاري مع الدولة المتعاقد معها ضمن

حدود حساباتها مع تلك الدولة، فان وقعت تجارتها معها في عجز واضح اضطرت الى اتخاذ الاجراءات لتلافي العجز بزيادة القيود على التجارة مع تلك الدولة، ولو كان لها فائض مع الدول الاخرى. وبعبارة اخرى فان ميزان المدفوعات مع كل دولة على حدة لا ميزان المدفوعات العام هو الذي يقرر العلاقة مع تلك الدولة.

وهذا الاعتبار كان دائماً يحفز كل مجموعة من الدول التي بينها تعامل تجاري واسع الى التفكير في ايجاد وسيلة لتنظيم المدفوعات تكون اوسع افقاً من التوازن الثنائي، وترتكز الى شطر اوسع من ميزان المدفوعات العام لكل دولة على حدة.

ولنستعرض بعض الطرق المتبعة لتحقيق هذا القصد مع محاولة دراسة امكانية تطبيقها بين الدول العربية.

١ ـ انشاء كتل نقدية مشتركة. ان اكبر مثال لهذا النوع من الترتيب هو الكتلة الاسترلينية ومميزاتها هي وجود نسبة ثابتة بين جميع انواع النقد المنتظمة فيها وبين الجنيه الاسترليني بجعل احتياطي النقد بالاسترليني وسندات اخرى في لندن. واهم سبب داع لهذا الترتيب هو كون التعامل الرئيسي لبلدان هذه الكتلة مع بريطانيا، ولذلك فان وجود قاعدة مشتركة للنقد بينها يسهل تجارتها مع بريطانيا. وتثبيت النقد على مستوى معين بالنسبة الى الاسترليني يعني ايضاً ان جميع هذه الدول تنتهج سياسة نقدية متشابهة لان اي تغيير انفرادي في مستوى الاسعار يؤثر اوتوماتيكياً بقيمة النقد.

فلو فرضنا ان الدول العربية ارادت انشاء كتلة من هذا النوع، مثلا على اساس الجنيه المصري، لترتب على ذلك ان يصبح احتياطي النقد فيها بالجنيهات المصرية، وان ترتبط السياسة النقدية لكل منها بالسياسة النقدية المصرية.

غير ان صعوبة ترتيب كهذا هي ان التعامل التجاري الحالي بين مصر والاقطار العربية الاخرى لا يشكل نسبة عالية في التعامل التجاري لاي منها، وبعبارة اخرى فان مصر لاتلعب في الوقت الحاضر بالنسبة للحياة الاقتصادية العربية الدور الذي تلعبه بريطانيا بالنسبة للحياة الاقتصادية في بلاد الاسترليني. وهذا الاعتبار هو بالطبع بالاضافة الى سائر العقبات الاخرى التي سبق ذكرها.

٢ ـ وضع اتفاقية نقدية مشتركة لحفظ نسب ثابتة بين مختلف انواع النقد العربي، على ان تقوم البنوك المركزية بالمحافظة على هذه القيمة عن طريق طرح وشراء سائر انواع النقد العربي في السوق حسب الحاجة منعاً لارتفاع او هبوط قيمتها. ويتضمن هذا الاجراء ان يشتري كل بنك مركزي كمية من انواع النقد العربي المختلفة ويتصرف بها بهذا الشكل بيعاً وشراء. فاذا زاد ما لدى خزينة ما من نقد آخر عربي معين عن نسبة متفق عليها يصبح من حق هذه الخزينة ان تستبدل بالذهب من ذلك البلد العربي الكمية الزائدة من نقده لديها. فان خشي هذا البلد من كثرة تسرب ذهبه فلا بد حينذاك من تخفيض نقده.

وتحتاج هذه العملية الى مؤسسة مركزية تنسق هذه العمليات، كما انها تحتاج الى كفاءة ادارية عالية.

والمشروع المعد من قبل الامانة العامة للجامعة محتاج الى ترتيب من هذا النوع لضمان تساوي قيمة العملات العربية. الا ان هذا الضمان كما رأينا لا يؤمن الا لمدى قصير ولا بد بعد ذلك للعوامل الاقتصادية الاخرى من ان تعين القيمة الحقيقية للنقد.

٣ ـ انشاء صندوق مشترك للنقد شبيه باتحاد

AMERICAN UNIVERSITY LIBRARY

المدفوعات الاوروبي :

لقد اقدمت دول اوروبا الغربية مؤخراً على ثلاث محاولات لتنظيم المدفوعات بينها . فاما المحاولتان الاولى والثانية (مشاريع المدفوعات الانترا اوروبية) فكانتا جزءاً لا يتجزا من مشروع مارشال ، ولذلك فقد كانتا موقتين ، كما انهما كانتا معتمدتين الى حد كبير على الاتفاقيات والترتيبات الثنائية ، ولذلك فهما لا يهماننا في هذا البحث .

الا ان المشروع الاخير السائد منذ تموز سنة ١٩٥٠ جدير بالبحث ، لان ترتيباته اجماعية ولانه يقصد به ان يستمر في المستقبل مع انه حددت له مدة اقلها سنتان . وكذلك فان المشروع وان كان في ابتدائه معتمداً على المساعدة الاميركية من مشروع مارشال ، الا انه يفترض فيه نظريا ان يصبح قادراً على الاستمرار دون مساعدة متى انتهى اجل مشروع مارشال .

ويجدر بنا ان نلاحظ منذ البدء ان ارتباط المشروعين الاول والثاني ثم المشروع الثالث الى حد اقل بمشروع مارشال يدل على انه كان للاميركيين اثر كبير في انشاء هذه المشاريع وفي امكان وجودها في هذه الفترة .

ان اتحاد المدفوعات الاوروبي هو ترتيب بين البنوك المركزية للدول المشتركة فيه (وهي النمسا وبلجيكا ولوكسمبورج والدانمارك وفرنسا والمانيا الغربية واليونان وايسلنده وايطاليا وهولندا والنروج والبرتغال والسويد وسويسرا وتركيا وبلاد منطقة الاسترليني) . وتجري معاملات الاتحاد بواسطة بنك تسوية المدفوعات الدولي في مدينة بال بسويسرا . والمهم في هذا الاتحاد ان كل دولة مشتركة فيه تعتبر دائنة او مدينة للاتحاد بمجموعه ، لا لدولة او اكثر من دوله ، بالرغم من كون رصيدها دائناً او مديناً تاتجاً بالاكثر من تعاملها مع دولة او دولتين . وقد خصصت لكل دولة كوتا معينة لا تستطيع ان تتجاوزها كدائنة او كمدينة ، وهذه الكوتا مبنية على اساس تعاملها التجاري مع البلدان الاخرى الداخلة في الاتحاد في عام ١٩٤٩ . فاذا تجاوز مالها من دين على الاتحاد عن هذه الكوتا استلمت ما يعادل هذه الزيادة ذهبا ، واذا تجاوز ما عليها من دين عن هذه الكوتا سددت الفرق بايضاً بالذهب .

وقد قدمت الولايات المتحدة الاميركية راس مال مقداره ٣٥٠ الى ٤٠٠ مليون دولار ليسد به اي عجز ناتج عن كون المستحق للاتحاد من الذهب في فترة ما زائداً عما استلمه منه ، ومثل هذا الامر قد يحصل نظراً لما ينتظر من ان تكون الدول المدينة كثيرة العدد والدول الدائنة اقل منها بكثير ولان تحصيل الدين قد يستغرق بعض الوقت .

وبالاضافة الى المبلغ المتقدم فقد خصص مبلغ من مشروع مارشال سمي « صندوق المساعدة الادارية » لمساعدة اي عضو يجد ان عجزه تجاه اتحاد المدفوعات الاوربي يهدد ما لديه من احتياطي الذهب .

ومع ان الترتيب المتقدم هو كما رأينا ترتيب بين البنوك المركزية ولا يؤثر على افراد التجار بشكل مباشر ، الا انه ينتج عنه دون شك تسهيل التجارة وتوسيعها ، وذلك بتوسيع افق النظر الى ميزان المدفوعات بالنسبة لكل دولة ، فهو من هذه الناحية يمتاز على الاتفاقيات الثنائية امتيازاً واضحاً .

كما ان التخوف الذي اعرب عنه فان زيلند من مشروع دولة السيد توفيق السويدي من « تراكم عملات ضعيفة نسبياً في خزائن بنوك

قوية نسبياً » قد ازيل بتخصيص كوتات للدول لا تستطيع تجاوزها ديناً او رصيداً

وكما انه يترك لكل دولة ممارسة اصدار نقدها والاشراف عليه، فانه كذلك يترك مجالا لتغيير قيمة كل نقد تجاه النقود الاخرى باتفاق فيما بينها وبذلك يعطي كل دولة حرية واسعة في سياستها النقدية .

وعلى ذلك فانه من الناحية النظرية ، اقربها جميعاً الى امكانيات البلاد العربية في الوقت الحاضر . الا انه يجب بطبيعة الحال اعتبار ان للدول العربية ارتباطات نقدية اجنبية ، فلا بد من دراسة اثر هذه الارتباطات على امكانية تطبيقه فعلا .

كما يجدر دراسة المشاكل العملية الناتجة عن ضرورة وجود رأس مال عامل للصندوق النقدي .

ويجب الملاحظة ايضاً حتى بالنسبة لمثل هذا المشروع بان الوضع العربي عكس وضع الاقطار الاوروبية ، اذ بينما تلك الاقطار انشأت اتحاد المدفوعات لان بينها علاقات تجارية واسعة ، فان البلاد العربية بحاجة الى ترتيب من هذا النوع لخلق مثل هذا التعامل الواسع .

كما ان النجاح في هذا الترتيب قد يكون مقدمة لتنظيم آخر اكثر احكاماً في المستقبل .

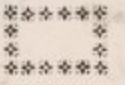

الملحق رقم ٤

جدول الاعمال للدورة الثانية لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية

١ ـ .استعراض قرارات المؤتمر الاول ومدى تنفيذها .

٢ ـ انشاء الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة واقرار دستور الاتحاد

٣ ـ دراسة الامور التالية :

ا ـ مشكلة الحواجز الجمركية

ب ـ مشكلة النقد

٤ ـ تقديم دراسات عن الانتاج الزراعي والصناعي في البلاد العربية ، ومعرفة الكميات الفائضة من هذا الانتاج

٥ ـ التداول في تاسيس شركات عربية كبرى .

[redacted]
مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزر
محاضر جلسات الدورة الثانية المنعقدة
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01024101

382.0956
M992m2A